

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية ومحاسبة

العنوان

أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسة الإقتصادية

من إعداد:

كريفار مراد

تحت إشراف:

د. بربري محمد أمين

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د زيدان محمد
مشرفاً مقررًا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. بربري محمد أمين
ممتحنًا	جامعة البلدية 2	أستاذ محاضر أ	د. العرابي حمزة
ممتحنًا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. براهيمية براهيم
ممتحنًا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر أ	د. قورين حاج قويدر
ممتحنًا	جامعة خميس مليانة	أستاذ محاضر أ	د. لعربي محمد

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

- إلى وطني العزيز - الجزائر الغالية
- إلى من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون
- إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا، إلى أبي العزيز
- إلى أفراد أسرتي (إخواني وأخواتي) وأبنائهم
- إلى من ساندني وأزرنني في دربي، إلى زوجتي الصابرة.
- إلى من أجله سرت في الدرب، إلى إبني العزيز محمد.
- إلى كل من علمني حرفا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

إليهم جميعا أهدى هذا العمل راجيا الله الإطالة

بأعمارهم ليرو ثمره جهدهم.

شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقه لإنجاز هذا العمل.

إعترافاً بالفضل وتقدير للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه بجزيل شكري وإمتناني إلى:

- الدكتور بربري محمد أمين، لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتوجيهاته القيمة وتساؤله المستمر عن هذا البحث.

- الدكتور بلكيل عبد القادر على المساعدة والتوجيه، طوال مشوار الدراسة.

- الأستاذ عباد جمال الذي أعتبر هذا العمل عمله ولم يدخر جهداً لأجل أن يتم في أحسن الظروف.

- الأستاذ قوميدي على المساعدات والتوجيه أثناء فترة التبرص.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وإثرائه بأفكارهم وأرائهم النيرة.

الطالب / محمد بن هادي

الفهـ ررس

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
III-I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة المختصرات
أ - ح	المقدمة
60 - 1	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي
3	المطلب الأول: مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي
5	المطلب الثاني: أهداف وأهمية نظام المعلومات المحاسبي
7	المطلب الثالث: تصنيفات، مكونات، ووظائف نظام المعلومات المحاسبي
12	المطلب الرابع: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبي
16	المطلب الخامس: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي
17	المبحث الثاني: طبيعة المعلومات المحاسبية
18	المطلب الأول: مفاهيم حوال المعلومات المحاسبية
22	المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية
28	المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
30	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية
36	المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات
37	المطلب الأول: تكيف نظام المعلومات المحاسبي مع تكنولوجيا المعلومات
39	المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالحاسب الآلي
43	المطلب الثالث: تأثير استخدام الحاسوب على نظام المعلومات المحاسبي
46	المبحث الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية
46	المطلب الأول: التأصيل العلمي للإفصاح المحاسبي
50	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
54	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

56	المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية
60	خلاصة الفصل الأول
98-61	الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات
62	تمهيد
63	المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية
63	المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية
67	المطلب الثاني: خصائص، وسائل وحدود نظام الرقابة الداخلية
71	المطلب الثالث: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية
74	المطلب الرابع: أنواع نظام الرقابة الداخلية
76	المبحث الثاني: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية
76	المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية
80	المطلب الثاني: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية
85	المطلب الثالث: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية
88	المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في ظل مخاطر المراجعة
88	المطلب الأول: فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة
91	المطلب الثاني: وصف نظام الرقابة الداخلية
92	المطلب الثالث: عملية المراجعة وفقا لطريقة تسيير المخاطرة
95	المطلب الرابع: تقدير المخاطرة في نظام الرقابة الداخلية
98	خلاصة الفصل الثاني
141- 99	الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي
100	تمهيد
101	المبحث الأول: المشاكل الناتجة أثناء عملية الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات
101	المطلب الأول: إختفاء السجلات المادية وعدم وجود سند للمراجعة
105	المطلب الثاني: مشاكل استخدام اجهزة الحاسب الآلي والعاملين على هذه الأجهزة
110	المطلب الثالث: متطلبات وإجراءات الحد من المشاكل الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي
112	المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي

112	المطلب الأول: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية لنظام المعلومات المحاسبي
113	المطلب الثاني: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي
119	المطلب الثالث: دراسة عناصر الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي
121	المطلب الرابع: الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي
130	المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية
130	المطلب الأول: أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية
135	المطلب الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية
140	المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة
141	خلاصة الفصل الثالث
142-172	الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
143	تمهيد
144	المبحث الأول: التصميم العملي للدراسة الميدانية
144	المطلب الأول: تصميم وتخطيط أداة الدراسة (الاستبانة)
147	المطلب الثاني: تحديد أدوات الدراسة الميدانية
148	المطلب الثالث: إختبار صدق وثبات الاستبيان
149	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية
149	المطلب الأول: تحليل الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة
156	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة
167	المطلب الثالث: إختبار فرضية الدراسة
172	خلاصة الفصل الرابع
173	خاتمة
179-191	قائمة المراجع
193-199	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	العلاقة الوظيفية بين المحاسب والحاسب الإلكتروني	(1-1)
145	توزيع الاستبيانات على المؤسسات الاقتصادية المبحوثة	(1-4)
148	درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي	(2-4)
149	معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Grombach's) لأداة الدراسة	(3-4)
150	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	(4-4)
151	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر	(5-4)
152	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	(6-4)
153	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة	(7-4)
155	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة	(8-4)
157	إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني	(9-4)
160	إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث	(10-4)
164-163	إجابات أفراد العينة حول المحور الرابع	(11-4)
169	القيمة الفعلية (FREAL) والقيمة الجدولية (FTAB) في حالة إختبار فيشر	(12-4)
170	القيمة الفعلية (FREAL) والقيمة الجدولية (FTAB) في حالة إختبار ستودنت T بالنسبة للمعامل a	(13-4)
170	القيمة الفعلية (FREAL) والقيمة الجدولية (FTAB) في حالة إختبار ستودنت T بالنسبة للمعامل B.	(14-4)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	آلية سيرورة نظام المعلومات المحاسبي	(1-1)
13	مثال بياني عن تحرير مستند وتسجيل بياناته في الدفاتر المحاسبية	(2-1)
26	خصائص المعلومات المحاسبية	(3-1)
42	مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية وقسم المحاسبة الآلية	(4-1)
80	مكونات نظام الرقابة الداخلية	(1-2)
83	العلاقة بين الوسائل الثلاث المستخدمة في تحقيق الجانب المحاسبي لنظام الرقابة	(2-2)
139	مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	(1-3)
150	توزيع أفراد العين حسب متغير الجنس	(1-4)
151	توزيع أفراد العين حسب متغير العمر	(2-4)
152	توزيع أفراد العين حسب متغير المؤهل العلمي	(3-4)
154	توزيع أفراد العين حسب متغير الخبرة	(4-4)
155	توزيع أفراد العين حسب متغير الوظيفة	(5-4)

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات	
FASB	Financial Accounting Standards Board هيئة معايير المحاسبة المالية
OCDE	L'organisation de coopération et de Développement Economique هيئة التعاون والتنمية الإقتصادية
IASB	International Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة الدولية
AICPA	American Institut of certified Public Accountants معهد الخبراء المحاسبين الأمريكيين القانونيين
IFACI	Institut Français de L'audit et du Contrôle Internes المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية
COSO	Committee of Sponsoring organizations لجنة حماية المنظمات
IFAC	International Fédération of Accountants الإتحاد الدولي للمحاسبين

المقدمة

تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في مجالات عديدة بسبب التغيرات الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، التكنولوجية، والتي تفوق كل توقعاتها وإمكانياتها للتحكم أو حتى التأقلم مع الوضع الجديد، وتتأثر هذه الأخيرة بشكل أو بآخر وتجذب نفسها مجبرة على التعامل مع معطيات جديدة، ومحيط يتميّز يوماً بعد يوم بمنافسة أشدّ، وبعد أن كان هدف المؤسسة تحقيق تقدّمها وإزدهارها أصبح مهماً إيجاد حلول مناسبة تسمح لها بالحفاظ على بقائها.

وننتج عن كل هذه الأمور ظهور موارد جديدة على المؤسسة التحكم فيها والمتعلّقة بمجال المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، وما يسايره من تغير في المفاهيم والأولويات، وتفهمت المؤسسات أن مورد المعلومات يمثل الورقة الراجحة وعليها إستغلاله على أحسن وجه لتحقيق أهدافها بإعتباره مورداً إستراتيجياً في عملية تسييرها، كما أنه يتطلّب فعالية وكفاءة في التعامل معه لا تتحقق إلا بتوفر تكامل وتجانس بين جميع مستوياتها وبين كل أنظمتها الوظيفية.

فالمؤسسة تتكون من عدة نُظم وظيفية تعمل في تناسق تام، وذلك من خلال فعالية كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت، وبالشكل المناسبين لإتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ومن أهمّ الأنظمة الوظيفية نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يتميز بموقع متميّز في المؤسسة، يظهر من علاقته المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية الأخرى كونها مصدر لمدخلاته التي يقوم بمعالجتها ويقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المسيرون في إتخاذ العديد من القرارات، وهو كذلك شبكة منظمّة تقوم بجمع، تحليل، ومراقبة تدفق المعلومات الكمية الناتجة عن نشاطات المؤسسة، وذلك بتطبيق مبادئ متفق عليها في إعداد الوثائق المحاسبية اعتماداً على طرق متجانسة وفعالة، وتوجه مخرجاته لإعلام الأطراف الخارجية (المساهمون، العمال، إدارة الضرائب) عن الوضعية المالية للمؤسسة.

الهدف من نظام المعلومات المحاسبي تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي، والإقتصادي للمؤسسة وهو يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة، واليومية المتعلقة بنشاطات المؤسسة، والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى، ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات تتضمنها الوثائق المحاسبية.

بالإضافة إلى كل ما يقدمه هذا النظام من معلومات، بات من الضروري على المؤسسة إمتلاك نظام رقابة داخلي قوي، ومتطور يضمن السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية، والتقييم الدائم للإجراءات

والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بهذه الأخيرة بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتواة في الوثائق المحاسبية.

أولاً: إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي على مستوى المؤسسة الإقتصادية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الاسئلة التالية:

- 1- كيف يمكن لنظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسات الإقتصادية أن يخدم الأطراف الداخلية والخارجية في عملية إتخاذ القرار؟
- 2- فيما تتمثل أهمية نظام الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسات الإقتصادية؟
- 3- ماهي الإجراءات الرقابية التي يدعم بها نظام المعلومات المحاسبي؟
- 4- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى معنوية يساوي 0,05؟

ثانياً: فرضيات البحث.

إنطلاقاً من إشكالية البحث وللإجابة على الأسئلة البحثية تتمثل الفرضيات في الأتي:

- 1- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسات الإقتصادية كمصدر هام للمعلومات التي تساعد الأطراف الداخلية والخارجية في عملية إتخاذ القرار.
- 2- تكمن أهمية نظام الرقابة الداخلية في إحترام السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة.
- 3- تعتبر كل من الرقابة الإدارية، الرقابة التشغيلية، الرقابة المحاسبية، كداعمة أساسية لنظام المعلومات المحاسبي.
- 4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى معنوية يساوي 0,05.

ثالثاً: أهمية البحث.

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة من جهة، والمراقبة الدقيقة للبيانات من جهة أخرى، للحصول على معلومات موثوق فيها، إلى جانب تفادي وإكتشاف أي شكل من أشكال الأخطاء والغش.

رابعاً: أهداف البحث.

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على نظام المعلومات المحاسبي، مفهومه، أهميته ودوره حتى يكون فعالاً داخل المؤسسات الاقتصادية.
- 2- التعرف لمختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي.
- 3- إبراز العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الوظيفية الأخرى.
- 4- التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- 5- التطرق إلى أهمية نظام الرقابة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية في النظم اليدوية والآلية.
- 6- قياس واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى مساهمة هذا النظام في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي.

خامساً: منهجية البحث.

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات، وتماشياً مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية إعتدنا على المنهج الإستنباطي وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية للموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، حيث إستعملنا هذا الأسلوب في معالجة المفاهيم النظرية لكل من نظام المعلومات المحاسبي، نظام الرقابة الداخلية، ومختلف الجوانب النظرية الأخرى.

أما الجانب التطبيقي فتم الإستعانة بالمنهج الإستقرائي في تحليل البيانات الكمية الواردة فيه، وكذا تحليل الإستبيان وذلك بالإعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

سادساً: أسباب إختيار موضوع البحث.

- 1- الرغبة في إكتساب معارف جديدة في مجال المحاسبة والتدقيق.
- 2- التحسيس بأهمية الموضوع لماله من أهمية، فهو من جهة يتطرق إلى نظام الرقابة الداخلية، ومن جهة أخرى إلى نظام المعلومات المحاسبي.
- 3- الكشف عن نظام الرقابة الداخلية في ظل الفوضى المالية التي عانت منها مؤخرًا المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

سابعاً: صعوبات البحث.

نظراً لحساسية الموضوع كان من الصعب أن نحصل على كامل الحرية في المؤسسة لأنه بمجرد أن نتكلم على نظام الرقابة الداخلية أو نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، إلا ونلاحظ عدم تقبل الأفراد لهذا الموضوع لأنه يتوفر على معلومات سرية تمس جميع الوظائف داخل المؤسسة.

ثامناً: الدراسات السابقة.

لغرض إستكمال الجانب النظري للدراسة يهدف تدعيم نموذج الدراسة وفرضيتها، ثم الإطلاع على الجهود السابقة للباحثين في مجال البحث، من أجل معرفة ما قدموه من جهد علمي وما تناولوه من متغيرات يمكن الإستفادة منها في الدراسة الحالية، ومنبين تلك الدراسات نذكر مايلي:

1- دراسة بطورة فضيلة: "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.

ترتكز هذه الدراسة على توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، ومن أجل ذلك وجب تحديد معايير الفعالية لهذا النظام المتمثلة في، الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، صدق المركز المالي المصرح به في التقارير المالية، ومدى التطابق مع القانون والأنظمة السارية المفعول ومدى إحترامها، إنطلاقاً من هذه القواعد الأساسية ستبين المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال التي ستكون محل دراسة وتحليل سواء في الجانب النظري، أو من خلال دراسة الحالة المتمثلة في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أن الحكم على فعالية أي نظام للرقابة الداخلية، لا يتم إلا من خلال تقييم أنظمتها الفرعية الأساسية المكونة له، سواء في المجال الإداري، المحاسبي، والمالي، بإسقاط ذلك على نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك-، فإن الشق الإداري منه يتم تشغيله مركزياً من طرف المقر الرئيسي من خلال إدارتي التفتيش والمراجعة مما جعل عمليات الرقابة الداخلية على مستوى البنك تكون رقابة بعدية مما يفسح المجال لمخاطر إدارية وتشغيلية جد مرتفعة رغم توفره على هيكل تنظيمي كفاء، ووسائل مادية وبشرية هائلة، أما نظام الرقابة الداخلية المحاسبي فهو يستجيب إلى حد كبير للمتطلبات الأساسية من تنظيم محاسبي وعمليات محاسبية تتوافق والقواعد والأنظمة المعمول بها، مما يجعل المكون السليم والجزء الفعال لنظام الرقابة الداخلية للبنك، أما الفرع الثالث من نظام الرقابة والمتمثل في نظام الرقابة الداخلية المالي، فقد تبين أن البنك يفتقد تماماً لنظام مالي سواء

على مستوى المقر الرئيسي أو مختلف فروعها الجهوية، مما إنعكس سلباً على كفاءة ومصداقية الجوانب الإدارية والمحاسبية، وهو ما جعل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-بنك يتكبد خسائر وأعباء كما يمكن تفاديها لو كان جهاز الإنذار لنظام الرقابة الداخلية يعمل، والمتمثل في أنظمة قياس وتقدير المخاطر وكذلك أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.

2- دراسة القطنطاني، خالد محمود حسن: "الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة" دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى إستكشاف الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الأردن وتقييم درجة متانة الإجراءات والضوابط الرقابية المصممة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة وفعاليتها، ومدى توافق خصائص النظام الرقابي لتلك الأنظمة مع المواصفات والمعايير الرقابية المتعارف عليها، لذلك هدفت الدراسة إلى فحص وتتبع الإجراءات والضوابط الرقابية العامة والتطبيقية في النظام المحاسبي الآلي المطبق في البنوك التجارية في الأردن، فضلاً عن دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل في عمان من حيث فحص الإجراءات والضوابط الرقابية العامة والتطبيقية في النظام المحاسبي الآلي المطبقة في هذا البنك وتتبعها وبيان مدى توافرها وكفائتها مقارنة بالمعايير والضوابط الرقابية المتعارف عليها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية بالأردن مع ضوابط الرقابة التنظيمية، ووجود ضعف كبير في الضوابط والأدوات الرقابية المطبقة، كعدم وجود لجنة مستقلة للرقابة على نظم المعلومات المحاسبية.
- وجود تطبيق ضعيف لضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها ضمن أدوات النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في الأردن بشكل عام.
- وجود تطبيق بدرجة متوسطة للضوابط الرقابية المتعلقة بتوثيق النظم وتطويرها مع عدم كفايتها وعدم وجود آليات محددة لتوثيق الأخطاء ومراجعتها في النظم.

3- دراسة أحمد جنان سعدون: "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات" دراسة وحدة تريفال، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

جاءت هذه الدراسة بإعطاء نظرة على نظم المعلومات الإدارية بشكل عام، ثم التطرق إلى آلية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، كما تم إعطاء نظرة عن المخطط المحاسبي الوطني وفي الأخير تم تناول المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن نظام المعلومات المحاسبي يعمل على تزويد الإدارة العليا بالمعلومات مفيدة وتتميز بالجودة والفعالية.
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدة تعطي نظرة شاملة عن سير نشاط المؤسسة.
- إن الوحدة تعتمد على مبدأ الفصل بين الوظائف ومبدأ إرتباط أقسام الوحدة فيما بينها.
- الوحدة مسؤولة عن إتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات التشغيلية فقط بينما القرارات الإستراتيجية فهي من إختصاص إدارة المؤسسة.

4- دراسة سعد محمد أو كميل: "تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونيا"، دراسة تطبيقية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، قسم محاسبة، جامعة القاهرة، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطور أدوات الرقابة الداخلية بهدف حماية البيانات المعدة إلكترونيا في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم المشكلات والمخاطر التي أوجدتها عملية إستخدام النظم الإلكترونية، حيث أجريت هذه الدراسة في جمهورية مصدر العربية، ولتحقيق أهداف الدراسة أستخدم المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، حيث تم توزيع الإستبانات على مجتمع الدراسة وعينتها المتمثلة في المصارف العاملة في قطاع غزة .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

قلة عدد المراقبين الداخليين العاملين وكذلك قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في تلك المصارف بالإضافة إلى وجود بعض المخاطر والمعوقات التي تواجه نظم الرقابة الداخلية في النظام الإلكتروني متمثلة بإشتراك أكثر من موظف في كلمة السر التي تسعى إلى الحفاظ على البيانات والمعلومات.

في حين أن دراستنا تطرقت إلى أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية، وهذا بإستطلاع آراء كل من المحاسبين، والمدققين، والإطارات المالية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حول درجة تأثير نظام الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهو ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة".

تاسعا: حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الإطار الموضوعي، الإطار الزمني والإطار المكاني، وذلك مايلي:

- الإطار الموضوعي:

يعتمد الإطار الموضوعي للبحث في إبراز المفاهيم النظرية المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي، وكذا إبراز العلاقة بينهم.

وأما في الجانب التطبيقي فقد خصص لدراسة مساهمة نظام الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من خلال دراسة إستقصائية (الإستبيان) على عينة من المؤسسات الإقتصادية النشطة في ولاية الشلف.

- الإطار الزمني:

يغطي البحث فترة زمنية من 2014 إلى غاية 2018 أما الدراسة الميدانية فدامت 6 أشهر وذلك ابتداء من إعداد وتحضير الإستبيان، مروراً بتوزيعه، ومن ثم جمع الإستمارات ومعالجتها.

- الإطار المكاني:

إقتصر هذا البحث على ثلاثة مؤسسات إقتصادية النشطة بولاية الشلف ذات الطابع الصناعي والخدمي ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة الإسمنت ، مؤسسة سونلغاز، ومؤسسة CTS لرحمون.

عاشرا: هيكل البحث.

بقصد معالجة موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى الفصول

الآتية:

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي.

يحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث رئيسية، خصص الأول للإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي أما الثاني خصص لطبيعة المعلومات المحاسبية، في حين خصص الثالث لنظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات، أما المبحث الأخير خصص للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات.

يتفرغ هذا المبحث إلى ثلاثة مباحث أساسية، تناولنا في الأول مدخل لنظام الرقابة الداخلية، وفي الثاني مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية، أما في الثالث الرقابة الداخلية في ظل مخاطر المراجعة.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي.

قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول يتناول المشاكل الناتجة أثناء عملية الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي في ظل إستخدام الحاسب الآلي، الثاني الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي، أما الثالث فتناول تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

يضم هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التصميم العملي للدراسة الميدانية، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام المعلومات

المحاسبي

تمهيد :

أصبح نظام المعلومات في الوقت الراهن يحتل مكانة هامة في المؤسسات الإقتصادية، نظرا لما يوفره من معلومات مفيدة، والتي تعتبر المادة الأساسية التي يعتمد عليها المديرون من داخل المؤسسة أو الأطراف الخارجية المهتمة بها في مختلف النشاطات سواء الروتينية أو الإستراتيجية، من أجل تسيير العمليات اليومية. وبما أن نظام المعلومات يتكون من عدة أنظمة فرعية تتفاوت أهميتها من نظام فرعي إلى آخر حسب مشاركة كل منها في عملية إتخاذ القرار، ولعل أهم هذه الأنظمة الفرعية في المؤسسة هو نظام المعلومات المحاسبي، هذا النظام الذي يعمل على تقديم معلومات محاسبية تعتبر مدخلا أساسيا في عملية إتخاذ القرار لإدارة المؤسسة ولمختلف الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة.

ولتوضيح أهمية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الإقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل كمايلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثاني: طبيعة المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات

المبحث الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أقدم وأهم النظم الفرعية لنظام معلومات المؤسسة، لما له من وزن ومكانة في أغلب منظمات الأعمال، والتي أولته عناية تليق بمكانته كقناة تسري وتنتقل عبرها المعلومة المالية والحاسبية ذات الأهمية البالغة داخل وخارج المؤسسة.

وعليه من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم، وأهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي، وكذا وظائف وتصنيفات هذا النظام، كما نستعرض مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية له.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي.

أعتبر نظام المعلومات المحاسبي داخل أنواع المؤسسة أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليه متخذ القرار في الحصول على معلومات تفيده في المواقف التي تواجهه، لذلك يجب أن يتم تصميم هذا النظام بما يتناسب مع ظروف المؤسسة وطبيعة عملياتها، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي.

أولاً: تعريف نظام المعلومات المحاسبي.

هناك عدة تعاريف لهذا النظام يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

- يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " جزء من نظم المعلومات الرئيسية في المؤسسة، ويتكون من مجموعة من العناصر والمعدّات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معيّن، وذلك طبقاً لمجموعة من الإجراءات والقواعد، من أجل معالجة العمليات المالية معبّراً عنها بأحداث إقتصادية، بهدف إعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين"¹
- كما يمكن تعريفه بأنّه: "هو أحد المكونات الأساسية والهامة لنظام المعلومات الإداري في المؤسسة وأكبر وحدة فيها وأكثرها إنتشاراً نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربطه بباقي الأنظمة الفرعية"²
- كما يُعرف بأنّه: "عبارة عن نظام رسمي للمعلومات، يختصّ بالقياس والتنبؤ بالدخل والثروة وغيرها من الأحداث ذات الصّفة الاقتصادية في المؤسسة أو في وحداته المختلفة"³

¹ ياسر صادق مطيع، "نظم المعلومات المحاسبية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:15.

² هشام أحمد عطية، "نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:32.

³ حاج قويدر قورين، " أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تحصّن إدارة أعمال، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013، ص:69.

- ويعرف كذلك بأنه: "مجموعة من الأنشطة الفرعية المستخدمة لتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية"¹
- وهناك من يعرفه كما يلي: نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات نظام المعلومات في المؤسسة يختص بجمع وترتيب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة)، وإلى الأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين"²
- كما تمّ تعريفه أيضاً: "هو عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية"³
- من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن نظم المعلومات المحاسبي هو نظام يعمل على تجميع بيانات الأحداث الاقتصادية للمؤسسة مع ذاتها ومع المحيط ثم يقوم بتبويبها وتسجيلها وتحليلها وتوثيقها في صورة مخرجات هادفة.

ثانياً: خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

- لكي يكون نظام المعلومات المحاسبي كفوئاً وفعالاً يجب أن يتميز بمجموعة من الخصائص كما يلي⁴:
- هو نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية وتحليلها وإنتاج المعلومات المحاسبية.
- نظام المعلومات المحاسبي، يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصوّر أي نشاط في المؤسسة لا يمسّه نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو بأخرى بإعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، هذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبي.
- يعتبر هذا النظام هو الأساس المعتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، لأن أهم القرارات المتخذة في المؤسسة قرارات مالية تمسّ مباشرة المردودية والهيكلة المالي للمؤسسة.
- يوفّر معلومات مفيدة للمسيّرين في كل المستويات الإدارية من أجل إتخاذ القرارات، باعتبار أن معظم القرارات التي تتخذ في المؤسسة لها أثر مالي مباشر على عائدات المؤسسة وهيكلها المالي فلهاذا تحتاج المستويات الإدارية في المؤسسة معلومات محاسبية تساعدها في إتخاذ القرارات.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 39.

² السيد أمين أحمد لطفي، "مراجعة وتدقيق نظم المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 19.

³ محمد يوسف حنناوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص: 55.

⁴ حاج قويدر قورين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 71

- التداخل والتفاعل مع مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى: لا يمكن لأي نظام مهما كان نوعه أن يكون منفصلاً عن باقي الأنظمة الأخرى لأن مخرجات نظام معيّن هي مدخلات نظام آخر ونظام المعلومات المحاسبي يمتاز بالتغلغل في الأنظمة الأخرى بحيث يمدّها بالمعلومات الضرورية وهي بدورها تمدّ بالمعلومات الضرورية حول كل التصرفات المادّية والمالية التي أحدثتها.

- هذا النظام لا يقتصر دوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط وإنما حتى للمستخدمين الخارجيين من عملاء، مورّدين وبنوك، مساهمين، حملة المستندات... إلخ، من خلال القوائم المالية وبعض التقارير الخاصّة.

المطلب الثاني: أهداف وأهميّة نظام المعلومات المحاسبي.

يعمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة على تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، كما أن له دور كبير يؤدّيه هذا النظام داخل وخارج المؤسسة وهذا نظراً لطبيعة المعلومات التي ينتجها، ومن خلال هذا المطلب سنتطرّق إلى كل من أهداف وأهمية هذا النظام.

أولاً: أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة التي تساعد في تلبية إحتياجات المستخدمين سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها، ويمكن تلخيص أهم أهداف هذا النظام فيما يلي:

1- تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج عنها:

تمثل هذه المرحلة والتي يُطلق عليها عملية إدخال البيانات الناتجة من العديد من الأحداث المالية التي يطلق عليها العمليات المحاسبية ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات وتحويلها وتجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لإستخلاص النتائج عنها ويعمل نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق ذلك وفقاً للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية¹.

2- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين الخارجيين لإتخاذ القرارات، ويتم توفير هذا النوع من الإحتياجات للأطراف الداخلية من خلال ما يُسمّى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة

¹ عبد المالك إسماعيل حجر، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الفكر المعاصر، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2004، ص: 32.

عن دراسة إحتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها، أما بالنسبة لإحتياجات المستخدمين الخارجيين معظمها يتم توفيرها عن التقارير المالية المنشورة¹.

3- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة هامة توفر المعلومات اللازمة التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري في المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء، البنوك، إلخ وخصوصا المسيّرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري في المؤسسة.

4- كما يستطيع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد أو المعاد تجديده، ينظم الأعمال آليا ويقلّل الأخطاء ويقدم خدمات جيّدة ومبتكرة للزبائن، ومن هذه المساهمات ما يمكن قياسه فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف التي تتحملها المؤسسة، أما التي يصعب قياسها فلها مردود إيجابي على القيمة السوقية للمؤسسة وسمعتها، ومن ثمّ تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية، ويمكن تحديد هذه المنافع فيما يلي: تقليل الأخطاء، زيادة المرونة، زيادة سرعة النشاط، تحسين التخطيط والرقابة الإدارية، زيادة المرونة التنظيمية، زيادة كفاءة الموظّفين².

ثانيا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يُعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أقدم أنظمة المعلومات حيث يشكّل الركيزة الأساسية والمهمّة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة، يأتي ذكر أهميته فيما يلي³:

- نظام المعلومات المحاسبي هو وحده الذي يمكن الإدارة ومختلف الجهات المعنية من الحصول على صورة وصفية ومتكاملة عن المؤسسة.
- يتّصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، بحيث تشكّل في مجملها النظام الشامل للمعلومات.
- يمكن لنظام المعلومات المحاسبي من التعرّف على أحداث المستقبل، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 49.

² هشام أحمد عطية، "مرجع سبق ذكره"، ص: 35.

³ قاسم محسن إبراهيم الحويّتي، "زياد هاشم يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية"، وحدة الحدباء، العراق، 2003، ص: 42.

- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضع في صورتها النهائية في شكل مصطلحات مالية في التخطيط الإستراتيجي للوصول إلى أهداف المؤسسة.

المطلب الثالث: تصنيفات، مكونات، ووظائف نظام المعلومات المحاسبي.

تتعدّد وتتوّع تصنيفات نظام المعلومات المحاسبي وهو يعود على طبيعة نشاط المؤسسة، كفاءة أداء العمل في المؤسسة، التنظيم الإقتصادي للبلد، كما أن نظام المعلومات المحاسبي يوفّر مجموعة من الوظائف التي لا تستطيع أي مؤسسة الإستغناء عنها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرّق إلى كل من تصنيفات ومكونات ووظائف نظام المعلومات المحاسبي.

أولاً: تصنيفات نظام المعلومات المحاسبي:

في الواقع يمكن تصنيف الأنظمة المحاسبية إلى عدّة أنواع وفقاً للمعيار المتّبع في التصنيف، وذلك على النحو التالي¹:

1- تصنيف نظم المعلومات المحاسبية وفقاً لطبيعة النشاط:

تنقسم المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة على مؤسسات تجارية وصناعية وخدمية، ونشاط كل منها يختلف عن الأخرى بحسب إختلاف طبيعة النشاط والوظائف.

ويترتب عن هذا الإختلاف في النشاط إختلاف الطرق والأسس المحاسبية المستخدمة بما يتفق مع طبيعة النشاط، بما يسمح بتوفير البيانات والمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات في هذا النوع من النشاط.

2- تصنيف نظم المعلومات المحاسبية وفقاً لكفاءة أداء العمل المحاسبي:

حسب طريقة أداء هذا العمل، هذه الطرق يمكن تصنيفها إلى طريقتين:

1-2- الطريقة اليدوية:

وهي إقتصار أداء العمل المحاسبي على العنصر البشري كلياً وبنسبة كبيرة، ممّا يطغى على نظام المعلومات المحاسبي صفة اليدوية.

2-2- الطريقة الآلية:

وهنا يكون نظام المعلومات المحاسبي مبني كلياً على الحاسب الآلي، حيث يتولّى العبء الأكبر لهذا النظام، ولا نقصد بالآلية الجانب المادّي فقط وإمّا التقنية والبرمجيات المستعملة.

¹ أحمد رجب عبد العال وآخرون، "الأنظمة والمشكلات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 18.

3- تصنيف نظم المعلومات المحاسبية على أساس نطاق النشاط:

تقسّم المؤسسات الإقتصادية التي تزاوّل نشاطها في الدولة إلى مؤسسات مستقلة تعمل في إطار الدولة وليس لها فروع أجنبية، وكذلك أيضا إلى مؤسسات متعددة الجنسية لها فروع في دول أجنبية ولها مركز رئيسي في دول ما.

لا شك أن نظام المعلومات المحاسبي يختلف من مؤسسة إلى أخرى، فإذا كانت المؤسسة من النوع الأول فإنها تعتمد على نظام معلومات محاسبي مبني على أساس القوانين والمبادئ المعمول بها في تلك الدولة وفق ظروفها الإقتصادية والإجتماعية، أما إذا كانت المؤسسة من النوع الثاني فيجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي مراعي لكل أنواع الأنظمة التي تشتغل في إطارها فروع النشاط في الدول الأخرى بما يسمح تحقيق التكامل والترابط بين هذه الفروع والمؤسسة الأم، أي يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي مصمّم لخدمة المؤسسة الأم بما يتوافق مع طبيعة الدول التي تنشط فيها الفروع.

4- تصنيف نظم المعلومات المحاسبية وفقا للتدخل الحكومي في الممارسة الإقتصادية:

يؤثر التدخل الحكومي بدون شك سواء أكان جزئيا أو كلياً على الممارسات المحاسبية من حيث الحسابات والسجلات والبيانات الواردة بها بالإضافة إلى الاختلاف في محتوى الحسابات والقوائم المالية، ويتمثل التدخل الحكومي في الممارسات المحاسبية في إصدار توصيات بإتباع طرق محاسبية معينة، فنجد أن نظام المعلومات المتبع يتأثر مباشرة بمستوى التدخل الحكومي، فنجد أن نظام المعلومات المحاسبي في النظام الإشتراكي يختلف عنه في النظام الرأسمالي بسبب درجة التدخل الحكومي في سياسيات المؤسسات الإقتصادية.

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يتكوّن نظام المعلومات المحاسبي من عدّة وحدات، كل وحدة تؤدي وظيفة محدّدة، يمكن عرضها على النحو التالي¹:

1- وحدة تجميع البيانات:

تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتمّ تجميعها وتسجيلها في النظام، كما ان طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المتّبعة.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2002، ص ص: 49-51.

2- وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي قد تستخدم في المجال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة على تشغيل وإعداد لتصحيح معلومات مفيدة في عملية إتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

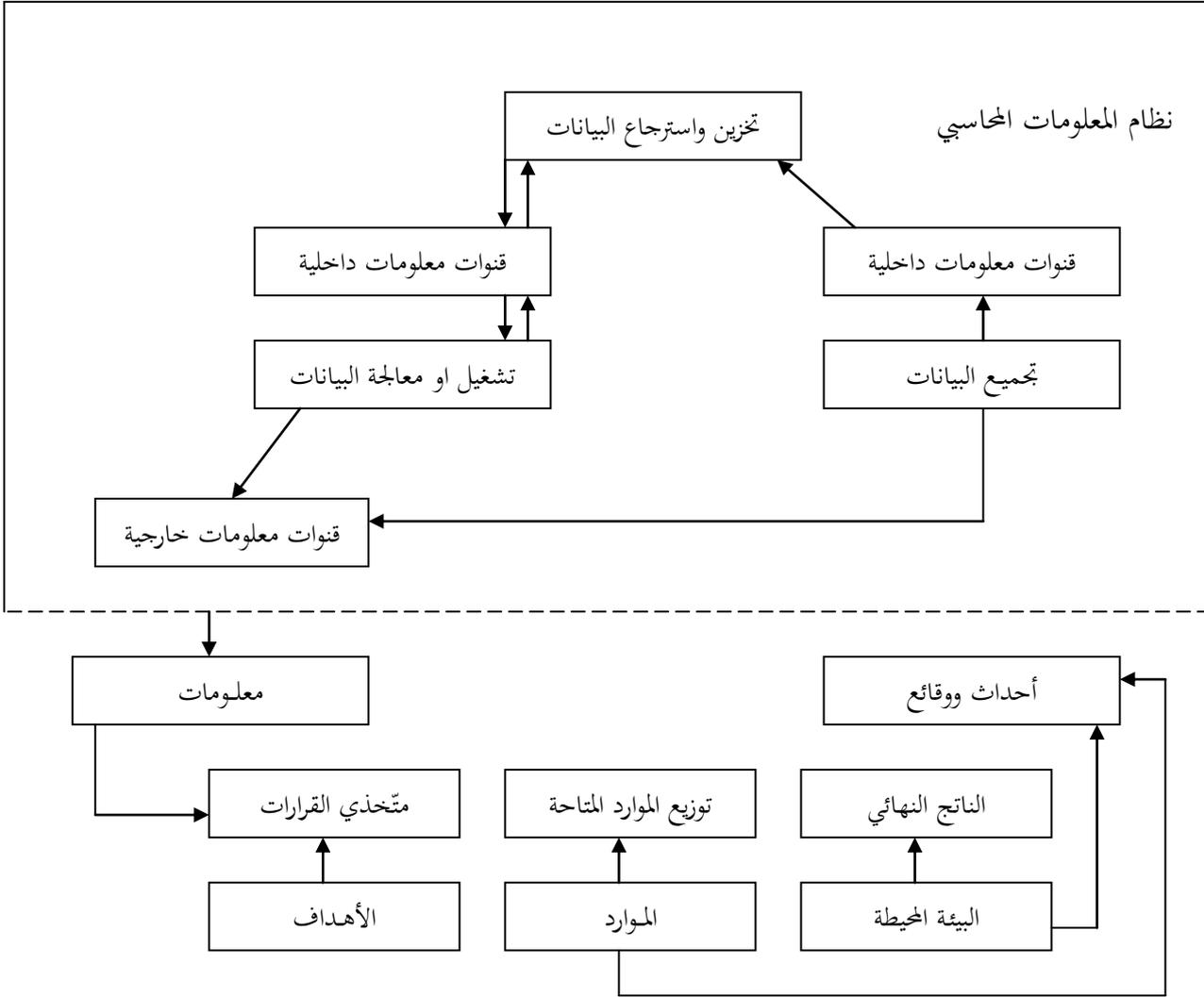
3- وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم إستخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلاً أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار.

4- وحدة توصيل البيانات:

تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة على أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبي حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الإتصال آلية او يدوية حسب الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

الشكل رقم (1-1): آلية سيرورة نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، "نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"، المكتب الجامعي

الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 59.

ثالثا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

من أهمّ وظائف نظام المعلومات المحاسبي نذكر ما يلي¹:

¹ طرابلسي سليم، "تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج

لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص: 87

1- وظيفة تجميع بيانات العمليات من خلال الوثائق الأصلية:

يتم في هذه المرحلة الحصول على البيانات من أنظمة العمليات وتسجيلها في المستندات وللتأكد من شمولية المستندات وكما لها، يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإستلام المستندات الأساسية الناتجة عن نظم المعلومات التي تمّ التعرض إليها وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات، وتشكّل الأحداث الإقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادّة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة المؤسسات لمعلوماتها التي تتكون من أحداث تتم داخل الوحدة وأخرى من خلال علاقة الوحدة التبادلية مع البيئة المحيطة.

2- وظيفة المعالجة:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا.
- نقل محتوى المستندات على مستندات أخرى.
- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات على السجلات المحاسبية الملائمة.
- إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجّلة في اليومية.
- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل على السجلات المختلفة.

يعدّ إستلام المستندات الأساسية من أنظمة المعلومات تجرى عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات تمهيداً لتسجيل القيود والترحيل على الحسابات، كما يقوم المحاسب بإجراء عمليات تصنيف للمستندات بحسب تاريخها وحسب نوعها تمهيدا لتسجيلها في دفاتر اليومية.

3- وظيفة إنتاج المعلومات:

الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لإتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، تصنف المعلومات المحاسبية في فئتين رئيسيتين: القوائم المالية والتقارير الإدارية.

3-1- القوائم المالية:

التي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدّة أساساً للإستخدام من طرف الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العامّ الذي قامت به المؤسسة الإقتصادية، وغالبا ما يهتمّ نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.

3-2- التقارير الإدارية:

التي تحتوي عليها المعلومات الحاسوبية المعدّة أساساً من طرف الجهات الداخلية، وهي غالباً ما تتعلّق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به المؤسسة الاقتصادية، وغالباً ما يهتمّ به نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.

4- تأمين رقابة فعّالة على الأصول والبيانات:

الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام ولحماية أصول المؤسسة وبياناتها، ولهذا الغرض تستخدم المؤسسة مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعّالة على كل العمليات التي قامت بها.

المطلب الرابع: مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي ومقوماته.

تم عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وفق مجموعة من المقومات، وتحت قيد مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها أثناء عملية التصميم، وهذا من أجل تحقيق الأغراض المسطرّة من خلاله، وفيها بإحتياجات جميع المستخدمين، كما سنحاول من خلال هذا المطلب سرد كل مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبي.

أولاً: مبادئ تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

يرتبط إعداد وتصميم نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية منها ما يلي¹:

1- مبدأ تكامل وإرتباط عمليات المؤسسة وأقسامها:

عند القيام بتصميم نظام المعلومات المحاسبي يجب على مصمم هذا النظام أن يأخذ بعين الإعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسة بأكمله وعليه أن يتحقّق من ترابط وتكامل هذا النظام مع الهيكل التنظيمي بحيث يتحقّق له هدف تدقّق التقارير والبيانات بين أقسام وإدارات المؤسسة بصورة تضمن لها الوفرة المناسبة في البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبالذّقة المطلوبة، ويجب على مصمم هذا النظام أن يصمم نظام يتوافق والهيكل التنظيمي للمؤسسة، ولا يصمّم هذا النظام بشكل منعزل عن الأنظمة الفرعية الأخرى بل يجب أن يتلاءم مع كافة مستويات الإدارة من المدير إلى آخر عامل، ويتوافق مع كل الأنظمة (نظام الإنتاج، التجاري، التسويقي... إلخ).

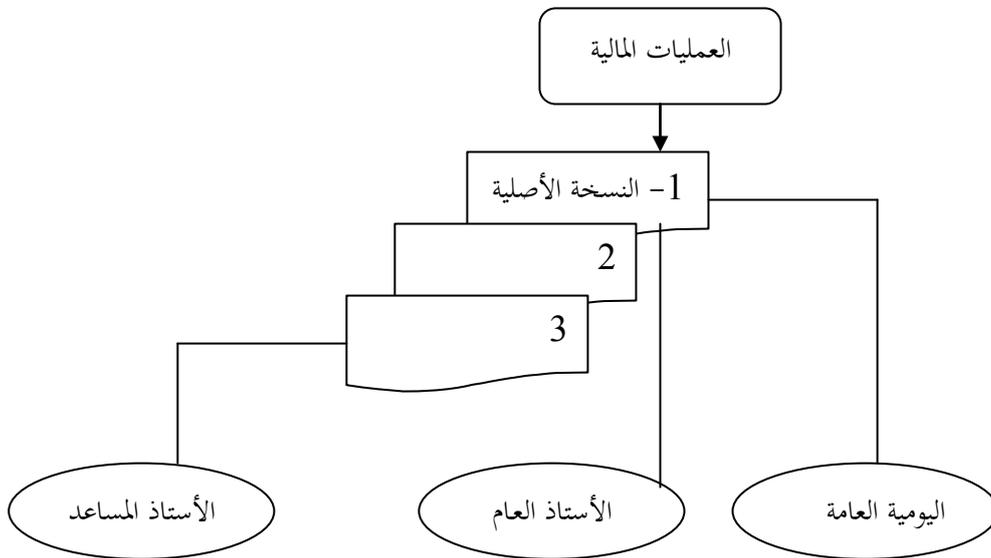
¹ عبد الرزاق محمد قاسم، " نظم المعلومات الحاسوبية الحاسوبية"، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص ص: 159-161.

هذا النظام الذي يسمح بتدفق وإنسياب البيانات والمعلومات داخل المؤسسة وخارجها لا يتحقق إلا بتحقيق التكامل العمودي والأفقي ضمن نظام المعلومات، كما يجب أن تكون مختلف الأنظمة المبنية جميعها لا تتناقض فيما بينها وتشكل نظام المعلومات الكلي للمؤسسة.

2- مبدأ كتابة البيانات وتحرير المستندات مرة واحدة:

يعتبر من أهم المبادئ التي يجب أن يلتزم بها مصمم هذا النظام عند إعداد خطوات سير هذا النظام وترجع أهمية هذا المبدأ إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية، وعملية المعالجة في التطبيق العملي تتم كما في الشكل التالي.

الشكل رقم (1-2): مثال بياني عن تحرير مستند وتسجيل بياناته في الدفاتر المحاسبية



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

ويتضح من هذا الشكل ضرورة توفر مستندات تسجيل لدى أكثر من شخص في وقت واحد (ماسك دفتر اليومية واليومية المساعدة وماسك دفتر الأستاذ، ماسك دفتر الأستاذ المساعد... إلخ) ويتطلب ذلك إعداد المستند الأصل من عدة نسخ حسب الحاجة لتفي بإحتياجات التسجيل في السجلات المختلفة ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال استخدام الصور الكربونية بألوان مميّزة عند إعداد المستند الأصل ومن مميزات هذا المبدأ¹:

2-1- الدقة في إعداد البيانات المحاسبية:

إنّ كتابة البيانات مرة واحدة يقلص من نسبة حدوث الأخطاء في تسجيل البيانات المحاسبية، فتسجيل البيانات في سجلات متعددة وبطرق متفاوتة من خلال مستند الأصل يقلل من احتمال الخطأ في التسجيل.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، " مرجع سبق ذكره"، ص: 161.

2-2- السرعة في إعداد البيانات:

كتابة البيانات مرّة واحدة يؤدّي إلى وفرة الجهد والوقت في تسجيل البيانات أو العمليات في اليومية والدفاتر الأخرى في وقت واحد مما يمكن المؤسسة من السرعة في الحصول على التقارير المالية في أسرع وقت ممكن.

2-3- تخفيض تكاليف تشغيل النظام:

وذلك من خلال عدم تكرار كتابة البيانات والعمليات وبالتالي يوفّر الجهد والكتابة وعدد العاملين الذين يعتبرون تكلفة بالنسبة للمؤسسة.

3- مبدأ الرقابة:

عند القيام بإعداد نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يكون هذا النظام أداة فعّالة في تحقيق الرقابة في المؤسسة ومقياس مدى نجاعة السياسة الإدارية المتّبعة ومدى إلتزام الأفراد بهذه السياسة، ويجب أن يهدف هذا النظام بالخصوص إلى:

- حماية الأصول.
- الإستخدام الإقتصادي للموارد، أي ضرورة مراعاة عند بناء نظام المعلومات المحاسبي أن يكون نظام يحقّق معادلة (أقل تكلفة وأكبر عائد ممكن) وفقاً لإمكانيات المؤسسة.

ثانياً: مقوّمات نظام المعلومات المحاسبي:

يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من المقوّمات تسعى إلى تحقيق أهداف النظام وأهمّها ما يلي:

1- المستندات:

يقصد بها مدخلات نظام المعلومات المحاسبي التي يعتمد عليها في تجميع البيانات وعند تجميعها يجب التأكّد من توافر هذه المستندات على جملة من الشروط القانونية لكي تضمن سلامة المراحل الأخرى للعمل المحاسبي وتلبي أغراض الرقابة.

2- الترميز:

يقصد به وضع رموز (أرقام، حروف.. إلخ) لتسيير كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية عن غيره ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- تسهيل عملية الإتصال والإنجاز السريع للعمليات.
- تسهيل عملية تجميع المعلومات.

- تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.
- تسهيل العمل بالحاسوب.

3- دليل الحسابات:

يعرف دليل الحسابات بأنه: "عملية إختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبّرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثمّ وضعها في إطار عام وإعطائها رموزاً أو أرقاماً مميّزة لكل منها¹.

4- مكننة العمل المحاسبي:

يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال لما للحاسوب من مميزات كثيرة تتمثل أساساً في القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة، فالأمر الذي يساعد الإدارة في عملية صنع القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة، والوقت المناسب².

5- التقارير و القوائم المالية:

هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات. وتتضمن القوائم المالية كل من: قائمة الدخل (حساب النتائج)، قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيير في رؤوس الأموال الخاصة، والملاحق، والهدف الرئيسي للقوائم هو توفير المعلومات لمستخدميها لإتخاذ القرارات³.

¹ حمادي علي، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص: 79.

² منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، "نظم المعلومات المحاسبية"، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص: 38.

³ قاسم محمد إبراهيم الحويطي، الستار زياد حسن يحي، "نظام المعلومات المحاسبية- الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات"، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية حدباء، العراق، 2003، ص: 20.

المطلب الخامس: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي.

تقوم هذه الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي بالإعتماد على الوثائق القانونية التاريخية في إنتاج التقارير المالية الدقيقة التي تساعد في تسيير المؤسسة ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق على ستة أنظمة لهذا النظام وهي¹:

أولاً: نظام معالجة الطلبات:

هو نظام مهم في معالجة الصفقات، يسجل، يعالج طلبات الزبائن، وينتج الفواتير والمعطيات الضرورية في تحليل المبيعات ومراقبة المخزونات في عدة مؤسسات تضمن هذه الوظيفة متابعة طلبية الزبون حتى يتم إرسالها، نظام معالجة الطلبات الحاسوب يقدم طريقة سريعة دقيقة وفعالة في تسجيل وإختيار طلبات الزبائن وصفقات البيع، يعطي معلومات عن الطلبات المقبولة لنظام مراقبة المخزونات، وبهذه الكيفية يمكن أن تعالج الطلبات بأسرع ما يمكن.

ثانياً: نظام مراقبة المخزونات:

يختص هذا النظام بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المخزونات وتوفر المعلومات اللازمة لشحن المنتجات من الموردّين إلى مخازن المؤسسة، وإعادة طلب شراء لنفس الأصناف. كما تساهم النظم الحوسبة بتسجيل التغيرات في مستوى المخزون، وإعداد وثائق الشحن، وإعلام المسيرين عن المواد التي يجب إعادة تموين المخزون بها، وتقدم تقارير مختلفة عن وضعية المخزون، وتساعد المؤسسة على تقديم خدمة ذات جودة عالية للزبائن مع الحدّ من الإستثمار في المخزون ومصاريف الحياة.

ثالثاً: نظام حسابات الزبائن:

يختص هذا النظام بقيد المبالغ التي يدين بها الزبائن للمؤسسة، وتنتج قوائم الزبائن الشهرية وتقارير إدارة الإئتمان لتتبع موقف الزبائن، كما أن النظم الحوسبة تسرع من عملية المقبوضات من الزبائن وذلك بإعداد الفواتير الدقيقة في الوقت المناسب، والتقارير الشهرية عن الإئتمان المقدم للزبائن كما يقدم تقارير تساعد المسيرين على مراقبة المبالغ المؤتمنة وإسترجاع المبالغ المستحقة وهو ما يساهم في رفع أرباح المبيعات على الحساب، مع التقليل إلى أدنى حد من الخسائر الناتجة عن الحقوق السيئة.

¹ Obrien James, "les systèmes d'information", De bock université Bruxelles, Belgique, 1995, PP: 467- 468.

رابعاً: نظام حساب الموردين:

يقوم هذا النظام بقميد المشتريات والتسديدات إلى الموردين، ويحضر شيكات لدفع الفواتير وينتج تقارير تسيير الخزينة، نظام حساب الموردين الحاسوبية يسمح بدفع سريع ودقيق للموردين بغرض إرساء علاقات عمل جيدة وضمنان سعر إئتمان جيد، زيادة على هذا يسمح بالإستفادة من الخصومات المقدّمة نظير الدفع السريع، يضمن مراقبة مالية على المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسة، ويبحث إلى الميسرين بالمعلومات الضرورية في تحليل المدفوعات، المصاريف، المشتريات، حسابات مصاريف المستخدمين والحاجة إلى السيولة.

خامساً: نظام الأجور:

يستقبل ويقدم يومياً المعطيات القادمة من بطاقات حضور العمال ولذلك باقى معطيات العمالة ينتج شيكات الدفع، كشوف العمال، تقارير الأجور وتقارير تحليل العمل، وتقارير أخرى معدة لصالح الميسرين والتنظيمات الحكومية، نظام الأجور الحاسوبي يساعد المؤسسات في دفع الأجور إلى عمالهم بسرعة، ويقدم تقارير إلى الميسرين، العمال والتنظيمات الحكومية خاصة فيما يتعلق بالعوائد، الضرائب، وباقى الإقتطاعات، يستطيع أيضاً أن يقدم إلى الميسرين تقارير تحليل تكاليف اليد العاملة والإنتاجية.

سادساً: نظام دفتر الأستاذ:

يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة من حسابات الزبائن، حسابات الموردين، الأجور، وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل دورة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، وحساب النتائج وميزانية المؤسسة، كذلك مختلف التقارير عن الإيرادات والمصاريف التي توجه هذه المعلومات إلى الميسرين، كما أن النظام الحاسوبي لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة منظمة ودقيقة ومراقبة مالية أحسن، ويقدم أحسن التقارير عن وضعية التسيير، زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.

المبحث الثاني: طبيعة المعلومات المحاسبية.

تعتبر المعلومات المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، والعصب الرئيسي لإدارة أي مؤسسة اقتصادية، كما أنها تمثل عنصر ربط بين المؤسسة وفروعها وكوسيلة إتصال بين المؤسسة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية إتخاذ القرارات، حيث تعتمد القرارات على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث على مفاهيم حول المعلومات المحاسبية، والعوامل المؤثرة فيها، ثم أهم المعايير التي تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفاهيم حول المعلومات المحاسبية.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم، وبذلك فإن إنتاج المعلومات المناسبة يساهم في التقليل من حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، ومنه يجعله قادراً على إتخاذ القرارات أكثر نفعاً وأقلّ ضرراً.

أولاً: تعريف المعلومات المحاسبية:

هناك عدّة تعاريف للمعلومات المحاسبية يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

- تعرف المعلومات المحاسبية على أنّها: "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات المحاسبية من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لإستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"¹

- كما يمكن تعريفها بأنّها: "تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلاً وتفسيراً وشرحاً ووصفاً، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثّل المعطيات التي تفيد في عملية اتّخاذ القرارات"²

- كما تعرف بأنّها: "كل المعلومات الكميّة وغير الكميّة التي تخصّ الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدّمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"³

- وتعرف كذلك بأنّها: "تلك البيانات المحاسبية التي تم معالجتها للحصول على مؤشّرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرارات والتنبؤ في المستقبل"⁴

- وهناك من يُعرّفها كما يلي: "هي تلك البيانات المحاسبية التي جرت معالجتها وتحويلها إلى مخرجات ذات معنى للشخص الذي يستلمها"¹

¹ عيادي عبد القادر، "جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على السوق المالية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص: 77

² المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزية، عمان 2003، ص: 153.

³ قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحيى السقا، "مرجع سبق ذكره"، ص: 32.

⁴ أكرم يحيى علي الشامي، "أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية في الجمهورية اليمنية"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، اليمن، 2009، ص: 10.

- كما تم تعريفها أيضا: "بأنها عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظّمة ونافعة في عملية إتخاذ القرار"².

من خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص أن المعلومات المحاسبية هي مجموعة من البيانات المحاسبية التي تمّ معالجتها وذات طبيعة مالية والتي تمثل صلة وصل بين معدّيها ومستخدمي هذه المعلومات وهي رسالة ذات معنى ومحتوى إخباري مهم تتعلّق بالأحداث والعمليات الخاصة بالمؤسسة الإقتصادية تفيد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة وتترتب عليها قرارات ونتائج إقتصادية مستقبلية.

ثانيا: أنواع المعلومات المحاسبية:

تصنف المعلومات المحاسبية إلى عدّة أنواع وذلك تبعاً لمعايير مختلفة منها:

1- أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح:

حسب هذا المعيار تصنّف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما³:

1-1- معلومات محاسبية إجبارية:

هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الإقتصادية وتشمل على سبيل المثال في المعلومات المدوّنة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمّنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.

1-2- معلومات محاسبية إختيارية:

هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة في المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

2- أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الإستخدام:

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي⁴

¹ Romney, Marchall B.E steinbart, Paul Jhon, "Accounting in formation system" 8th prentice hall international, inc USA, 2000, P:13.

² محمد الفيومي، "تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية"، مكتبة الإشفاع، الاسكندرية، مصر، 1999، ص: 85.

³ حمادي علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 85-86.

⁴ قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، "مرجع سبق ذكره"، ص: 29-31.

2-1- معلومات مالية:

وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

2-2- معلومات عن التخطيط والرقابة:

وهي معلومات تختص بتوجيه إهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه إنخفاض الكفاءة لتشخيصها وإتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن إستخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا.

2-3- معلومات لحل المشكلات:

وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والإختبار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية. وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط الطويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو إستبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغير من القرارات الأخرى.

3- أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها:

تصنف المعلومات المحاسبية حسب هذا المعيار إلى 3 أنواع¹:

3-1- معلومات تاريخية:

وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل ... الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

¹ أحمد عبد الهادي بشير، "دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص: 42.

3-2- معلومات حالية:

وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

3-3- معلومات مستقبلية:

وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل وتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

4- أنواع المعلومات المحاسبية فمن حيث مصدرها:

كما يتم تصنيف المعلومات المحاسبية وفق هذا المصدر إلى نوعين هما¹:

4-1- معلومات داخلية:

هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

4-2- معلومات خارجية:

هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

5- أنواع المعلومات حسب قابليتها للقياس:

يتصف هذا النوع من المعلومات المحاسبية بمايلي²:

¹ حمادي علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 90.

² أحمد عبد الهادي بشير، "مرجع سبق ذكره"، ص: 43.

1-5 - معلومات كمية:

هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق.

2-5 - معلومات وصفية:

فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو إنطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو إنطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وإنطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة.

المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

تحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب إستخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج.

لذلك سوف نتطرق في هذه المطلب إلى مفهوم جودة المعلومات ومن ثم إلى ذكر خصائصها.

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

هناك عدة تعارف لجودة المعلومات المحاسبية من أبرزها ما يلي:

- جودة المعلومات المحاسبية تعني: "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها"¹.

- كما عرفت أيضاً: "بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه"².

¹ عيادي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 82.

² المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 152.

- كما يقصد كذلك بمفهوم جودة المعلومات: "ما تتمتع به هذه المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية، ويجب أن تكون هذه الخصائص ذات جودة عالية كي يستطيع أصحاب المصالح الإعتماد عليها لاتخاذ القرارات المختلفة وفقا لحاجة كل منهم"¹.

- ومن خلال هذه التعاريف التي أعطيت لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن المعلومات المحاسبية تعد عنصرا هاما من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات، لذلك سعت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسات.

ثانيا: خصائص المعلومات المحاسبية:

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها، حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها، والتي يمكن عرضها فيما يلي من خلال تقسيمها إلى خصائص رئيسية وثانوية.

1- الخصائص الرئيسية:

تتمثل أهم هذه الخصائص في الملائمة، الاعتمادية، والحيادية.

1-1-1- الملاءمة:

الملاءمة تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية إتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة، وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه إتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها². وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية³:

1-1-1- التوقيت المناسب:

لكي تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة)، وتكمن علاقة الترابط بين إتخاذ القرار وتوقيت الحصول على المعلومة في أن عملية إتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تؤثر على إتخاذ القرار.

¹حمادي علي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 98.

²عباس مهدي الشزامي، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص: 109-110.

³رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 97.

1-1-2- خصية التنبؤ:

هذه الخصية عبارة توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي، أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الإطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.

1-1-3 - القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية):

هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الإعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الإرتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.

1-2- الإعتمادية:

تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن للمحاسب الإعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الإقتصادية التي تمثلها¹، وحتى تكون المعلومات المحاسبية تتمتع بهذه الخاصية يجب أن تتميز بما يلي²:

1-2-1 - التحقق:

وتعني أن المعلومات يجب أن تكون قابلة للتحقق، ويكون ذلك إذا أمكن الوصول لنفس هذه المعلومات من أطراف مستقلة بأساليب القياس نفسها المستخدمة للحصول عليها، ويقصد بذلك توفر مستندات دالة على صحة المعلومات، وإمكانية الرجوع لهذه المستندات بشكل منظم للتحقق من صحة هذه المعلومات في أي وقت.

1-2-2- المصدقية:

يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الإقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.

1-2-3 - الموضوعية:

وتعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون غير متحيزة، وتكون كذلك إذا كان التركيز في الحصول على المعلومات منصبا على المعايير المحاسبية المستخدمة للحصول عليها، بدلا من التركيز على نتائج تلك المعلومات.

¹ محمد يوسف الحفناوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2001، ص: 88

² أحمد لعماري: "المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) في ظل معايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجماعي بالوادي، يوم 17-18 جانفي 2010، ص 6.

2- الخصائص الثانوية :

تتمثل في قابلية الفهم والمقارنة والثبات أو ما يعرف بالاتساق، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي: ¹

2-1- قابلية الفهم:

وتعني أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية تكون مفهومة من طرف مستعملها.

2-2- قابلية المقارنة:

قابلة للمقارنة مع المؤسسات المماثلة من جهة، وما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المؤسسة من جهة أخرى، ويتطلب تحقيق هذه الخاصية توفر الشروط الآتية: ²

- أن تكون المقارنة بوحدة نقدية متجانسة.
- ينبغي أن تكون المقارنة خلال فترات زمنية متماثلة.
- ثبات طرق القياس وأساليب الإفصاح أثناء المقارنة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.
- إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

2-3- الثبات:

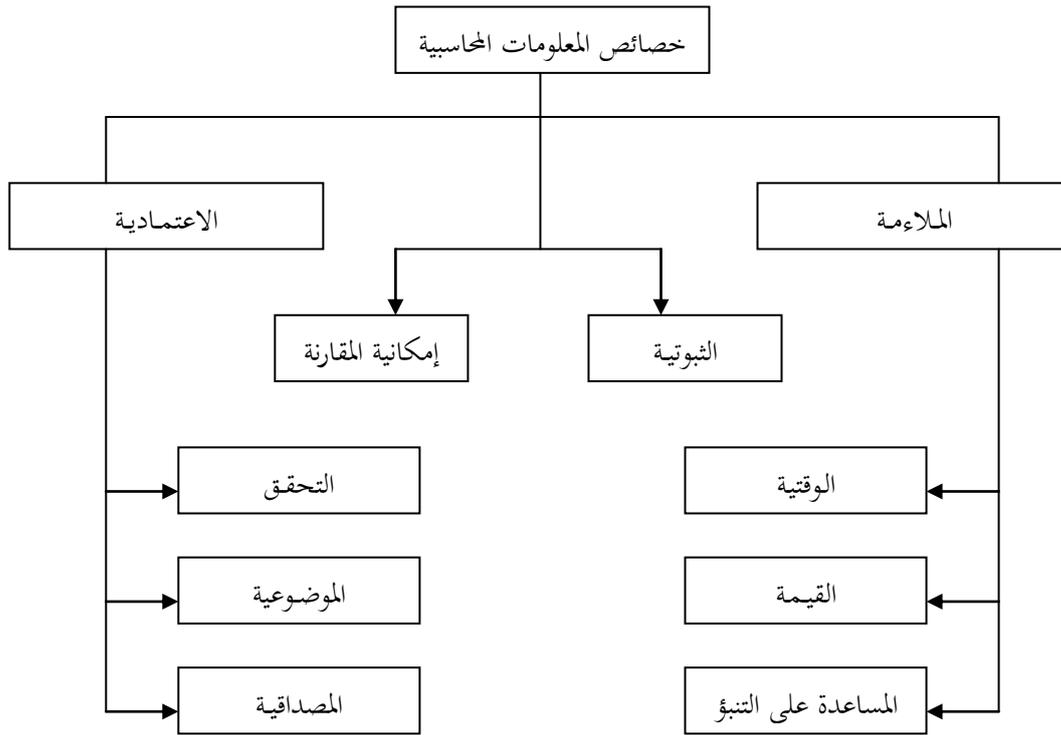
يعني الثبات في استخدام المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، أي استخدام نفس الطريقة أو الأسلوب في معالجة العمليات خلال الفترة الحالية والفترة المحاسبية، وذلك لكي نتمكن من المقارنة، أي تحقيق الخاصية السابقة.

ويمكن توضيح كل من الخصائص الأساسية والثانوية من خلال الشكل التالي:

¹ عيادي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 85.

² خالد محمد رجب الجابري، "المعلومات المحاسبية المعدل بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية"، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، 2000، ص: 26.

الشكل رقم (1-3): خصائص المعلومات المحاسبية.



المصدر: محمد يوسف الحفناوي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 87.

ثالثا: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية:

مع تنوع الأطراف للمعلومات المحاسبية، أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع خاصة أن نوعية وشكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل لآخر، وقد صنفت الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أصناف وهي¹:

1- الأطراف الداخلية:

تتمثل في أعضاء مديرية وقيادة المؤسسة، ويطلب هذا النوع من المستخدمين أن تعدّ المعطيات المحاسبية حسب التعليمات والتوجيهات المقدمة لهيئة المحاسبة بحيث تسمح لها باتخاذ القرارات، كما يرغب المسيرون عادة أن تكون نوعية الأداة المحاسبية مطابقة للإحتياجات الخصوصية للمؤسسة.

¹ Saci Djelloul, **comptabilité de l'entreprise et system économie**, l'expérience algérienne, OPU, Alger, 1991,p:73.

2- الأطراف الخارجية:

هي كل الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة، من إدارة الضرائب، مفتشية العمل والهيئات الإجتماعية، البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الموردّين، الزبائن الشركاء المساهمين... إلخ. وينتظر من هؤلاء من الأداة المحاسبية أن توفر لهم كل الضمانات التي من شأنها أن تخلق جوّاً من الثقة الضرورية لعالم الأعمال.

3- المحاسبة الوطنية:

إن تجميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جدّ ضروري لسياسات التنمية، خاصة بالنسبة للدول الطموحة والسائرة في طريق النمو، كما تسمح الأداة المحاسبية بتحليل هيكلّة الإقتصاد الوطني والتحكّم في التخطيط الشامل.

4- أطراف أخرى:

وتخص الهيئات الإجتماعية، المهنية المكلفة بجمع المعلومات الإحصائية، الصحافة الإقتصادية، الباحثون والجامعات، ممثلي العمال... إلخ.

رابعا: القبول على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB محددتين رئيسيين على المعلومات المحاسبية وهما:¹

1- التكلفة الاقتصادية:

يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعدّدة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحقّقة من استخدام المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المتحقّقة من استخدامها كحدّ أدنى تطبيقاً لمبدأ إقتصاديات المعلومات، كما يمثّل هذا القيد معياراً أساسياً للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.

2- الأهمية النسبية:

ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تويّب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقاً لأهمّيتها النسبية لمتخذي القرارات، كما يتضمن ضرورة الإهتمام بجوهر المعلومات المحاسبية ومضمونها وعدم المبالغة في التركيز على الشكل والصورة.

¹ عبد الناصر نور، الفضل المؤيد، "المحاسبة الإدارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص ص: 305-306.

وأخيرا فإن توفير هذه الخصائص في المعلومات الحاسبية له تأثير مباشر وفعال على الوظائف الإدارية المختلفة لإعتمادها على المعلومات الحاسبية بدرجة كبيرة، كما أن هذه الخصائص متداخلة بصورة متكاملة حيث يوفر معيارا موضوعيا لضمان تحقيق الفائدة من التقارير المالية وخاصة بالنسبة للتقارير الداخلية.

المطلب الثالث: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وكيفية قياسها.

إن المعلومات هي تلك البيانات التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح ذات نفع لمتخذ القرار، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لإتخاذ القرار لا بدّ أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لإختلافه تبعا لإختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد أهم المعايير التي بواسطتها جودة المعلومات المحاسبية وكذا كيفية قياسها.

أولا: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية:

يوجد العديد من المعايير التي يمكن من خلالها تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من بينها:

1- معايير قانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الإلتزام بهذا من خلال سنّ تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.¹

2- معايير رقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكوّنات العملية الإدارية التي يتركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقّف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعّالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطلقة وتمثّل

¹ محمد خليل، "دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003، ص: 37.

هذه المعايير في السياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية¹.

3- معايير مهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على إستثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة².

4- معايير فنية:

إن توفّر معايير فنية يؤدّي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدّي إلى رفع زيادة الاستثمار. هذا وقد توجّهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة³.

ثانيا: قياس جودة المعلومات المحاسبية:

من خلال العرض السابق لجودة المعلومات المحاسبية فإنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي⁴:

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقّعات المستقبلية.

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحّة المعلومات وسهولة إستخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

¹ هوم جمعة، لعشوري نوال، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، الملتقى الوطني حول الجودة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010، ص: 18.

² زلاسي رياض، "إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص: 126.

³ نفس المرجع السابق، ص: 126

⁴ عبد الناصر نور، الفضل المؤيد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 306

2-1- المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات إتخاذ القرار .

2-2- المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.

2-3- المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

2-4- المنفعة التقييمية أو التصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار .

3- الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفعالية عن مدى ودرجة تحقيق المؤسسة الإقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها إستعمال معلومات الماضي والحاضر في توقّع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط وإتخاذ القرارات، ومن ثمّ فإنه من المؤكّد أن جودة المعلومات تتمثّل في تخفيض حالة عدم التأكد.

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل إستخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ إقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية:

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدّمة في التقارير المالية بعدّة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتمّ التعامل معها في محيط البيئة الإجتماعية القابل للتأثير، وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم أو إعطاء صورة توضيحية لأهم العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: العوامل البيئية: (بيئة المحاسبة):

إن للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات التي يجب تقديمها ومقدارها وأثرها على المؤسسة ومقدار الإستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد على آخر.

فعلى سبيل المثال أجرى ADHIKAR دراسة في 35 بلد حول العوامل البيئية ومتطلبات الإفصاح لدى أسواق البورصة في تلك البلدان المختلفة وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن إختلاف مستوى الإفصاح في أسواق تلك البلدان مرتبط بالعوامل البيئية لها.¹

وحيث أن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات (الإقتصادية، الإجتماعية، القانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغييرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الإقتصادية والإجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية على المستوى الكلي² كما أن بيئة المحاسبة تؤثر بصورة مباشرة على أهداف المحاسبة، كما تؤثر على عملية الإتفاق المنطقي للمبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدّد جودة المعلومات ومقدارها وأثرها على المؤسسة ومقدار الإستفادة منها من إجراء المقابلة مع غيرها من المؤسسات الأخرى.³

وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها، حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الإقتصادية والإجتماعية والقانونية والسياسية التي تختلف من وقت لآخر⁴. ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات ما يلي:

1- العوامل الإقتصادية:

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج إقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة إتخاذ قرارات إقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدموا المعلومات لجمع المعلومات.⁵

وتختلف نوعية المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية بإختلاف النظام الإقتصادي السائد ففي ظل المجتمعات ذات الإقتصاد الرأسمالي مثلاً تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذا يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة

¹ خالد عبد الرحمان أحمد علي، "مستوى الإفصاح المحاسبي لإعتماد الشركات المساهمة اليمنية، قياس وتطوره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق، 2000، ص: 22.

² السيد أمين أحمد لطفي، "نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص: 15.

³ هندركسن إلدون، "النظرية المحاسبية"، ترجمة كمال أبو خليفة أبو زيد، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2005، ص: 108.

⁴ دونالد كيسو وجيري بجان، "المحاسبة المتوسطة"، الجزء الأول تعريب أحمد حامد دجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 25.

⁵ هندركس إلدون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 215.

لإحتياجات المستخدمين لإتخاذ القرارات الإقتصادية بينما نجد في الإقتصاد الإشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ولما كانت الأحداث الاقتصادية هي المادة الأولية التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها فإن من الأهمية بمكان تبيان طبيعة تلك الأحداث الاقتصادية التي تؤثر بصورة أو بأخرى في الظروف الاقتصادية للمؤسسة¹. ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعدّ وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير بدائل المحاسبة الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات في الأسعار².

2- العوامل السياسية:

لإختيار السياسة المحاسبية آثار اقتصادية وإجتماعية بعضها يكون حقيقياً والآخر يمكن تصوّره على أنه كذلك، وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، وكما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسات المحاسبية المعنية، وكنتيجة لذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخّل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية³. كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الإحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معيّنة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الإحتياجات بحيث تم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب في المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق⁴.

¹ حسين القاضي ومأمون حمدان، "نظرية المحاسبة"، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 155.

² هندركس إلدون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 225.

³ نفس المرجع السابق، ص: 225.

⁴ يوسف محمود جرعون، "نظرية المحاسبة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 42.

3- العوامل الإجتماعية:

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الإجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الإهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت... إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعدّ البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلاً، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط¹. وعلى الرغم أن المحاسبة بقيت وقتاً طويلاً تهتمّ بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الإجتماعية في الوقت الحاضر أصبح لها صداها على التطبيقات المحاسبية، حيث تحتمّ البعد الإجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي بإحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، لأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكوّنة للمجتمع.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجاً محاسبياً مبنياً على أسس من القيم الإجتماعية في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الإجتماعية التوسّع في القياس المحاسبي بحيث يمتدّ ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسسة الإقتصادية وتشمل هذه الآثار الخارجية بالتكلفة الإجتماعية أو العائد الاجتماعي².

4- العوامل القانونية:

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والإلتزام الدقيق بها أمراً مرغوباً فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الإقتصادي والإجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية³.

وكما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بإنفصال الملكية عن

¹ عبد الحميد مانع الصيغ، "المعايير المحاسبية الدولية- دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصر، بغداد، 1998، ص: 42.

² عباس مهدي الشيرازي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 27-28.

³ السيد أحمد أمين لطفى، "المحاسبة الدولية- الشركات المتعددة الجنسيات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 18.

الإدارة مما أدى إلى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعدّ بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات¹.

5- العوامل الثقافية:

كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل ونظم العمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذا يعدّ المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عامّ، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل خاصّ، فالبلدان التي تعاني من تدنيّ المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم وإستيعاب محتويات القوائم المالية، وإستخدامها في إتخاذ القرارات المختلفة وعلى العكس في البلدان التي تخصّ بمستوى تعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي البلدان التي لها السبق في إنشاء إتحادات وجمعيات مهنية تتولّى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات إهتماما متزايدا وتلعب دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومات المقدّمة من خلال القوائم المالية².

وكما يتّضح دور المنظّمات المهنية في تعزيز كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية المقدّمة في التقارير المالية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومنها:³

- حماية ودعم المحاسبين ضد الضغوطات التي يمكن أن تمارسها إدارة الشركة بهدف نشر تقارير مالية لا تظهر الصورة الحقيقية لمواقع الشركة وإظهارها بأحسن مما هي عليه.
- تطوير المعرفة الثقافية المحاسبية عن طريق الندوات العلمية والتدريب والتأهيل العلمي والعملية للمحاسب وإصدار التعليمات المهنية للمحاسب لمواجهة المشاكل المهنية في الواقع العلمي.

¹ محمود إبراهيم عبد السلام تركي، "تحليل التقارير المالية"، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص: 28.

² محمد سعيد الحاج، "إطار منتج لوضع معايير المحاسبة المالية في الجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 28.

³ رضوان حلوة، "مرجع سبق ذكره"، ص: 96.

- محاولة إنشاء ووضع معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً وذلك لمحاولة تمكين المهنيين من الإهتمام بها لأجل تحقيق إتفاق في التقارير المالية مع متطلبات القوانين في البلدان الأخرى المختلفة أكثر اهتماماً بمتطلبات العرض للمعلومات الملائمة لمستخدمي تلك التقارير المالية.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في إتخاذ القرار ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (2) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB سنة 1980 حددت خصائص المعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لإتخاذ القرار وكذلك بموجبها يتم إختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في القوائم المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر إستخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات، وكذلك الإنتشار الواسع والسريع للإنترنت، والذان كان لهما الأثر الكبير في الإنخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات، وزيادة كمية المعلومات التي تلبي إحتياجات المؤسسة والمستخدمين وإتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين¹.

وبما أن الهدف من المعلومات هو الحصول على المعلومات الضرورية لتلبية الإحتياجات التي ينبغي بالمقابل أن تكون نوعية جيّدة، ولمعرفة نوعية المعلومات فإنه من الممكن التركيز على بعض الأبعاد والتي نلخصها فيما يلي²:

1- تصميم وتمثيل شكل المعلومة:

وهو ما يقصد تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدمها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوماً لمستخدميه.

2- التأكيد:

يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة.

¹ أسماء سلمان زيدان الجبوري، "مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص: 80.

² عائشة طايشي، "التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص: 22.

3- أجل الحصول على المعلومة:

باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقراءتها فإنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزّنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

4- التحديد:

المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومة التي تعطي تفاصيل أكثر، بحيث يكون القياس الرقمي مثلاً يحمل الكثير من الأجزاء العشرية، وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيراً، وقد يؤدي هذا على عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

5- شمولية المعلومات:

أي الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

ثالثاً: تقرير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تمّ وفقاً لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات الواردة في التقارير المالية المدقّقة فحسب، بل تمتدّ إلى تقريره، حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الإستثمار، كما تحتلّ مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين والمستعملين لهذه التقارير .

إن المدقق يفصح في تقريره عن ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، وفي حالة تحفظ مدقق الحسابات أو إبدائه لرأي تحفظي حول مصداقية التقارير المالية، فإن ذلك يشير الكثير من التساؤلات، مما يترتب عليها أضراراً بالغة الأثر على سمعة الشركة وقدرتها على جذب الأموال، لاسيما في سوق الأوراق المالية، وبناء على ذلك فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر على ملاءمة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير المالية من خلال تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها¹.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات.

إن التطورات العديدة والمستمرّة التي تحدث في مجال الأعمال - بصورة عامة - وما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وهيئتها كمعلومات يمكن أن تحقّق الفائدة لمستخدميها، قد تطلب من المؤسسات

¹ مصطفى محمد نداء الدين بمحت، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها- دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز جدّة، 1986، ص: 39.

الإقتصادية أن يكون لديها نظاماً للمعلومات تختص بكل مجال من المجالات التي تمارس فيها وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة.

لقد أدى إستخدام الحاسوب إلى تغيير في طبيعة مقومات النظام المحاسبي وكذلك التأثير في المنهج المحاسبي في ظل التشغيل الإلكتروني، نجد أن طبيعتها قد تغيرت من شكلها التقليدي المعتاد من مستندات وسجلات إلى شكل آخر يتفق مع طبيعة الحاسوب، كما أن معالجة العمليات تتم وبطريقة آلية معقدة وداخل الحاسب الإلكتروني، إن الإعتماد على الحاسب يساهم وبشكل كبير في توفير الدقة في البيانات المالية إضافة إلى السرعة في توفير هذه البيانات في الوقت الملائم ونتيجة لذلك فإن إستخدام الحاسوب له المبررات الكافية.

المطلب الأول: تكيف نظام المعلومات المحاسبي مع تكنولوجيا المعلومات.

لقد ظل نظام المعلومات المحاسبي حتى بداية العشرين نظام يدوي يعتمد على العامل البشري فقط، ولكن مع ظهور الحاسب الآلي وتطوره تغير هذا النظام من مجرد نظام يدوي عادي إلى نظام معلوماتي مبني على الحاسب، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تألية نظام المعلومات المحاسبي، ودور الحاسب الآلي والحاسب في العمل المحاسبي.

أولاً: تألية نظام المعلومات المحاسبي:

مع تقدم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن إستخدام نظام المحاسبة اليدوي في المؤسسات.

كما أدى إستخدام الحاسوب في نظم المعلومات الحاسوبية إلى تغيير ملموس في وظيفة المحاسبة حيث أدى إلى خفض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه العامل يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات والأحداث الإقتصادية ويتم الآن إنجاز هذه العمليات بواسطة الحاسب الآلي، مما أدى إلى توفير التكلفة والوقت الذي يمكن إستثماره إستثماراً جيداً بواسطة الحاسب بالإشتراك في تحليل المعلومات لإتخاذ القرارات، وقد ساهم إنتشار استخدام الحاسب الآلي في حفظ السجلات الحاسوبية، وتطوير مختلف أنواع المحاسبة عن النشاط للمؤسسة الإقتصادية.

والجدير ذكره وبالرغم من إستخدام المؤسسات للحاسوب، إلا أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات إستخدام الذكاء الإصطناعي في الحاسوب¹.

لقد أصبح الحاسوب الركيزة الأساسية لجميع الأنظمة المختلفة، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عنها، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع المؤسسات لإختلاف أعمالها، أي أن كل مؤسسة تحتاج إلى نظام محاسبي خاصّ بها، وهذا لا يعني أن أنظمة المحاسبة مختلفة بل الإختلاف يكمن في أعمال المؤسسات وأهدافها، فنظام المحاسبة المحوسب لخدمات المؤسسة المصرفية، لا يمكن إستخدامه في المؤسسات الصناعية، وحتى في المؤسسات التجارية، فلكل منهم طبيعة عمل تحتاج إلى نظام يتماشى معها².

ثانيا: دور الحاسب الآلي والمحاسب في العمل المحاسبي:

لعل قد يتبادر إلى الذهن تساؤل على مدى دور المحاسب في ظل إستخدامات الأجهزة الحاسبة الإلكترونية في المحاسبة؟ فما دامت هذه الأجهزة تقوم بجميع عمليات القيد والترحيل والتبويب، وحل الأساليب الكمية المستخدمة في علم المحاسبة والإستعانة بها على تطوير نظرية المحاسبة فماذا بقي إذن للمحاسب من عمل يقوم به؟ والواقع أن الحاسب الإلكتروني ما هو إلا آلة تستقبل المعلومات الخاصة والتعليمات وفقا لبرنامج معين ثم يتم إخراجها في شكل نتائج مطلوبة.

بالإضافة إلى قدرته على تخزين المعلومات وفقا لمعدّل معين حسب سعة كل جهاز، إلا أن إستخدام الجهاز في الأعمال المحاسبية يتوقّف على قدرة الإنسان في تحليل وإيجاد الحلول لمشاكل محاسبية، ثم تحليل الحسابات والقوائم المالية، بإستخدام أساليب مختلفة.

إلا أن الجهاز الإلكتروني لا يمكنه القيام بهذا التحليل إلا في حدود ما أراده المحاسب من معلومات وفقا لأساليب حدّدها له المحاسب نفسه، لذا فإن دور المحاسب هو التفكير ودور الجهاز هو التنفيذ، فيمدّ المحاسب

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، "مرجع سبق ذكره"، ص: 23.

² بوفروعة سفيان، "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصّص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص: 18.

المعلومات للقيام بالعمليات المحاسبية العادية، إعتماًداً على برامج محاسبية، ثم يقوم بإستخدام النتائج ليقوم بتحليلها وإبداء الرأي فيها وتقديمها لإدارة المشروع لغرض إتخاذ القرارات الناجحة¹.

ويمكن توضيح العلاقة الوظيفية بين كل من المحاسب والحاسب الإلكتروني في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): العلاقة الوظيفية بين المحاسب والحاسب الإلكتروني

رؤائز العلاقة الوظيفية	دور المحاسب	دور الحاسب الإلكتروني
تخزين المعلومات المحاسبية للرجوع إليها	القدرة على تخزين قدر معقول منها في ذهنه تختلف من محاسب على آخر	القدرة على تخزين المعلومات المحاسبية الضخمة لرجوع أي محاسب إليها
القيام بعمليات القيد والترحيل	القدرة على القيام بهذه العمليات في حدود فهم معين للمحاسب ولهذا تختلف النتائج من محاسب لآخر	القدرة على القيام بهذه العمليات وفقاً لبرنامج محدد ويتفق عليه مسبقاً وبذلك لا يختلف النتائج والتطبيق
القدرة على التفكير والإبتكار ومزج علم المحاسبة بالعلوم الأخرى.	قدرة المحاسب وفقاً لقدراته العلمية والعملية على القيام بهذه الوظيفة.	لا توجد لديه القدرة على ذلك.

المصدر: حواس صالح، "مرجع سبق ذكره"، ص: 67.

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالحاسب الآلي.

أدى نمو تكنولوجيا المعلومات إلى تزايد الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات، هذا النمو أدى إلى ضرورة إستخدام الحاسب الآلي في كافة المستويات، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار سهولة تعلم البرمجيات الجديدة وإنخفاض التكاليف التي أصبحت في متناول أغلبية المؤسسات، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى إعتتماد الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي، ومواصفات نظام المعلومات المحاسبي الآلي.

¹ حواس صالح، "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 66.

أولاً: الأسباب التي أدت إلى اعتماد الحاسب الآلي في نظام المعلومات المحاسبي:

هناك مجموعة من الأسباب سنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

- يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهداً ووقتاً كبيرين.
- يساهم الحاسوب في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر.
- تعالج هذه البيانات وفق أسلوب محدد مسبقاً مما يعني ثبات خوارزميات الحل والذي عادة ما يكون محددًا في قوانين وأنظمة تمتاز بالثبات نسبيًا.
- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسوب عن طريق برمجيات خاصة¹.
- مخرجات هذا النظام في العادة تكون في أشكال محددة ومقننة مما يسهل عملية برجة المخرجات مثل القوائم المالية، التقارير... إلخ.
- زيادة عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية، وهذا أدى بدوره إلى تعدد مصادر تدقق البيانات وللتحكّم في هذا التدقق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي ثم الإستعانة بالحاسب الآلي.
- المنافسة الشديدة بين المؤسسات زادت التسارع لطلب أفضل المعلومات التي تساهم في إتخاذ القرار فعمت تآلية كل نظم المعلومات الإدارية بما فيها نظام المعلومات المحاسبي.
- إنخفاض أسعار الحواسيب ساهم في زيادة الطلب على إستعمالها وعلى البرامج المحاسبية التي تساعد في أداء العمل المحاسبي².

ثانياً: مواصفات نظام المعلومات المحاسبي المدمج مع الحاسب الآلي:

يتمثل نظام المعلومات المحاسبي الآلي على عدة مواصفات سنذكر أهمها فيما يلي³:

- بالإضافة إلى المعلومات التقليدية، ينتج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي.

¹ ساحل فاتح ، "دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 26.

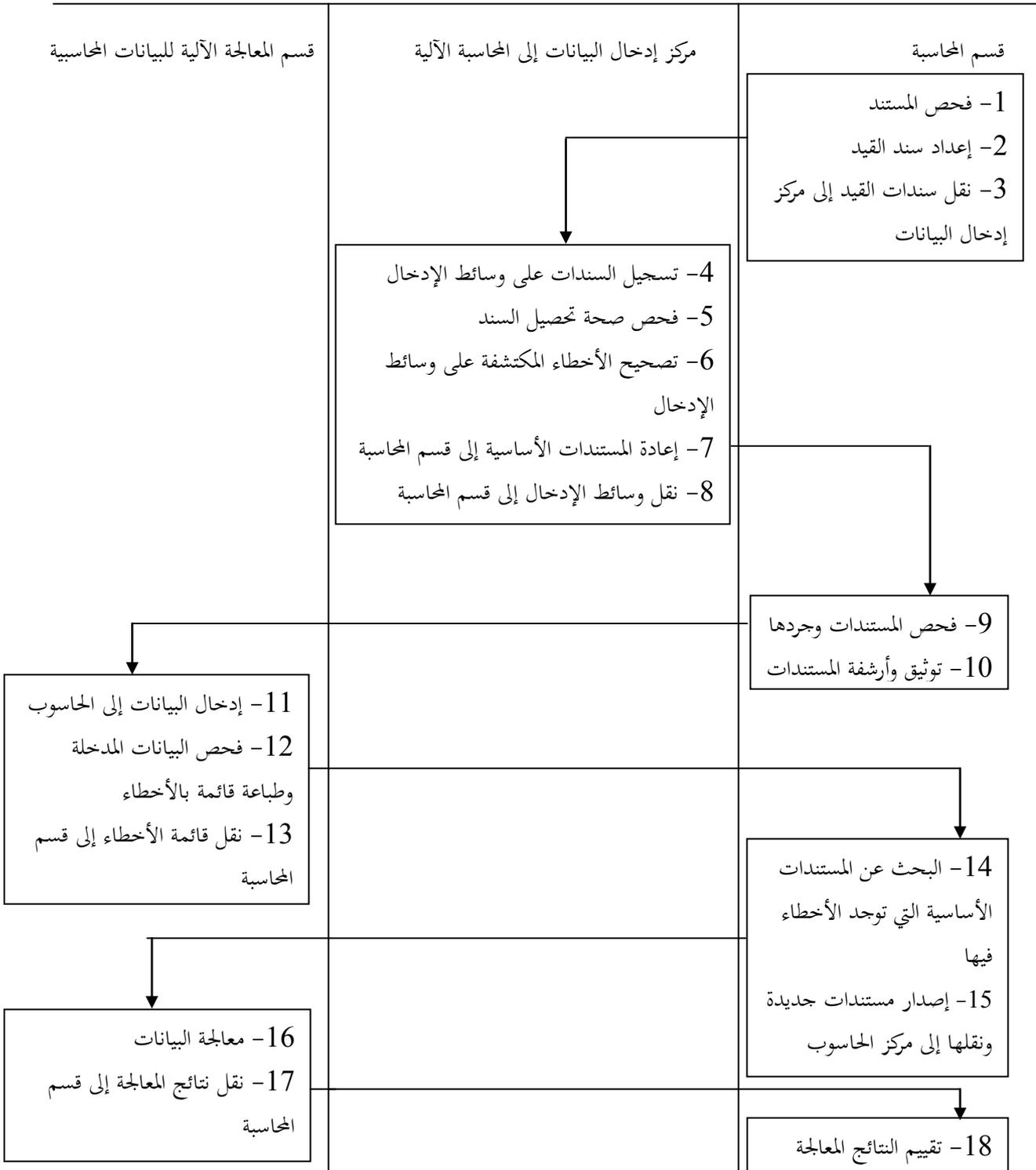
² أحمد رجب عبد العال وآخرون، "الأنظمة والمشكلات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 265.

³ عبد الرزاق محمد قاسم، "مرجع سبق ذكره"، ص: 267.

- يسجل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الإقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها، كما ينتج المعلومات الدورية.
- إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري، لأن إتخاذ القرارات لا يتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، ولأن قسما كبيرا من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة.
- البرامج المستخدمة سهلة، حيث يمكن إستخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات، وليس حصرا على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة.
- يضمن الحاسوب تسجيلا وتخزيننا صحيحا للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية، ويمنع إلى حد ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.
- إمكانية تصنيف المعلومة المخزنة في داخل النظام المحاسبي حسب وجهات نظر متعددة من أجل أن تكون صالحة في عملية إتخاذ القرار.
- تعدد البرامج مما يتيح فرصة الإختيار والمفاصلة بينها حسب الحاجة.

ثالثا: مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية وقسم المحاسبة الآلية. يوضح المسار بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): مسار البيانات بين قسم المحاسبة اليدوية وقسم المحاسبة الآلية



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، "مرجع سبق ذكره"، ص: 281.

المطلب الثالث: تأثير استخدام الحاسوب على نظام المعلومات المحاسبي.

منذ أن ظهر الحاسب الآلي ثم استخدام هذا الأخير لتسهيل أعمال المعالجة المحاسبية، ويظهر ذلك من خلال تأثير استخدام الحاسوب على النظام المحاسبي وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تأثير استخدام الحاسوب على أهداف مقومات النظام المحاسبي وكذلك أيضا على المنهج المحاسبي، وتخزين البيانات.

أولا: تأثير استخدام الحاسوب على أهداف النظام المحاسبي:

يهدف النظام المحاسبي إلى تحقيق بعض الأغراض منها¹:

- توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط المؤسسة وعن نتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة وهي السنة المالية وتوصيل هذه المعلومات إلى أطراف داخلية وخارجية ذات علاقة مع المؤسسة.
 - توفير معلومات تفيد الإدارة في إتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة.
 - توفير معلومات تساعد في حماية أموال المنشأة وحماية أصولها والرقابة عليها.
- إن استخدام الحاسوب يحدث تغييرات في إجراءات التسجيل ومعالجة البيانات إلا أن هذا لا يغيّر من أهداف النظام المحاسبي.

إن استخدام الحاسوب يؤدي إلى زيادة فعالية النظام في تحقيق أهدافه، حيث أن استخدامه يؤدي إلى تقليل فرص إرتكاب الخطأ والغش في البيانات، لأن تشغيل هذه البيانات يتم داخل الجهاز وطبقا لبرامج محددة معدة مسبقا، حيث أن استخدام الحاسوب يؤثر على درجة كفاءة النظام ولكن دون أن يؤثر على طبيعة هذه الأهداف.

ثانيا: تأثير استخدام الحاسوب على مقومات النظام المحاسبي:

يؤثر استخدام الحاسوب على مقومات النظام المحاسبي كما يلي²:

1- الوثائق والمستندات:

وتشمل المستندات التي تحوي بيانات عن العمليات المالية بين المنشأة والأطراف الخارجية، يتم تصميم الوثائق والمستندات في ظل النظام اليدوي بشكل معين وتستخدم هذه المستندات كمصدر للقيود في الدفاتر والسجلات، أما في النظام الآلي فإن الأمر يتطلب تعديلا في الشكل أو طبيعة المستند أو استخدام مستندات

¹ منتديات بوابة العرب، الاقتصاد والعلوم الإدارية، منتدى المحاسبة والضرائب، "تأثير استخدام الحاسوب على أهداف النظام المحاسبي"، نوفمبر، 2005

<http://vb.arabsgat.com/showthread.php=458827.25/05/2015>.

² عيادي محمد لبن، "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة"، رسالة كماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 101.

وسيطرة تحتوي على البيانات المدوّنة في المستندات الأصلية و مترجمة بطريقة يتعامل معها الحاسوب لأجل تغذيته بهذه البيانات والتي تعدّ مدخلات النظام.

ومن أهم وسائل حمل البيانات في ظل استخدام الحاسوب ما يلي:

1-1- الأسطوانات:

وتعد هذه من أكثر الوسائل تطورا، ومن ثم يتم استخدامها في أجهزة الحاسوب لمعالجتها وإستخلاص المعلومات المطلوبة.

1-2- الأقراص :

وتعد هذه من أكثر الوسائل إستخداما، حيث يتم تخزين البيانات الموجودة في المستندات الأصلية في الأسطوانات، ومن ثم يتم إستخدام هذه الأقراص في أجهزة الحاسوب لمعالجتها.

1-3- الطرقيات:

حيث يتم تغذية الحاسوب بالبيانات الموجودة في المستندات الأصلية مباشرة عن طريق لوحة المفاتيح المتصلة بالحاسوب وتتم عن طريقها التغذية وفي الوقت نفسه تتم طباعة البيانات على القرص أو الأسطوانة.

2- الدفاتر والسجلات:

وتشمل دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ حيث يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدوّنة في الوثائق، وفي النظام اليدوي تتكون المجموعة الدفترية من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ وهي تأخذ شكل دفاتر وسجلات يتم بها إثبات القيود وتبويب الحسابات، كما يتمكن من يطلع عليها أن يقرأ ما فيها من بيانات وأرقام، أما في ظل إستخدام الحاسوب فإن الدفاتر والسجلات أخذت شكل أقراص وأسطوانات ممغنطة ولا يتمكن القارئ من الإطلاع على البيانات المسجلة عليها بصورة مباشرة كما هو الحال في النظام اليدوي حيث يتم إعداد القيد وإثباته في دفتر اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة داخل الكمبيوتر، مما يؤدي إلى صعوبة تتبّع مسار العملية الحسابية، وبالتالي احتمال حدوث الأخطاء أو التزوير.

3- دليل الحسابات

ويمثل أسماء وأرقام الحسابات، مصنفة في شكل مجموعات تمثل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، والنتائج إن وجود دليل الحسابات في الأنظمة التي تستخدم الحاسوب يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن الحاسوب لا يتمكن من توجيه بيان معيّن إلى حساب معيّن إلا إذا كان هناك رموزا بأرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية، وعليه فإن دليل الحسابات لن يتغيّر سواء كان النظام المستخدم آليا أو يدويا.

4- التقارير والقوائم المالية:

وتمثل قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي، إن استخدام الحاسوب في تشغيل البيانات قد أدى إلى التأثير على التقارير والقوائم المالية من حيث نوعية التقارير والقوائم من جهة ومن حيث وسيلة عرضها. فمن حيث نوعية التقارير والقوائم نجد أن استخدام الحاسوب قد أدى على السرعة والدقة في إعداد التقارير والقوائم، إذ أصبح بالإمكان معالجة كميات هائلة من البيانات في زمن قياسي، ومن ناحية أخرى أصبح عرض النتائج يتم على شاشات مما يمكن تدقيقها وتصحيح الأخطاء إن وجدت بسرعة قبل طباعة النتائج وكذلك إجراء التعديرات بسرعة وكفاءة.

ثالثاً: المنهج المحاسبي:

ومن أجل ذلك تمر العمليات المالية عند استخدام النظام اليدوي بالخطوات التالية:

- تسجيل العمليات بدفتر اليومية وهو ما يعرف بالقيود.
- ترحيلها إلى دفتر الأستاذ.
- تلخيص الحسابات أي إيجاد أرصدة الحسابات وإعداد ميزان المراجعة.
- عرض النتائج حيث يتم مقابلة الإيرادات بالمصروفات وإعداد القوائم المالية التي تبين المركز المالي.
- أما عند استخدام الحاسوب فإنه يتم إختصار هذه الخطوات إلى ثلاث:
- تسجيل العمليات وتشمل تسجيل العمليات بدفتر اليومية والأستاذ.
- معالجة البيانات أو تشغيل النظام.
- عرض النتائج على شكل تقارير وقوائم مالية.¹

رابعاً: تخزين البيانات:

في ظل استخدام النظام اليدوي يتم تخزين البيانات المدوّنة في الوثائق والمستندات عن طريق حفظ المستندات الأصلية في ملفات خاصة.

- أما في ظل استخدام الحاسوب فإن الأمر يختلف حيث يمكن تخزين البيانات بأحد الأسلوبين أو كليهما:
- الأسلوب الأول: تخزين داخلي أي تخزين البيانات داخل الحاسوب بواسطة وحدة التخزين الداخلي.
 - الأسلوب الثاني: التخزين الخارجي الذي يتم على شكل أشرطة أو أسطوانات ممغنطة.²

¹ عيادي محمد أمين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 102

² نفس المرجع السابق، ص: 102

المبحث الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

لقد إرتبط ظهور الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة وإلتزامها بنشر قوائمها المالية دوريا حتى تستفيد منها الأطراف المعنية من خلال المعلومات التي تم الإفصاح عنها عند إتخاذ القرارات الاقتصادية، وتطور الإفصاح بعد ذلك نتيجة تطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة مجرد فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية فحسب، بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات لأصحاب المصالح، واعتراضا بأهمية الإفصاح في صنع القرارات فقد إهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بد من توافرها، ولهذا سنتناول من خلال هذا المبحث إلى التأصيل العملي للإفصاح المحاسبي في المطلب الأول، ثم نستعرض في المطلب الثاني المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي، وفي المطلب الثالث نتطرق إلى الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: التأصيل العلمي للإفصاح المحاسبي.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لإختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، والمستثمرين والمساهمين المستخدمين لها وقد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية والجامع المحاسبية المهنية.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي:

يمكن ذكر أهم التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي على النحو الآتي:

- هناك من يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أن تعرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"¹.
- كما عرف على أنه: "تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية، أو يتضمنها تقرير المراجع ويظهر في شكل معلومة أساسية، أو ملحوظة في تفسير هذه القوائم أو التقارير"².

¹ محمد المبروك أبو زيد، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، دار إيترك، القاهرة، 2005، ص: 577.

² وصفي أبو المكارم، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص: 68.

- ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح بأنه: "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح ملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشتمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"¹.

- ويعني الإفصاح أيضا: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"².

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول، أن الإفصاح المحاسبي يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال نشر كل المعلومات الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على إتخاذ قراراته.

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي:

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المحاسبي المزايا التالية³:

- يعمل على تقليص عدم تماثل المعلومات التي تستغلها الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال إتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصّل عنها .

- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع ككل.

- يؤدّي إلى تخفيض عدم التأكد في ما يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيّز.

¹ رضوان حلوة حنان، "تطور الفكر المحاسبي"، الدار الجامعية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص: 211.

² لطيف زيود وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية وقانونية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص: 179.

³ عثمان زياد عاشور، "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 25.

وعليه يعدّ الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الإعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدّم للمستخدمين لهذه المعلومات ويساعد في زيادة القدرة على إتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.

ثالثاً: أهداف الإفصاح المحاسبي:

- إن الغرض الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات الحاسبية في إتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة مصدرة البيانات، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في¹:
- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.
 - سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
 - توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
 - تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
 - تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.
 - مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على إستثماراتهم.

رابعاً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح من خلال ما يلي:

1- الإفصاح حسب كمية المعلومات:

1-1 الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة الحاسبية بل يمتدّ إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم².

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، "المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:9.

² لطيف زيود وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 180.

1-2- الإفصاح العادل:

إن هذا النوع من الإفصاح ينطوي على هدف أخلاقي، وذلك بتطبيق معاملة متساوية لجميع المستخدمين المحتملين للقوائم المالية¹، أي تزويدهم بنفس الكمية من المعلومات، وفي وقت واحد².

1-3- الإفصاح الكافي:

يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بطريقة لا تكون فيها القوائم المالية مضللة، أي يجب عدم حذف أو كتمان أو إخفاء أية معلومة جوهرية، كما أن مفهوم الحد الأدنى هنا غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح³.

1-4- الإفصاح التفاضلي:

فيه يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل و التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية، وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات⁴.

2- الإفصاح المحاسبي حسب طبيعة المستثمر:

2-1- الإفصاح الوقائي:

هو أن يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل لا يجعل التقارير المالية مضللة لأصحاب الشأن والمستثمر الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات، لذلك تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية⁵.

2-2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

هو إتجاه معاصر في الإفصاح ظهر نتيجة إزدياد أهمية الملاءمة، وبذلك توجب الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله، ويساهم هذا النوع في الحدّ من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية من شأنها أن تحقق مكاسب لفئة معيّنة دون أخرى⁶.

¹ هندركسن إلدون، "مرجع سبق ذكره"، ص ص : 766-767.

² مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، "فعالية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري"، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، 04-05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 20.

³ سامي محمد الوقاد، "نظرية المحاسبة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص: 217.

⁴ رضوان حلوة حنان، "مرجع سبق ذكره"، ص: 475.

⁵ لطيف زيود وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 181.

⁶ سفير محمد، "الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2008، 2009، ص: 33.

3- الإفصاح حسب درجة الالتزام:¹

3-1- الإفصاح الإلزامي:

وهو الذي تلتزم به وحدات الأعمال بناء على متطلبات تشريعية أو مهنية (النشرات، التوصيات، والمعايير) التي تصدرها الهيئات المهنية والعلمية في مختلف الدول على ضرورة عرض التقارير المالية التي تشتمل على قوائم مالية معينة وفق أسلوب عرض معيّن.

3-2- الإفصاح الاختياري:

يقصد به أن للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمؤسساتهم أكثر من غيرهم، لذا لديهم الحافز عن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق مصلحة ذاتية، ومن هذه الحوافز إنخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية للمؤسسة.

كما يشتمل هذا النوع من الإفصاح على قسمين هما:

3-2-1- الإفصاح المثالي:

هو الذي يتحقق عندما تكون التقارير المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل والدقة والمصادقية، وأن يتم عرضها بالصورة وفي الوقت الذي يناسب احتياجات ورغبات كل مستخدم.

3-2-2- الإفصاح الممكن أو الواقعي:

هو الإفصاح الذي يوازن بين الفائدة التي ستتحقق من المعلومات، وبين تكلفة تلك المعلومات، ويرتكز هذا المفهوم على المبادئ والأصول المحاسبية، والسياسات الإدارية.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

إن الإفصاح في المحاسبة يهدف على تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة، والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدمين، لذلك فهناك بعض المقومات والأساليب والطرق التي يجب إتباعها ومراعاتها، وحتى تتحقق المعلومات المحاسبية الغرض منها فإنه لا بدّ أن تتوفر فيها مجموعة من المقومات الأساسية لذلك سيتم تناول في هذا المطلب العناصر التالية:

- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

¹ سفير محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص:34

أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح:

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

1- تحديد مستخدم المعلومة المحاسبية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق إستخدامها، فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإستجابة لإحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم¹.

2- تحديد غرض إستخدام المعلومة المحاسبية:

إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار، أو إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة بالإعتماد على هذه القوائم المالية². لذلك لا بد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية من خصائص المعلومات المحاسبية، وهي الملاءمة حيث تعد خاصية الملاءمة من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر في القوائم المالية، لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم فيه، إذ أن ملاءمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل³.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي، الميزانية جدول حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى معلومات

¹ وليد ناجي الحياي، "نظرية المحاسبية"، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص: 371.

² بمحت محمد، ويمتني عبد الله، "الأثر المتوقع لمعيار الإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المنشورة لشركات المساهمة السعودية"، مجلة جامعة الملك فهد، المجلد 2، العدد الأول، 1995، ص: 66.

³ خالد الخطيب، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جامعة دمشق وجامعة العلوم التطبيقية في الأردن، 2008، ص: 115.

أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ حتى تلك القوائم.

إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع لمبادئ وأعراف وإفتراسات متعارف عليها، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن القيود التكلفة التاريخية، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر¹.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة حيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة².

5- تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

عند نشرها في التوقيت المناسب، لذلك جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات في نهاية السنة المالية للمؤسسة، مباشرة دون تأخير، أو خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية على أكثر تقدير.

وفي إطار تأكيد أهمية خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالنظر إلى الإنتقادات الموجهة للتقارير المالية السنوية، توجهت جهود الباحثين بإضافة أسلوب جديد جعل المعلومات المحاسبية ذات جدوى وفائدة لمتخذي القرارات من حيث توقيت الحصول عليها تمثل في التقارير المالية المرحلية التي يمكن من خلالها التوفيق بين الطلب على المعلومات المحاسبية وإصدار التقارير المالية التي تعرض هذه المعلومات³.

ثانيا: أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها لغرض الإفصاح على النحو التالي⁴:

¹ وليد ناجي الحيايلى، "مرجع سبق ذكره"، ص: 371.

² السيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار الراية لنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 163.

³ عيساوي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 143.

⁴ محمد المبروك أبو زيد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 584.

1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:

إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين وإستخلاص المعلومات.

2- الملاحظات الهامشية:

يتم إستخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وضعية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق أو المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.

3- إستخدام الجداول والملاحق الإضافية:

يتم إبراز الجداول والملاحق الإضافية في التقارير المالية بشكل مستقل عن الإيضاحات حيث تعتبر المعلومات المتواجدة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية والإيضاحات، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها.

4- المصطلحات والعرض التفصيلي:

يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم المالية إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي إستخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا إنطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيداً بصفة عامة.

5- المعلومات الموجودة بين قوسين:

وذلك بتوضيح بعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو بسبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالحاسبة مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

6- تقرير المراجع:

تقرير المراجع الخارجي ليس معداً للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل هناك العديد من العوامل المؤثرة فيه من حيث محتوى القوائم المالية أو توقيت إصدارها، بالإضافة إلى وجود جملة من المعوقات تحد من الالتزام بالإفصاح المحاسبي، وعليه من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية، وكذا معوقات الالتزام بالإفصاح المحاسبي.

أولاً: المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح في القوائم المالية:

تتأثر عملية الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية هي:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم:

لاشك أن نوعية المستخدمين، وطبيعة إحتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة إختلاف طبيعة ونوعية النظام الإقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الإقتصاد الرأسمالي نجد أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمرتبون والدائنون، في حين نجد الحكومة هي المستخدم الرئيسي للقوائم المالية في الدول ذات الإقتصاد المركزي، لذا فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بإختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في دولة¹.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

إن إختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول تضع معايير تكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف محاسبية، فتجد أن الدول التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الضريبية تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على المؤسسات، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الإقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المستثمرين والمساهمين على التداول في السوق المالي.

إن شدة تنافس المؤسسات على الموارد المدودة للتمويل في السوق المالي جعلها تسعى إلى جذب المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقى من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتدخلين في السوق المالي.

¹ محمد المبروك أبو زيد، "مرجع سبق ذكره"، ص ص: 586-590.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية:

على مستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عملية الإفصاح، يمكن حصر هذه المنظمات والمؤسسات فيما يلي:

3-1- الجمعية الاقتصادية:

هي عبارة عن منظمة دول الإتحاد الأوربي، تعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

3-2- منظمة الأمم المتحدة UN:

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتفرسين في مجال المعايير المحاسبية الدولية .

3-3 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

وتقسم هذه المنظمة الدول الأوربية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا، ونيوزيلاندا، ويمكن إهتمام هذه المنطقة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

3-4- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين في سبيل تطوير المحاسبة، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوظيف المحاسبي، وذلك من خلال تصنيف حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية.

ثانيا: معوقات الإلتزام بالإفصاح المحاسبي:

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيام المؤسسات بالتطبيق الكامل لقواعد الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، وذلك للأسباب التالية¹:

- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين، وصعوبة فهمهم لتفسير قواعد الإفصاح المحاسبي.
- لجوء الإدارة من خلال معدي القوائم المالية إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمؤسسة خوفا من المنافسين لها في السوق.
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم إلتزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية السنوية.

¹ وائل إبراهيم راشد، "ملامح الإفصاح في الكويت"، مجلة المحاسبون، المجلد 12، العدد 33، 2006، ص: 30.

- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المؤسسة من تدريب موظفيها، للتماشي مع التغيرات في قواعد الإفصاح المحاسبي.

- عدم وجود بورصة للأوراق المالية، وضعف آلية الإلزام بقواعد الإفصاح المحاسبي.

المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

تقديرًا للدور الحيوي الذي تقدمه المحاسبة في الإقتصاد، فقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB**، بتنظيمها من خلال إصدار معايير محاسبية، وخصوصاً تلك المعايير التي تحكم العرض والإفصاح في القوائم المالية، هذه القواعد لازمة للتطبيق العملي بغرض الدقة والتوحيد والإتساق حتى يتمكن متخذ القرار من المقارنة والتحليل وتفسير الأرقام الواردة في هذه القوائم بصورة مناسبة.

أولاً: الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

يقصد بالسياسات المحاسبية المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية، ويوجد العديد من السياسات المحاسبية التي يتم إستخدامها للموضوع المحاسبي ذاته، ولذلك لا بد من الإجتهد من قبل الإدارة في إختيار وتطبيق أفضل السياسات المحاسبية المناسبة للمؤسسة والتي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في الظروف المحيطة¹.

1- شروط عامة للإفصاح:

حسب نص الفقرة (20) من المعيار المحاسبي الدولي الأول، يجب على الإدارة إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لضمان توفير معلومات تحقق ما يلي²:

- ملاءمة لإحتياجات المستخدمين الخاصة بإتخاذ القرارات.
- تمثل بشكل صحيح نتائج المؤسسة ومركزها المالي.
- تعكس الناحية الإقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.
- محايدة أي ليست متحيزة، وكاملة في كافة النواحي المادية.

¹ الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية.

² عبادي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 145.

- كما يجب على الإدارة أن تراعي بعض الإعتبارات في إختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة والتي هي¹:
- الحيلة والحذر أي مراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد القوائم المالية، ولا يبرر الحذر تكوين إحتياطات سرية أو غير معلنة.
 - تفوق الجوهر على الشكل أي عرض وتقييم العمليات والأحداث وفقا لواقعها ومضمونها (جوهرها) وليس شكلها القانوني فقط.
 - الأهمية النسبية في عرض المعلومات المالية المنشورة، وذلك بالإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية إتخاذ القرارات.

2- أهم السياسات المحاسبية:

من أهم السياسات المحاسبية التي تستوجب الإفصاح عنها نجد²:

- سياسة توحيد البيانات المالية.
- سياسة التقييم (التكلفة التاريخية - التكلفة الإستبدالية - القوة الشرائية لوحدة النقد)
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (طريقة نسبة الإنجاز، طريقة العقود المنتهية).
- سياسات الإهلاك (طريقة القسط الثابتة، طريقة القسط المتناقص).
- سياسة تقييم المخزون (الوارد أولا الصادر أولا، الوارد أخيرا الصادر أخيرا، المتوسط المرجح).
- السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها.

3- عرض السياسات المحاسبية:

يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات القوائم المالية ما يلي³:

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
 - كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.
- بالإضافة إلى ذلك من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأسس القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق والقيمة العادلة أولا قيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في القوائم

¹ عيادي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 145-146.

² نفس المرجع السابق، ص: 146.

³ الففرتان 97-98 من المعيار المحاسبي الدولي الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

المالية، وعند تقرير ما إذا كان الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.

وتتضمن السياسات المحاسبية التي قد تنظر الشركة في عرضها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي¹:
الإعتراف بالإيرادات، مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة، الشركات المندمجة، المشاريع المشتركة، الإعتراف بالموجودات الملموسة وغير الملموسة وإهلاكها وإطفائها، وسهولة تكاليف الإقتراض والمصروفات الأخرى، عقود الإنشاء، ممتلكات الإستثمار، الأوراق المالية والإستثمارات عقود الإيجار، تكاليف البحث والتطوير، المخزونات، الضرائب بما في ذلك الضرائب المؤجلة، المخصصات، تكاليف منافع الموظفين، تحويل العملة الأجنبية والتحوط، تعريف قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات، تعريف ومعادلات النقد، محاسبة التضخم، المنح الحكومية.

ثانيا: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية:

حسب نص المعيار المحاسبي الدولي - الفقرة السابعة - يجب أن تشمل القوائم المالية كل من: الميزانية، بيان الدخل، جمع التغيرات في حقوق المساهمين (ماعدات تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين)، بيان التدفق النقدي، والسياسات المحاسبية والإيضاحات².

1- عرض القوائم المالية:

القوائم المالية هي عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية تقديم المعلومات حول المركز المالي للشركة وأدائها تدفقاتها النقدية مما هو لسلسلة عريضة من المستخدمين عند إتخاذ أهم للقرارات الإقتصادية، كما تقدم نتائج هامة للإدارة الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي³:

- موجودات المؤسسة إلتزامات المؤسسة، حقوق المساهمين.
- نواتج ومصروفات المؤسسة بما في ذلك الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية.

¹ C.S.B, "Audit conseil", séminaire sur le thème les normes IAS/IFRS en entreprise, VIP groupe, Tunisie, 2005, P: 5

² Idem, P :6

³ الفقرة رقم 05 من المعيار المحاسبي الدول الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

حيث تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في إيضاحات المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وبشكل خاص توليد النقد ومعادلات النقد والتأكد من ذلك.

2- ثبات العرض:

يجب للإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالتين الآتيتين¹:

- إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المؤسسة أو مراجعة عرض القوائم المالية، وأن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات.

- إذا تطلب معيار محاسب دولي إجراء تغيير في العرض أو تفسير للجنة التغيرات السابقة وعليه يرى الباحث أنه يجب تطبيق السياسات والقواعد والمبادئ المحاسبية نفسها التي تم إختيارها بصورة ثابتة ومنتظمة من فترة إلى أخرى، ولا يجوز تغيير هذه السياسات أو الطرق أو المبادئ إلا لسبب جوهري ولا بد من الإفصاح عن هذا التغيير وسببه.

3- جوانب أخرى هامة عن الإفصاح التي تناولتها المعايير:

بالإضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى، منها²:

- قواعد خاصة بالإفصاح العام تتطلب الإفصاح عن معلومات مثل: إسم المؤسسة وشكلها القانوني، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية، الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية، نبذة عن طبيعة نشاط المؤسسة، نوع العملة النقدية المعمول بها.

- قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية تشمل: الإفصاح عن كل من الأصول طويلة الأجل، الأصول المتداولة الإلتزامات طويلة الأجل والقصيرة الأجل، حقوق المساهمين، معلومات عن قائمة الدخل.

¹ الفقرة رقم 27 من المعيار المحاسبي الدول الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

² وليد ناجي الحياي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 384.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات الإدارية حيث يعتمد على تكامل وترابط الجهود البشرية الكفؤة والخيرة مع الموارد المادية المتطورة، حتى يسهل التعامل مع البيانات من حيث إمكانية الحصول عليها من مصادر مختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها وإسترجاعها، بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها وصولاً إلى تهيئتها كمخرجات من خلال إعداد القوائم المالية، وإنتاج التقارير الدقيقة في التوقيت المناسب التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات. كما أن نظام المعلومات المحاسبي يعتمد أساساً على البيانات التي تتدفق إليه، حيث أن الهدف من دراسة تدفق البيانات هو تحديد مصادر البيانات والإجراءات التي تتحكم فيها، وقنوات إنتقالها بهدف التأكد من صحتها وتطابقها مع أهداف المؤسسة.

ولقد أدى التطور في نظام المعلومات إستخدام الحاسوب في تنفيذ العمليات الخاصة بالنظام، لما يمتاز به من سرعة في توفير المعلومات المطلوبة، ودقة النتائج، وسرعة التحليل، حيث بدأ نظام المعلومات المحاسبي يتأثر بالتطور من خلال المعالجة الآلية للبيانات، حيث تساعد هذه الأخيرة في زيادة فعالية نظام المعلومات المستخدم، وذلك لتوفير الجهد والوقت والتكلفة، وبذلك أدى دخول المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي إلى تغير واضح في معالم العمل المحاسبي، مما ساعد في إجراء فحص وإختبار لهذه النتائج للتعرف على نقاط الضعف والخلل لإصلاحها.

الفصل الثاني

نظام الرقابة الداخلية (المقومات
والمكونات)

تمهيد

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصادية وتعقدتها، وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطاتها وزيادة حجم أعمالها، وهو ما زاد من إمكانية توسع فجوة الخطر التي تهددها وبالتالي ظهرت الحاجة لتوفير الرقابة الكافية على كل ذلك.

تعتبر الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة يشكل حماية من المخاطر التي تواجهها، ومما لا شك فيه أن دراسة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع عند إعداد لبرنامج المراجعة، فكلما كان هذا النظام سليماً وفعالاً كلما قلل المراجع من حجم العينة الخاضعة للدراسة للحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفاً اضطرت المراجع إلى توسيع حجم العينة في ذلك.

ستتطرق من خلال هذا الفصل لنظام الرقابة الداخلية (المقومات والمكونات) عبر المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في ظل مخاطر المراجعة

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

المبحث الأول: مدخل لنظام الرقابة الداخلية.

تقوم المؤسسة بتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب الإدارية والمحاسبية، ولهذا يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية لتحقيق السير السليم والمحكم للمؤسسات الاقتصادية، كما أنه الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة وتنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياستها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني إلى خصائص وحدود نظام الرقابة الداخلية، والمطلب الثالث إلى أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية، وأخيرا في المطلب الرابع إلى أنواع الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية.

إن السبب الرئيسي لظهور الرقابة الداخلية هو كبر حجم المؤسسات وتعدد نواحيها الإدارية، المالية والتنظيمية، الشيء الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بالوظيفة الرقابية.

كما أصبح نظام الرقابة الداخلية أمرا حتميا تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة بحيث أن قوة أو ضعف نظام الرقابة يتوقف عليه توسيع نطاق المراجعة أو عدم توسيعه.

أولاً: مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية.

لقد تطور تعريف الرقابة الداخلية تاريخيا ليساير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي والتجاري وما وافقه من نمو في حجم المشاريع والوحدات الاقتصادية، إتساع نطاقها ومواكبة التطور في علم الإدارة وبصورة عامة يمكن تلخيص وإظهار المراحل التي مرت بها الرقابة الداخلية كما يلي:

1- المرحلة الأولى:

هي مرحلة الرقابة الشخصية وقد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة، والذي تناسب مع طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت آنذاك وفيها إقتصرت تعريفها على أنها مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقديّة من السرقة والإحتلاس، ثم إمتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى مثل المخزون¹.

2- المرحلة الثانية:

هي مرحلة الضبط الداخلي وقد شوهد في هذه المرحلة نمو حجم المؤسسات وزيادة أنشطتها وعملياتها كما أتسع نطاقها الجغرافي، وبموجب ذلك إعتبرت الرقابة الداخلية بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها المؤسسة

¹ ألان عجيب مصطفى هلدني، ثائر الصبري محمود الغبان، "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 7، العدد 45، بغداد، العراق، 2010، ص ص: 6-7.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

كحماية موجوداتها وكذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات، ومن أهم تعاريف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1936 حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها: "مجموعة من الإجراءات والطرق المستخدمة في المؤسسة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر".¹

3- المرحلة الثالثة:

هي مرحلة الكفاءة الإنتاجية، إتسع فيها مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل أساليب الإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة والإهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية، إلى جانب الحفاظ على أصول المؤسسة وضمان الدقة المحاسبية في تسجيل العمليات، ويمثل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1949 الأساس لهذه المرحلة، حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليها والإرتقاء بالكفاءة الإنتاجية".²

4- المرحلة الرابعة:

في هذه المرحلة تم إعطاء مفهوم حديث للرقابة الداخلية باعتباره أكثر شمولية وقد تم تعريف هذه الأخيرة على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعية بما يوفر تأكيد معقول بأن أهداف المؤسسة سوف يتم تحقيقها، ويتركز مبدأ الرقابة الداخلية هنا على أنه لأداء أي نشاط مسؤوليات أساسية يتحملها المسؤول عن هذا النشاط، وبالتالي عليه تأدية مهامه الخاصة بطريقة وبدرجة من الكفاءة.³

ثانياً: أهم التعاريف المعاصرة لنظام الرقابة الداخلية.

من أهم التعاريف الحديثة لنظام الرقابة الداخلية ما صدر عن المعاهد والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في هذا الميدان ومنها:

- عرف معهد الخبراء المحاسبين الأمريكيين القانونيين AICPA على أنها "تمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المؤسسة، بهدف حماية الإعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية".⁴

¹ عثمان عبد الرزاق محمد، "أصول التدقيق والرقابة الداخلية"، دار الكتب للطباعة الموصل، بغداد، العراق، 1990، ص: 35.

² زهير المدرب، "علم تدقيق الحسابات"، دار البداية للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 135.

³ ألان عجيب مصطفى هلداني، نائر الصبري محمود الغياب، "مرجع سبق ذكره"، ص: 7.

⁴ السيد محمد، "المراجعة والمراقبة المالية"، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص: 85.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

- عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية IFACI على أنها، "نظام في المؤسسة محدد ومعرف ويضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات، وهو يشمل مجموعة من الموارد والسلوكيات والإجراءات والأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة، كما أنه يساهم في السيطرة على أنشطتها بفعالية، ويضمن كفاءة إستخدام الموارد من جهة ويمكنها من الأخذ في الحسبان وبطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها، بما فيها التشغيلية والمالية من جهة أخرى"¹.

- كما عرفها المعيار الدولي للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم 400، الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها، "كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الإلتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، إكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة إكتمال السجلات المحاسبية وهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب"².

- وكذلك عرفتها لجنة حماية المنظمات COSO على أنها "عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين، لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها والمتمثلة في:

- * كفاءة العمليات التشغيلية.
- * الموثوقية في التقارير المالية.
- * الإلتزام بتطبيق القوانين والتنظيمات"³.

- من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تم وضعها من طرف إدارة المؤسسة وذلك للحفاظ على السير الحسن لنشاطها وحماية ممتلكاتها والتأكد مما إذا كانت تسير وفق الخطة الموضوعة.

ثالثاً: العوامل المساعدة على تطوير نظام الرقابة الداخلية وإتساع نطاقها.

لقد تعددت العوامل المساعدة على تطوير نظام الرقابة الداخلية، وهذا نتيجة التطورات التي مر بها العالم ككل وخاصة من الناحية الإقتصادية ومن أهم العوامل نجد:

¹www.IFACI.com/AFACI/connaitre/-/audi-et-le-contrôle-intrene/definifions-de-audi-et-de-control-einterne-78hrml 02-11-2016, 15:00

² غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر-الناحية النظرية"-، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص: 207.

³ Mohamed Hamzaoui, "audit gestion des risques d'entreprise et contrôle interne", village mondiale, 1^{er} édition, France, 2006, P : 80.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

1- تعدد أنواع المؤسسات:

تميزت المؤسسة بعدة أصناف وتقسيمات سواء من ناحية طبيعة أنشطتها (تجارية، صناعية، خدمية وفلاحية)، أو من ناحية طبيعتها القانونية (خاصة، عمومية)، أو من ناحية حجمها (صغيرة، متوسطة وكبيرة)، ونتيجة لهذه الأصناف والتقسيمات كان من الضروري على المساهمين تكوين مجلس الإدارة لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة وتقييم عمل الهيئات المسيرة لها، وهذا التقييم يكون بمقارنة ما توصلت إليه هذه الهيئات من نتائج مبررة لنشاطاتها، بما تم رسمه في الخطة التنظيمية، وهذا التقييم يكون عن طريق ما يسمى بالرقابة الداخلية¹.

2- تعدد العمليات:

تقوم المؤسسة بعدة وظائف، حيث أنها تستثمر، تشتري، تنتج وتبيع في نفس الوقت، وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة إلى أخرى، وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على أي وظيفة أن تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة، ونظام الرقابة الداخلية هو المطالب بالمساعدة على تحقيق ذلك².

3- تفويض السلطات:

يكون هذا واضحا في شركات المساهمة، وهذا بإنفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم، وبالتالي يسندون ذلك إلى جزء منتخب منهم "مجلس الإدارة"، والذي هو بدوره غير قادر على إدارة المؤسسة، فيقوم بتفويض السلطات إلى الإدارات المختلفة في المؤسسة والإخلاء بمسؤولياته أمام المساهمين، مع ضمانه تحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية وهذا من أجل الإطمئنان على سلامة العمل داخل المؤسسة³.

4- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة:

لابد لإدارة المؤسسة من الحصول على تقارير دورية معبرة عن الأوجه المختلفة لنشاطاتها، من أجل إتخاذ القرارات المناسبة واللازمة، وتصحيح الإنحرافات ورسم سياسة المؤسسة المستقبلية، ومن هنا لابد من وجود نظام رقابة داخلية سليم ومتين يطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات⁴.

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ص: 93.

² نفس المرجع السابق، ص: 93.

³ مصطفى صالح سلامة، "مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية"، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 11.

⁴ خالد أمين عبد الله، "التدقيق والرقابة في البنوك"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص: 162.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

5- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة:

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المؤسسات المختلفة والناشطة داخل البلد، وذلك لإستعمالها في عملية التخطيط الإقتصادي، الرقابة الحكومية، التسعير وغير ذلك، فإذا ما طلبت هذه البيانات من المؤسسة يجب أن تقدمها هذه الأخيرة بسرعة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن لها نظام رقابة داخلية فعال وقوي¹.

المطلب الثاني: خصائص، وسائل وحدود نظام الرقابة الداخلية.

يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من خصائص والمتطلبات التي يجب أن تكون في أي نظام رقابي سليم من أجل تمكنه من تحقيق أهدافه الموجودة بأسرع وقت وبأقل تكلفة، ويجب أن تعمل هذه المتطلبات والخصائص فيما بينها بالشكل الذي يقلل من المخاطر والقيود الملازمة لنظام الرقابة.

أولاً: خصائص نظام الرقابة الداخلية.

يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والتي من خلالها يمكن معرفة فعاليتها والإعتماد عليها في المؤسسة وتمثل هذه الخصائص والمميزات فيما يلي²:

1- الملاءمة:

يجب أن يتلاءم نظام الرقابة الداخلية مع طبيعة نشاط المنظمة وحجمها فالمنظمات الصغيرة التي تقوم بأعمال غير معقدة تحتاج لنظام سهل وبسيط، أما المنظمات الكبيرة ذات العمليات المعقدة تستوجب إستعمال أدوات رقابية أكثر تعقيداً تلائم حجم النشاطات وتنوعها.

2- توازن التكاليف مع العائد:

يجب أن تتناسب التكاليف المبذولة لتوفير نظام الرقابة مع العوائد التي تعود على المنظمة من جراء تطبيقه فلا حاجة لنظام الرقابة الذي تفوق تكاليفه العوائد الناتجة عن تطبيقه.

3- الوضوح: ويشمل:

- وضوح الهدف من الرقابة.
- وضوح الأساليب الرقابية.
- وضوح المؤشرات المعتمدة لمقارنة النتائج الفعلية بها.

¹ خالد أمين عبد الله، "مرجع سبق ذكره"، ص: 162.

² الشيخ سالم فؤاد وآخرون، "المفاهيم الإدارية الحديثة"، مركز الكتب الأردني، عمان، 2005، ص: 253-254.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

- وضوح نظام التبليغ عن الانحرافات أو الخلل عند إكتشافه.

4- المرونة:

بمعنى أن تكون الوسائل الرقابية والمعايير المستخدمة قابلة للتطوير والتعديل بما يتلاءم وتغيرات الظروف.

5- الفعالية:

يجب أن يحقق نظام الرقابة الداخلية المنشودة من إستخدامه وهي منع وقوع الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها ما أمكن، وإكتشافها إذا وقعت ومعرفة أسبابها والعمل على تصحيحها بأسرع ما يمكن، مما يشير إلى الاختلافات بين المحاسبين والإداريين.

6- الدقة:

يجب أن يتولد عن النظام عند تطبيقه معلومات دقيقة وصحيحة وبشكل فوري عن وضعية الأداء.

7- الموضوعية:

تتمثل الإدارة في مجموعة من الأفراد، ومسألة ما إذا كان المرؤوس يقوم بعمله بطريقة سليمة وجيدة وألا يكون خاضعا لمحددات وإعتبارات شخصية مهمة جدا، لأن الإدارات والأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية تؤثر في الحكم على الأداء، كما يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة، دقيقة وكاملة عن الأداء وفي الوقت المناسب والتأكد من مصادرها من خلال الوثائق والسجلات الحاسبية من جهة، وعلى القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت، خاصة القائمين بإعداد التقارير المالية وإبصارها في الوقت المحدد من جهة أخرى وهذا لكي لا تفقد هذه المعلومات معناها وفائدتها جزئيا أو كليا. من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن نظام المعلومات الحاسبي هو ذلك النظام الفرعي ذو الأهمية الكبيرة من نظام معلومات المؤسسة، نظرا لتواجد هذا النظام في كل المؤسسات مهما كان نشاطها.

ثانيا: وسائل نظام الرقابة الداخلية.

لنظام الرقابة الداخلية عدة وسائل يعتمد عليها، لإختبار مدى تأديته للأهداف المنوطة به، وتتمثل هذه

الوسائل فيما يلي:

1- خطة تنظيمية:

حتى تقوم بعملية الرقابة يجب توفير خطة تنظيمية، تستجيب في كل الحالات إلى القرارات التي تتخذها الإدارة، محاولة منها توجيهها نحو ما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، وتحدد الركائز الأساسية التي يجب أن تتوفر في الخطة التنظيمية وهي كالاتي:

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

- تحديد الأهداف العامة للمؤسسة.
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف مستوياته مع إبراز العلاقة التسلسلية بين مختلف المستويات والأنشطة.
- تحديد المسؤوليات.
- حيث أن هذه الوسيلة، تعمل على تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية من خلال ما يلي:
 - العمل على رفع فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية.
 - وجود وحدات قياس، تمكن من تحديد نتائج الأنشطة المختلفة للمؤسسة.
 - العمل على حماية أصول المؤسسة¹.

2- الطرق والإجراءات:

تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي يعتمد عليها المسيرين في تحقيق الأهداف المرجوة، من نظام الرقابة الداخلية، ففهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية، إذ تشتمل الطرق كل من طريقة الإستغلال، الإنتاج، والبيع، كما تعمل المؤسسة على وضع إجراءات من شأنها أن توضح النقاط الغامضة، أو محاولة التعديل في إجراء ما، لتحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية، من تحقيق الهدف العام للمؤسسة².

3- المقاييس المختلفة:

تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- نوعية المعلومات المقدمة.
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.
- إحترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة³.

¹ Lionel collins et Geerard Valin, "audit et control interne et vérification édition préparatoire", INC, Canada, 1984, P :84.

² Alain- d : " information comptabilité audit commerce", les édition d'organisation, Paris, 1987, p : 117.

³ مسعود صديقي، "دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية"، المتلقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديدة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص: 04

4- أنشطة التحقق والتنقيط:

إن كل الإجراءات والطرق، تعمل على ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن هنا يجب التحقق بعد إنجاز عملية ما، وتحليل أنشطتها من أجل ضمان رقابة جيدة وكذلك من أجل التوصل إلى نتائج صحيحة إن هذا الاختيار يظهر من الالتزام بالشروط الموضوعية داخل النظام، وكذا احترام الواجبات والإجراءات داخل المؤسسة. إن نشاط التحقق يبدأ من أول خطوة في إنجاز العمل، حيث يقوم به الشخص المسؤول على إنجازها، وهذا ما يدعى بالتحقق الشخصي وفي بعض الأحيان التحقق يسند إلى طرف آخر. ثم نمر إلى عملية التنقيط فيما يخص مراقبة المعلومات، والبيانات الحاسوبية أي مطابقة البيانات والمعلومات في الواقع، مع ما هو مسجل، وهذا العمل يسند إلى شخص آخر غير الذي أنجزها¹.

ثالثاً: حدود نظام الرقابة الداخلية:

لا يمكن لنظام الرقابة الداخلية تحقيق الحماية التامة والكاملة لكل عمليات المؤسسة، كما لا يمكنه القضاء التام على فرص الغش واللاعبات وذلك بسبب بعض القيود التي تحيط به والتي تتمثل فيما يلي²:

1- التواطؤ بين العاملين لتطويق الرقابة:

يوفر الفصل الكافي بين المسؤوليات الوظيفية تأكيداً معقولاً ضد ارتكاب أي شخص بمفرده للغش والإختلاسات مع إمكانية إخفائها، ولكن هذه الدرجة من الرقابة يمكن أن يتم التغلب عليها بتواطؤ العاملين وذلك بدخول شخصين أو أكثر في ذلك، فالشخص المسؤول عن النقدية يمكن أن يتواطأ مع الشخص المسؤول عن معالجة وتسجيل هذه المقبوضات، ويمكن لهما القيام معا بتحريف أو غش أو إختلاس مقبوضات نقدية مع تسوية ذلك.

2- تغلب الإدارة على أوجه الرقابة:

يمكن أن يشار إلى نظام المعلومات الحاسوبية وأنشطة الرقابة الداخلية بتعبير "سلاح الإدارة" ولذلك فإن الرقابة فعالة أو غير فعالة وفق ما تريده الإدارة، فلا يمكن توقع إكتشاف الغش الذي يرتكبه أعضاء الإدارة المسؤولين في الأصل، كما أن تغلب الإدارة على أوجه الرقابة يمكن أن يؤدي إلى تلاعبات وإختلاسات كبيرة.

¹ وليام توماس، أرمسون هنكي، ترجمة كمال الدين سعد، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، دار المريخ 1999، ص: 382.

² طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المراجعة"، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 58.

3- التعتيل المؤقت للنظام:

قيام نظام الرقابة الداخلية بوظيفته وأنشطته بفعالية يكون فقط في حالة ما إذا كان أداء القائمين بإدارة الرقابة فعالاً، وليس من الممكن أن يؤدي الأفراد وظائف الرقابة بطريقة فعالة في جميع الأوقات فقد يصدر عنهم سوء فهم، حكم خاطئ أو إهمال، نزاعات أو إجهاد في إحدى عناصر ومكونات هذا النظام.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية.

لقد أصبحت الرقابة الداخلية ضرورة حتمية على المؤسسات الإقتصادية بتطبيقها وذلك لضمان كفاءة الأداء في تنفيذ السياسات المرسومة والأهداف المسطرة وهذا عن طريق السير الجيد لأنشطتها، كما أنها أحد أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة، وأنها الذراع الرئيسي للإدارة المتطورة للنهوض بالمؤسسات، لتتماش مع حجم التطورات الحالية تحقيق لمستويات عالية من الكفاية الإنتاجية.

أولاً: أهداف نظام الرقابة الداخلية.

نظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف، بحث كل هدف يسعى إلى خدمة المؤسسة ومساعدتها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف العامة والمسطرة، وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع وأشمل مما كانت عليه في السابق، وتتمثل في:

1- حماية أصول المؤسسة:

تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول (الإستثمارات، المخزونات، الحقوق)، إن هذه الحماية تمكن المؤسسة من الإبقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة¹.

2- دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها:

تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية، تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وإن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم خدمة للأطراف المستفيدة، وترتبط المعلومات المحاسبية بالعمليات الناتجة عن مزاوله الأنشطة المختلفة بالمؤسسة، تلك العمليات تعتبر مجالاً لتطبيق

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 90-91.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

الرقابة الداخلية، وتتولد عنها معلومات محاسبية، وتتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات هي: التصريح بالعمليات، تنفيذها، تسجيلها بالدفاتر¹.

3- الإستخدام الإقتصادي الكفاء للموارد:

يعني تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في إستخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الإرتقاء بالكفاية الإنتاجية في إستخدام تلك الموارد، وتعني الكفاية القدرة المؤسسة أو أي نشاط أو وظيفة معينة على تحقيق المحدد بأقل تكلفة ممكنة، وتتبع عدة أساليب للإرتقاء بالكفاية الإنتاجية، من أهمها: الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية، ودراسة الزمن، ورقابة الجودة، وتدريب العاملين لرفع مستوى أدائهم الخ².

4- تحقيق أهداف العمليات والبرامج:

يجب على المراجعين الداخليين مراجعة العمليات للتأكد مما إذا كانت النتائج المحققة متماشية مع الأهداف الموضوعية، وما إذا كانت العمليات التشغيلية قد تم تنفيذها وفقاً لما هو مخطط لها³.

5- إحترام السياسات الإدارية والالتزام بها:

تتم بلورة أهداف المؤسسة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة ويتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي الإمتثال لها والالتزام بها وهذا من شأنه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة. إن تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية وتطبيق أوامر الجهة المديرة، يسمح للإدارة بمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعية، وتقييم الأداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للبيانات الموضوعية، كذلك التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من إنحرافات وتلاعبات، وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة⁴.

¹ حسين القاضي، حسن دحدوح، "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص: 247.

² نفس المرجع السابق، ص: 248.

³ ثناء على القباني، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 97.

⁴ مصطفى عيسى خيضر، المراجعة، "المفاهيم والمعايير والإجراءات"، مطابع جامعة سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1996، ص: 195.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

6- أهداف الرقابة على المبيعات:

ضمان إعداد فواتير صحيحة للمنتجات المباعة أو الخدمات المقدمة، فحص منح الإئتمان للعميل قبل الموافقة على طلبية معينة، والموافقة على المردودات من العملاء¹.

7- أهداف الرقابة على الإنتاج أو الخدمات:

هذا بإنتاج الكميات المناسبة والعمل على الحد الأدنى من كل مخلفات التشغيل والفاقد من المنتج².

ثانيا: أهمية نظام الرقابة الداخلية.

إن الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية تأتي نتيجة ظهور إدارة علمية حديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة في المؤسسات الإقتصادية أدى إلى زيادة الإهتمام بالنظام الرقابي، ومن بين هذه الأسباب نجد ما يلي³:

- كبر حجم المؤسسات وإنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى صعوبة الإطلاع على المؤسسة بالطرق الرقابية الحديثة.

- حاجة المؤسسة إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام رقابي يضمن إنجاز خطط موضوعة مسبقا وفق المتاحات لديها.

- حاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة عن المؤسسة خاصة الدولة، وهذا لإتخاذ القرارات المناسبة بشأن الضرائب، وأهداف التخطيط على المستوى الوطني.

- الإزدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أوجب توفر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات.

- تعقد وتشعب نطاق الأعمال جعل الإدارة تعتمد على التقارير والتحليلات لإحكام الرقابة على العمليات.

- الضبط الداخلي والفحص المتأهل في الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الضغط البشري وإحتمال الأخطاء والغش.

- من المستحيل أن يقوم المراجع الداخلي أو الخارجي بالمراجعة داخل المنشأة بطريقة إقتصادية بدون الإعتماد على الرقابة الداخلية.

- إزدياد إهتمام الجهات الرقابية بالرقابة الداخلية للمنشآت الإقتصادية.

¹ Jacques Renard , "théorie et pratique de l'audit interne", groupe eyroples, 7eme édition, Paris, France, 2010, P P : 145-146.

² Idem, P : 146.

³ سليمان محمد تيسير حسن، "أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسيل الأموال"، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص: 12.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

- تحديد وتوزيع وتفويض المسؤوليات والصلاحيات الإدارية.

- حماية أموال المساهمين من الضياع وسوء الاستخدام.

المطلب الرابع: أنواع نظام الرقابة الداخلية.

لم تعد الرقابة الداخلية فقط النواحي المحاسبية والمالية، ولكنها تهتم بجميع أنشطة المؤسسة، وذلك لضمان إدارة فعالة وناجحة هذا من جهة، ولخدمة المراجع ومساعدته في إبداء رأيه في القوائم المالية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس وجب علينا أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرقابة الداخلية.

1- الرقابة الإدارية:

تتضمن جميع الإجراءات اللازمة للتحقق من كفاءة استخدام الموارد وممتلكات المؤسسة إستخدامها أمثل من ناحية، والتحقق من مدى إلتزام المؤسسة والعاملين فيها بالسياسات والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية على السواء والمنظمة لأعمال وأنشطة المؤسسة من ناحية أخرى ومعنى ذلك تحقيق الكفاءة الإنتاجية الملائمة، ويتحقق هذا النوع من خلال الجوانب التالية:

- تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمؤسسة وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات، والأقسام والتي تساعد في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية مع وضع تصنيف دقيق لهذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها.

- وضع نظام مراقبة الخطة التنظيمية في المؤسسة لضمان تحقيق ما جاءت به من إجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعية.

- وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المؤسسة على إختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الأساس في عقد المقارنات، وتحديد الإنحرافات السلبية بصفة خاصة ومنها قواعد أسس تقدير المبيعات، قواعد أسس تقدير الإنتاج قواعد أسس تقدير عناصر المصروفات الأخرى قواعد أسس تقدير عناصر الإيرادات الأخرى.

- وضع نظام خاص للسياسات والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المؤسسة للإسترشاد بها، كسياسات وإجراءات الشراء، سياسات وإجراءات البيع، سياسات وإجراءات الإنتاج.

- وضع خاص لعملية إتخاذ القرارات يتضمن سلامة إتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه من أهداف وما يصل إليه من نتائج، وعلى أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة إتخاذ مثل هذا القرار.¹

¹ السيد محمد، "المراجعة والمراقبة المالية"، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص: 86.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

2- الرقابة المحاسبية:

تتمثل بالإجراءات المحاسبية لحماية ممتلكات المؤسسة من السرقة والضياع والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وأهم وسائلها وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي.

ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية:

- وضع وتصميم نظام للوثائق الثبوتية والمستندات المحاسبية متكامل وملائم لعمليات المؤسسة.
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة.
- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المؤسسة وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- وضع نظام مراقبة وحماية المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات المحاسبة عن أصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المؤسسة على أساس دوري، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلاف قد تكتشفها هذه المقارنة.
- وضع نظام لإعداد موازين المراجعة بشكل دوري للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.
- وضع نظام لإعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في المؤسسة.
- وضع نظام لعملية إتخاذ القرارات يضمن سلامة إتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المؤسسة، وما يهدف على أسس ومعايير وما يصل إليه من نتائج، أو على أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناءً على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة إتخاذ هذا القرار.¹

3- الضبط الداخلي:

هو الخطة التنظيمية التي تسعى إلى تعزيز الكفاية في حماية الممتلكات المؤسسة الإقتصادية من الإختلاس والضياع، وكذلك ضبط الأنشطة والبرامج والعمليات داخل المؤسسة بصورة تلقائية ومستمرة، ومن أهم وسائله

¹ صالح جليل إبراهيم، " أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد الثاني، 2013، ص: 107.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

عدم توكيل مهمة معينة إلى موظف واحد يقوم بتنفيذها، وبالتالي يجعل كل موظف يراجع عمل الشخص الذي يسبقه، مما يؤدي إلى حسن سير العمل والقضاء على حالات الغش¹.

المبحث الثاني: مكونات ومقومات نظام الرقابة الداخلية.

لا بد أن تتوفر في نظام الرقابة الداخلية لأية مؤسسة من المؤسسات مجموعة من الركائز الأساسية اللازمة لتنفيذه بفعالية عالية، وذلك وفقاً للظروف المحيطة وطبيعة نشاطها، إذا أنه لا يوجد نظام موحد للرقابة الداخلية يطبق في كافة المؤسسات وفي كل الظروف وإنما يرجع ذلك إلى دراسة كل حالة على حدى.

وعلى العموم، يرتكز النظام الفعال والسليم للرقابة الداخلية على مجموعة من المكونات والمقومات التي ترتبط ببعضها البعض حتى يستطيع هذا النظام تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

لنظام الرقابة الداخلية خمسة مكونات رقابية تصممها وتنفذها الإدارة لتوفير وتأكيد مناسب على تحقيق الأهداف الدائمة للرقابة الداخلية والمذكورة سابقاً وضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة بصفة مستمرة، فالتصميم الجيد لهذه المكونات من طرف الإدارة وإلتزام أفراد المؤسسة وإحترام لها يزيد من فعالية الرقابة وهي كما يلي.

أولاً: بيئة الرقابة:

يتمثل جوهر الرقابة الفعالة في المؤسسة في إتجاه إدارتها، فإذا لم تولي إدارة المؤسسة أهمية وعناية خاصة بنظام الرقابة الداخلية فإن باقي الأفراد لن يدركوا أهمية هذا النظام وبالتالي فإن أهداف الرقابة لن تتحقق²، وتشمل بيئة الرقابة المكونات الفرعية الآتية³:

1- الإستقامة والقيم الأخلاقية:

وتتمثل في التصرفات التي تنتهجها إدارة المؤسسة لإزالة والتقليص من الحوافز التي تدفع الأفراد إلى إرتكاب تصرفات غير مستقيمة وغير قانونية أو غير أخلاقية، كما تتجسد في السياسات الموضوعة من طرف الإدارة والتي تعمل على توصيل المعايير السلوكية والأخلاقية لكافة الأفراد وكيفية الإلتزام بها في العمل داخل المؤسسة.

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره، صك 165.

² ألفين أرنيس وجيمس لوبك، "المراجعة مدخل متكامل"، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 383

³ نفس المرجع السابق، ص: 383-384.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

2- الإلتزام بالصلاحيّة:

تتمثل في الصلاحيّة في المعرفة والمهارة الضرورية لتنفيذ الأفراد للمهام المكلفين بها، ويشمل الإلتزام بصلاحيّة الإعتبارات التي تحددها الإدارة لمستويات الصلاحيّة للأعمال المحددة وكيفية ترجمة هذه المستويات إلى المهارات والمعرفة الواجب توفرهما.

3- مشاركة مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة:

يتمثل مجلس الإدارة الجيد في المجلس الذي يعمل بشكل جيد مستقل عن الإدارة ويقوم أفرادها بمتابعة وفحص أنشطة الإدارة، أما لجنة المراجعة فهي تتكون من أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يحتفظون بمواقع إدارية، وتعد لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على عملية التقرير المالي للمؤسسة، ويجب أن تتصل باستمرار بكل المراجعين الداخليين والخارجيين ويسمح ذلك لكل من المراجعين وأعضاء مجلس الإدارة ببحث الأمور التي ترتبط بعناصر مثل الأمانة أو تصرفات الإدارة.

4- فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل:

توفر الإدارة عبر الأنشطة التي تقوم بها إشارات واضحة للعاملين عن مدى أهمية الإدارة، ففهم فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل يمكن المراجع من إدراك إتجاهها نحو الرقابة.

5- سياسات وممارسات الموارد البشرية:

نظرا لأهمية وجود أفراد أكفاء موثوق فيهم لتحقيق رقابة فعالة، فإن السياسات المتعلقة بتعيين الأفراد وتقييمهم وتدريبهم وكذا السياسات المتعلقة بمنح المكافآت والحوافز تعد جانبا هاما في الرقابة الداخلية.

6- تعيين السلطة والمسؤولية:

بالإضافة إلى الجوانب غير الرسمية للإتصال تعد الطرق الرسمية للتوصيل بخصوص السلطة والمسؤولية جوانب هامة أيضا، ومنها المذكرات من الإدارة العليا بخصوص أهمية الرقابة والأمور المرتبطة بها، الخطط التشغيلية والتنظيمية، وتوصيف عمل الموظفين والسياسات المرتبطة به.

ثانيا: تقدير الخطر.

إن تقدير الخطر يعد جزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية، لتقليل الأخطاء والمخالفات، ويهتم هذا العنصر المكون بتحديد وتحليل الأخطاء المتعلقة بأهداف كل نشاط في المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات منخفضة ولأجل ذلك يتوجب على المؤسسة إتباع إجراءات رقابة خاصة، بتقدير المخاطر، وهذا من خلال محاولة جرد هذه المخاطر والتعرف عليها، ومحاولة التقليل من حدتها.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

وتظهر أهمية تقدير المخاطر في تحديد نطاق المراجعة الضروري، فإذا قامت المؤسسة بتقدير فعال (صحيح) للأخطار المحيطة بها، يعمل المراجع على تضيق نطاق المراجعة ومنه تخفيض تكاليف المراجعة، والعكس صحيح إذا قامت المؤسسة بتقدير خاطئ للأخطار يستعمل المراجع على توسيع نطاق المراجعة، وبالتالي تزداد التكلفة، وهذا سيؤثر على صورتها أمام المتعاملين بالسلب¹.

ثالثا: الأنشطة الرقابية.

يقصد بالأنشطة الرقابية الإجراءات التي تفرضها الإدارة والتي يتم من خلالها التأكد من تقييد موظفي المؤسسة على إختلاف أدوارهم ومسؤولياتهم ومراتبهم الوظيفية بالأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبناها الإدارة في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

ويتم صياغة مثل تلك الإجراءات الرقابية إستنادا إلى السياسات التي تنتهجها الإدارة فيما يتعلق بمفهوم ووظيفة ودور الرقابة في المؤسسة، لذلك فإن الهدف من الإجراءات الرقابية قد لا يقتصر على حماية أصول المؤسسة ودقة السجلات المحاسبية وإكتمالها والحد من وقوع الغش والأخطاء، بل إنه قد يمتد ليشمل تقييم أداء المؤسسة والقرارات والتعليمات الإدارية وغير ذلك².

ولذلك تم تعريف الأنشطة الرقابية بأنها تلك السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة وإدارة المخاطر بفعالية وتمثل هذه الأنشطة في³:

- 1- أنشطة الرقابة على التشغيل: وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة.
- 2- أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية: وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن الإعتماد عليها.
- 3- أنشطة الرقابة على الإلتزام: وتهدف إلى التأكد من الإلتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

رابعا: المعلومات والاتصالات.

يعد توافر المعلومات والاتصالات المناسبة في الوقت المناسب ركنا أساسيا في فعالية نظام الرقابة الداخلية، ولهذا فإن وجود نظام المعلومات الذي يوفر التقارير اللازمة هو المطلب الرئيسي لتحقيق ذلك، ومما يجدر ذكره هنا

¹ عزوز ميلود، "دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2006-2007، ص: 66.

² فتحي زكي السوافيري وآخرون، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2002، ص: 19-21.

³ القاضي حسين، دحروج حسين، قريط عصام، "مراجعة الحسابات" الاجراءات، دار وائل للنشر، دمشق، 2006، ص: 372.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

أن ملاءمة نظام المعلومات إنما تتحدد من خلال ما يقوم به هذا النظام من حيث تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة، وتزويد المهتمين كذلك بالمعلومات الملائمة في التوقيت المناسب، وذلك من أجل دعم ما يقومون به.

وفيما يتعلق بالإتصالات فإن رقابة التقارير المالية تتطلب تبليغ الواجبات المحددة بوضوح إلى الموظفين المسؤولين عن إجراءات الرقابة الداخلية، ومن الأدوات الأساسية التي تساعد في تحقيق فعالية عمليات الإتصالات ووجود الوصف الواضح للوظائف المحاسبية وبرامج تدريب الموظفين¹.

خامسا: المتابعة والتوجيه.

تتعلق أنشطة المراقبة والتوجيه بالتقدير المستمر أو التقدير عبر فترات لجودة أداء الرقابة الداخلية تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ظل التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها، بما يتلائم مع التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقديرات والتعديل بدراسة الرقابة الداخلية الحالية وتقدير الهيئات التنظيمية للمؤسسة، التغذية المرتدة من العاملين وشكاوي العملاء الخاصة بالأرقام في الفواتير وغيرها، والجدول التالي يمثل هذه المكونات².

¹ طارق عبد العال حماد، "مرجع سبق ذكره"، ص: 60.

² أحمد حلمي جمعة، "مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص: 212.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

الشكل رقم (2-1): مكونات الرقابة الداخلية.

عناصر مكونات الرقابة الداخلية	وصف مكونات الرقابة الداخلية	مكونات الرقابة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> - القيم الأخلاقية والنزاهة - الإلتزام بالكفاءات - فلسفة الإدارة نمط التشغيل - الهيكل التنظيمي - تحديد السلطات والمسؤوليات - سياسة الموارد البشرية 	السياسات والإجراءات التي تعكس الإتجاه العام و الإدارة العليا و أصحاب الوحدة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها	بيئة الرقابة
<ul style="list-style-type: none"> - أنواع أنشطة الرقابية - الفصل الكافي في الواجبات - الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة - السجلات والمستندات الكافية. - الرقابة المالية على الأصول 	الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	الأنشطة الرقابية
<ul style="list-style-type: none"> - عملية تقدير المخاطر. - تحديد العوامل التي تؤثر على المخاطر. - إمكانية حدوث المخاطر. - قرار إدارة المخاطر. 	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر بإمكانها التأثير في إعداد القوائم طبقا للإطار الدولي للمراجعة.	تقدير الخطر
<ul style="list-style-type: none"> - أهداف المراجعة المرتبطة بالتبويب، التوقيت الترحيل وتلخيص المعلومات 	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل عمليات المؤسسة والتقرير عنها.	المعلومات والإتصالات
<ul style="list-style-type: none"> - متابعة الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية. 	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فعالية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواقع الضعف	المتابعة والتوجيه

المصدر: الآن عجيب مصطفى هلدني، ثائر صبري محمود الغبان، "مرجع سبق ذكره"، ص: 11.

المطلب الثاني: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

يبني نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة الإقتصادية على مجموعة من المقومات أو الركائز المحاسبية، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية، حيث يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال على مجموعة من العناصر والمقومات التي يمكن توضيحها على النحو الآتي.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

أولاً: الدليل المحاسبي.

ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المؤسسة، ونوع النظام المحاسبي من ناحية والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى، حيث يتم تقسيم الحسابات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه. ويعتمد بتبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها من مرحلة تالية يدويا أو إلكترونيا و أيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية إتخاذ القرارات بواسطة إدارة المؤسسة.

فلا يوجد دليل محاسبي يصلح لكافة المؤسسات، بل يختلف من مؤسسة لأخرى، وفق طبيعة ونشاط هذه المؤسسات سواء كانت صناعية أو خدمية أو تجارية.

وبصفة عامة ينبغي مراعاة الآتي بشأن إعداد الدليل المحاسبي:

- يجب على الدليل المحاسبي، أن يكون مرآة لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.
- ضرورة توافر حسابات مراقبة إجمالية هدفها هو ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ، وذلك بجانب الحسابات الأساسية التي يشملها النظام المحاسبي، حيث يحتاج حساب الأستاذ المساعد الخاص بالعملاء أو الموردون إلى حسابات مراقبة في الأستاذ العام، يسمى حساب إجمالي العملاء في الحالة الأولى، وحساب إجمالي الموردين في الحالة الثانية.

وإستخدام مثل هذه الحسابات الخاصة بالرقابة، إنما تكشف عن الأخطاء غير المقصودة أو غير المتعمدة أما الأخطاء المتعمدة أو المقصودة فيصعب إكتشافها عن طريق حسابات المراقبة لأن مرتكبيها عادة ما يعتمدون على تغطيتها من خلال وجود توازن حسابي يصعب من خلاله إكتشاف مثل هذه النوعية من أوجه التلاعب¹.

ثانيا: الدورة المستندية.

لتحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية يتطلب وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة، طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات، ولذلك ينبغي عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله، وأيضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمان عدم إزدواجية المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية، ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك

¹ خالد بن عية، "الرقابة الداخلية كأداة لدعم إستقرار النظام المصرفي"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2005-2006، ص ص: 21-22.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

ينبغي تميز المستند المعين بالوضوح والبساطة في التصميم والإستخدام وإنشاء دورة مستندية ضمن النظام المحاسبي المعين، إن ما يمثل أساسا يجب المحافظة عليه فلا تتم عملية الرقابة دون توافر دورة مستندية كاملة، وبصفة خاصة في نطاق التحصيل والصرف وعمليات الشراء والبيع والتخزين، ومراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشاء دورة مستندية يعد مطلباً أساسياً لعمليات الرقابة¹.

ثالثاً: المجموعة الدفترية.

تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة وفق طبيعة المؤسسة وأنشطتها وبصفة خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة، كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الأساسية عند تجهيز المجموعة الدفترية مثل ترقيم الصفحات قبل إستعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، وفي حالة وجود فجوة زمنية بين حدوث العمليات وبين الإثبات في الدفاتر ينبغي أن تكون تلك الفجوة أقل ما يمكن لتحقيق أغراض عملية الرقابة والتقليل من احتمالات الوقوع في الأخطاء.

كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم بقصد سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم وقدرتها على فهم البيانات المطلوبة.

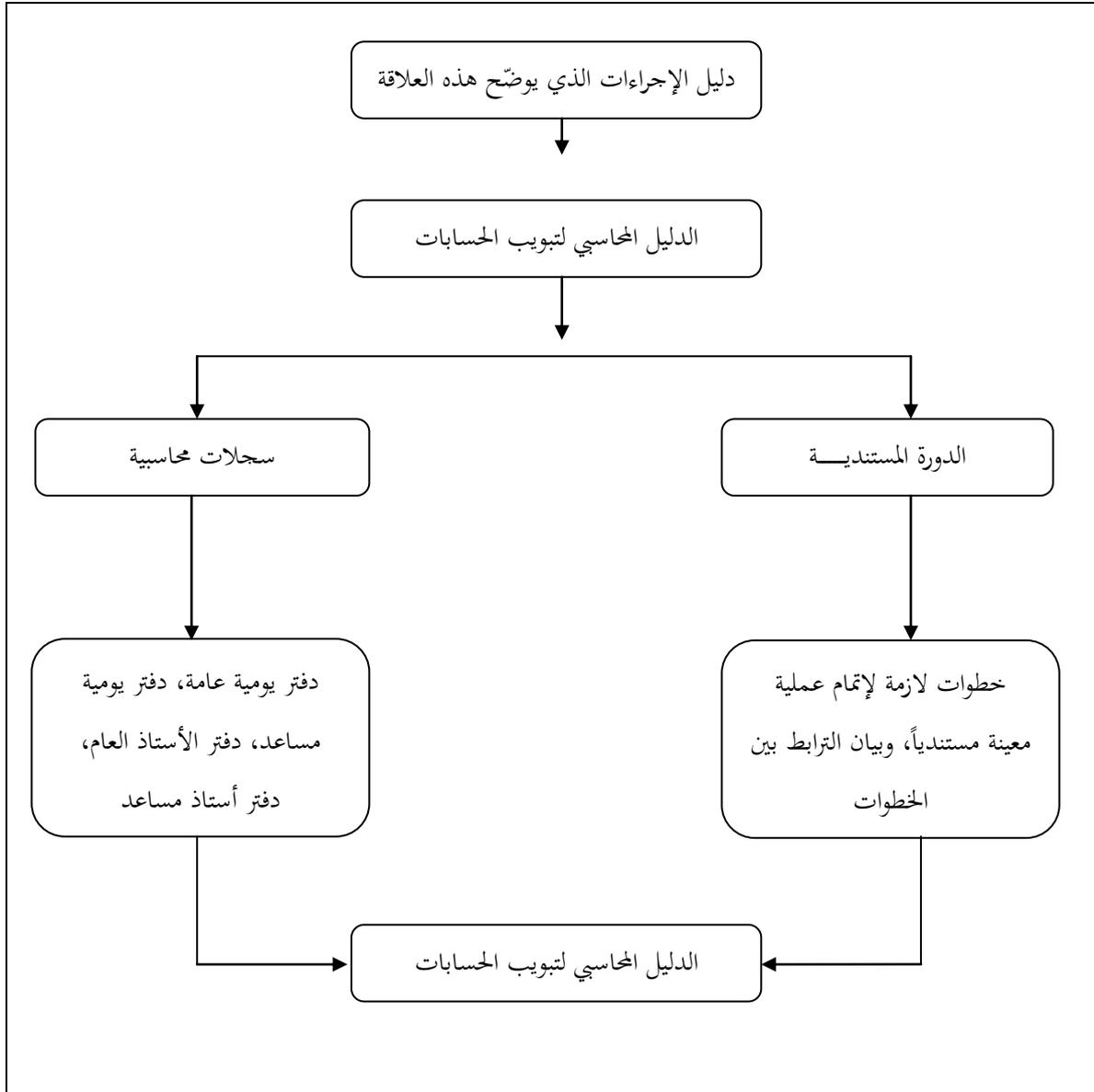
لعل دليل الإجراءات يوضع الدورة المستندية لكل عملية تقوم بها المؤسسة وما يرتبط بها من سجلات محاسبية بالإضافة إلى علاقة هذه المستندات والسجلات بالإدارات والأقسام المكونة للهيكل التنظيمي داخل المؤسسة الاقتصادية².

¹ خالد بن عية، "مرجع سبق ذكره"، ص: 22.

² فتحى رزقي السواخيري وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 25.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين الوسائل الثلاث المستخدمة في تحقيق الجانب المحاسبي لنظام الرقابة الداخلية.



المصدر: فتحي رزقي السوافيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

رابعاً: الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة.

أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، وأن التوسع في إستخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم¹.

حيث يسمح إستخدام كافة الوسائل الآلية توفير ما يأتي²:

- دقة وسرعة المعالجة.

- سهولة الحصول على المعلومات.

- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة.

- توفير الوقت.

- تدعيم العمل بكفاءة.

- نقص تكلفة المعالجة.

- التحكم في المعلومات.

خامسا: الجرد الفعلي للأصول.

تتميز كل عناصر أصول المؤسسة بإمكانية جردها الفعلي ومقارنتها بالجرد المحاسبي، وعملية الجرد والمقارنة تسمح بتوفير الحماية الكافية لهذه الأصول وضمان مطابقتها لما هو مسجل محاسبيا، كما أن عملية الجرد الدورية تمكن من إكتشاف الفوارق بين ما هو مسجل وما هو موجود خلال الدورة المالية ليتم معالجة ذلك في الوقت المناسب³.

سادسا: الموازنات التقديرية.

تعتبر الموازنة التقديرية أداة رقابة، تحاول مقارنة ما أنجز فعليا بما تهدف إليه المؤسسة وما هو متوقع، ويجب أن تقوم الإدارة بتحليل أي إنحرافات هامة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإنحرافات الضارة وتشجيع النواحي الإيجابية حيث يمكن تعريفها كما يلي، الموازنة التقديرية هي عبارة عن وثيقة تلخص كل العمليات والأنشطة، التي تنوي المؤسسة القيام بها لمدة زمنية محددة وتصحيح هذه الوثيقة برنامج عمل المؤسسة خلال هذه الفترة، وهي

¹ فتحي رزقي السواخيري وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 193.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص ص: 102-103.

³ علي حسين الدوغجي، أيمان مؤيد الخير، "تحسين فعالية الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO"، مجلة جامعة بغداد للعلوم لإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، ص ص: 405-407.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

ترجمة واضحة عن التخطيط والسياسات المستقبلية الموضوعة للمؤسسة، بناء على خبرة الماضي والطاقة الإستيعابية للمؤسسة، والموارد الداخلية للمؤسسة والخارجية المحيط بها¹.

سابعاً: أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة.

التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقاً، فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها، لأن غياب المعايير المحددة مسبقاً، يدفع بالمسؤولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية.

في السنوات العشرة الأخيرة إزداد دور الأنظمة المتطورة لتخصيص التكاليف غير المباشرة، سواء كانت صناعية أو غير صناعية، وذلك بهدف زيادة كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات، سواء في مجال التسعير أو تقييم الأداء أو في مجال المفاضلة بين الخيارات الإستثمارية، والسبب في تفضيل هذا النظام المتطور هو إعماده على وجود علاقة قوية بين ما يتم تخصيصه من تكاليف غير مباشرة على وحدات الإنتاج وبين درجة إستفادتها من الأنشطة التي تشارك في تصنيعها عكس ما تفرضه أنظمة التكاليف المعيارية من وجود علاقة بين أحد مستويات التخصيص التقليدي وبين درجة إستفادة وحدات الإنتاج من عناصر التكلفة من جهة أخرى، وبالطبع فإن تحليل الإنحرافات الممكن إستخدامها في هذا النطاق يختلف عما هو موجود في ظل التكاليف المعيارية².

المطلب الثالث: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية.

تمثل المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية في مجموعة من العناصر والمقومات (الركائز) التي تريد من كفاءته داخل المؤسسة، حيث يتوقف نجاح أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات الإدارية الضرورية واللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية والتي يمكن عرضها في هذا المطلب على النحو التالي:

أولاً: هيكل تنظيمي إداري كفاء.

إن الهدف الرئيسي من إنشاء هيكل تنظيمي كفاء في التنظيم، هو تحديد الإدارات والأقسام وإختصاصات كل منها، كذلك المسؤوليات الأشخاص والعلاقات بينهم.

ويتوقف نوع الهيكل التنظيمي على طبيعة المؤسسة وحجمها وعدد المستويات التنظيمية والإنتشار الجغرافي لها، حيث يتم توصيف الأنشطة المختلفة ووصفها في مجموعات متجانسة، يقوم كل قسم أو إدارة بتنفيذ هذه

¹ عزوز ميلود، "مرجع سبق ذكره"، ص: 19.

² نفس المرجع السابق، ص: 25.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

الأنشطة لتصبح مسؤولة عن تنفيذها أمام مستوى أعلى منه في الخريطة التنظيمية، أي أن كل شخص في التنظيم ينبغي أن يكون له رئيساً أو مشرف عليه ويتابع ويقيم أداءه باستمرار.

والتنظيم الجيد يجب أن يتصف بالمسؤولية فيما يتعلق بالمرونة فيما يخص الظروف التي يتعايش معها، وبجانب ذلك ينبغي إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم أو إدارة على حدى.

وصياغة الخريطة التنظيمية تعني تحديد واجبات ومسؤوليات محددة تتناسب مع قدرات وإهتمامات الأشخاص، أي تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المترابطة مع بعضها البعض فمهمة حفظ السجلات ينبغي فصلها عن مهمة الإشراف على الأصول¹.

فتوفير هيكل تنظيمي كفاء قادر على التجاوب مع إحتياجات التنظيم ينبغي أن يتصف بمواصفات خاصة تتمثل في²:

- أن يتم تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل، وأن تكون السلطة واضحة ومفهومة.

- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام.

- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية إستيعاب أي تغيرات مستقبلية .

- الإستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام، بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينها.

ثانياً: الأفراد العاملون المؤهلون.

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافه لا يقتصر على الهيكل التنظيمي أعلاه، فمن غير المنطق أن نحصل على نظام رقابي جيد دون وجود موظفين على مستوى عال من التأهيل والتدريب والكفاءة اللازمة والحرص على أداء مهامهم بكل حرص وإخلاص وضرورة نشر الثقافة الخاصة بقواعد السلوك المهني لماله دور في إحترام وتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها، ويعتبر هذا العنصر من أهم العناصر المهمة في العملية الرقابية كونه زمام الأمور التي تحقق الفعالية والكفاءة الجيدة في العمل الرقابي³.

ثالثاً: معايير أداء سليمة.

إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم يأتى بدرجة كبيرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء، وبالتالي يجب على الإجراءات الموضوعية إظهار الخطوات التي يتم

¹ غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية"، إدارة المسيرة، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص: 209.

² نفس المرجع السابق، ص: 209.

³ مصطفى يوسف كاني، "تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية وإقتصاد المعرفة"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 178.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب عليها إظهار مستويات الأداء والوسائل التي تضمن دقة إتخاذ القرارات، كما أن كفاءة العاملين بالمؤسسة لا يعني التحلي عن معايير قياس أدائهم، وذلك من أجل محاولة المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط وتحديد الإنحرافات والإجراءات الواجب إتخاذها لتصحيح هذه الإنحرافات¹.

رابعاً: السياسات والإجراءات لحماية الأصول.

أيضاً من أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية، هو وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو إختلاسها ولضمان صحة البيانات والتقارير المحاسبية. كذلك فإن كبر حجم المؤسسة وإنتشار وحداتها يجتم على القائمين وجود وسائل رقابية للتأكد من إنجاز القرارات المختلفة وعلى كافة المستويات.

إن أهمية هذه السياسات والإجراءات لحماية الأصول تزداد كلما وصف التنظيم بأنه لا مركزي، حيث بعد المسافات وتأثر المواقع الخاصة بالمؤسسة.

والسياسات الموضوعية هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعية، أي أن السياسة هي الهدف الذي تسعى إليه المؤسسة، بينما الإجراء هو طريقة تنفيذ هذا الهدف.

وحماية الأصول ومنع تبدها تتطلب توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينها، كذلك ضرورة تعاون كافة الأقسام والإدارات، فمثلاً هدف إدارة المبيعات هو الحصول على أوامر البيع من العملاء، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تضافر جهود كافة الإدارات الأخرى كالإنتاج، المشتريات، التسويق والمخازن... الخ.

فالأمر هنا يتطلب وضع الإجراءات النمطية لتناول أوامر البيع، ويمكن أن تكون هذه الإجراءات مكتوبة وسهلة الفهم لكافة الأقسام الأخرى.

ومن الوسائل الخاصة لحماية الأصول، التأمين ضد المخاطر والتي تحمي المؤسسة من الخسائر المحتملة عند وقوع الخطر المؤمن عليه، كما هو الحال عند التأمين ضد السرقة والحريق والكوارث².

¹ شعباني لطفى، "المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص: 178.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، "الرقابة والمراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص: 56-57.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

خامسا: قسم المراجعة الداخلية.

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية وجود قسم تنظيمي إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضا التحقق من عدم أوجه تلاعب أو مخالفات، بصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية¹.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية في ظل مخاطر المراجعة.

إن المراجعة الداخلية تسعى إلى تحسين إجراءات المراجعة من خلال تحليل واكتشافها لنقاط الضعف والثغرات المتواجدة في نظام الرقابة الداخلية ووضع توصيات حول ذلك ومن خلال هذا المبحث سنعرض في المطلب الأول إلى فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة أما المطلب الثاني فسنستطرق لوصف نظام الرقابة الداخلية وسيخصص المطلب الثالث عملية المراجعة وفق لطريقة تسيير المخاطرة وأخيرا سنتكلم من خلال المطلب الرابع حول تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: فهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة.

تعتبر الإجراءات التي يتبعها المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية أسلوب فعال يسمح له بتحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة، حيث يقوم المراجع بجمع مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بتوضيح ما قام به من عمل ففي الممارسة العملية تنوع على نحو كبير لدراسة الرقابة الداخلية على أساس ما تم جمعه من معلومات.

أولا: تشخيص المخاطر.

يتضمن تشخيص المخاطر فحص جملة من العوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية، والمنافسة، والتغيرات الإقتصادية، وعوامل داخلية مثل نوعية وجودة المستخدمين، وطبيعة أنشطة المؤسسة، وخصائص عملية معالجة نظام المعلومات، ويتضمن تحليل المخاطر وتقدير احتمالية حدوثها، والأخذ بعين الاعتبار معالجة المخاطر. حيث تقوم الإدارة بتقدير المخاطر كمرحلة أولى لتصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للتقليل من الأخطاء والتلاعب، فحين يقوم المراجع بتقدير تلك الأخطار لتحديد حجم العينة والأدلة الضرورية لعملية المراجعة، فكلما

¹ أحمد نور وآخرون، "الرقابة ومراجعة الحسابات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص: 34.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

قامت الإدارة بتقدير فعال للأخطار فإن ذلك يقلص من حجم الأدلة التي يقوم المراجع بجمعها، ويقوم المراجع بتقدير خطر الرقابة الداخلية قبل تقييمها.

ونقصد بالخطر هو قبول المراجع بمستوى معين من عدم التأكد عند تنفيذ مهامه، كعدم تأكد من صلاحية الأدلة وكذا مدة فعالية الرقابة الداخلية وعدالة القوائم المالية أثناء عملية المراجعة، فالمراجع الجيد على علم تام بوجود الخطر وعليه التعامل معه على نحو ملائم بهدف تحقيق مراجعة ذات جودة مرتفعة¹.
ومن خلال ما تم ذكره يمكن التمييز بين²:

1- خطر المراجعة الممكن قبوله:

كلما إقتربت قيمة هذا الخطر إلى الصفر فذلك يعني وجود تأكد في دقة وصدق القوائم المالية، ومن جهة نظر الواقع العلمي والإقتصادي فلا يمكن ضمان عدم وجود تحريفات جوهرية، أما إذا تم تحديد خطر المراجعة المقبول بـ 2% مثلا، فهذا يعني أن التأكد في المراجعة بلغ 98%.

2- خطر الإكتشاف المخطط:

يمثل خطر الإكتشاف المخطط مقياسا لفشل المراجع الذي يستخدم أدلة المراجعة في مجموعة فرعية من الحسابات في إكتشاف تحريفات موجودة فعلا، وتزيد قيمتها عن قيمة المقبولة ويتحدد خطر الإكتشاف المخطط من العلاقة التالية:

$$\text{خطر المراجعة الممكن قبوله} \\ \text{خطر الإكتشاف} = \frac{\text{الخطر الطبيعي} \times \text{خطر الرقابة}}$$

وهو ما يعرف بنموذج خطر المراجعة، ويحدد هذا حجم الأدلة الأساسية التي خطط المراجع لجمعها، حيث يتناسب حجم الأدلة عكسيا مع خطر الإكتشاف المخطط، فكلما تم تخفيض هذا الخطر يجب على المراجع جمع قدرا أكبر من الأدلة لتحقيق الخطر المخطط.

3- الخطر الطبيعي:

يعد الخطر الطبيعي مقياسا لتقدير المراجع لإحتمال وجود تحريف جوهرية في مجموعة فرعية من الحسابات قبل أخذ فعالية الرقابة الداخلية بعين الإعتبار، ويتمثل الخطر الطبيعي في قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهرية مع

¹ ألفين أرئيس وجيمس ليك، "مرجع سبق ذكره"، ص: 397.

² شادري معمر سعاد، "دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 105.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

إفترض عدم وجود رقابة داخلية، وكلما إرتفع إحتمال حدوث تحريفات مع تجاهل الرقابة الداخلية كلما كان الخطر الطبيعي كبيرا.

4- خطر الرقابة:

يمثل مقياسا لتقدير المراجع لإحتمال حدوث تحريفات تزيد عن القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم إكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية المطبقة لدى العميل، وبالتالي هو تقدير لفعالية الرقابة الداخلية في إكتشاف التحريفات، وكلما إنخفضت هذه الفعالية، كلما كان خطر الرقابة قريبا من 100%.

ثانيا: تقدير خطر المراجعة الممكن وقبوله.

إن المسؤولية الأساسية للضوابط الرقابية والتي ينظر إليها على أنها تعود إلى المراجعين الداخليين ويعتبر المدراء في بيئة الأعمال للمسؤولين عن الإستخدام المناسب للموارد التي أوكلت إليهم والرقابة عليها. إن تقدير هذا الخطر يتطلب من المراجع تقدير العوامل التي تؤثر فيه والتي تتمثل أساسا في مدى إعتقاد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية، إحتمال وجود صعوبات مالية ومدى أمانة الإدارة وتخضع هذه العوامل إلى الحكم الشخصي، وبالتالي فتقدير الخطر يتسم إلى حد كبير بالتدريب الشخصي للمراجع، فكلما كان هذا الخطر صغيرا كان الزبون أكثر خطورة مما يستدعي تجميع أكبر قدر ممكن من الأدلة، وتخصيص مراجعين أكثر خبرة، والتعمق أكثر في أوراق العمل.

بعد التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية يقوم المراجع بتحديد تقدير أولي لخطر الرقابة الذي يمثل مقياسا لتوقعات المراجع بأن الرقابة الداخلية لن تمنع وقوع التحريفات الجوهرية ولن يتم من خلالها كشف وتصحيح التحريفات أثناء وقوعها، يبدأ التقدير الأولى عادة من خلال أخذ بيئة الرقابة بعين الإعتبار، فإذا كان اتجاه الإدارة لا يدعم أهمية الرقابة فمن المستحسن على المراجع أن يفترض أن خطر الرقابة المرتبط بالعمليات المالية يمثل الحد الأقصى (مرتفع أو يساوي الواحد)، وعلى العكس فإذا كان اتجاه الإدارة إيجابيا فعلى المراجع الإستعانة بالسياسات والإجراءات الرقابية أن تحدد المراجع التقدير الأولى في شكل رسمي وتفصيلي لإجراء مراجعة أكثر عمقا للقوائم المالية، كما يستحسن عدم تقدير الخطر على نحو منخفض من أجل العمل على جمع أدلة أكثر إلا إذا تم تدعيمه بأدلة كافية¹.

¹ نعيم دهمش، غناب إسحاق أبرز، "الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات"، المؤتمر السنوي الخامس بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإداري، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 2005، ص: 14.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

المطلب الثاني: وصف نظام الرقابة الداخلية.

حتى يقوم المراجع بوصف نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتعرف على إجراءاته التي تم تصميمها من طرفه ويحاول فهم كيفية عملها، وبالتالي فهناك عدة طرق لوصف نظام الرقابة الداخلية وضمان الإستيعاب والفهم السليم له، وفيما يلي سيتم عرض أهم الأساليب التي يتم إستخدامها في وصف هذا الأخير، ومن بين هذه الطرق نذكر المنهاج التالية.

أولاً: طريقة الوصف النظري.

تتمثل أساساً في وصف كتابي لنظام الرقابة الداخلية لدى المؤسسة من طرف المراجع عن طريق تحديد مكونات هذا النظام ودور كل عنصر من عناصره والمسؤوليات المخولة له، ومن أجل ضمان هذه الطريقة لأي نظام يجب توفر المعلومات الضرورية حول العناصر التالية.

- كافة العمليات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

- نشأة كل سجل داخل المؤسسة والمراحل التي يمر بها إلى غاية إتلافه أو حفظه في الأرشيف¹.

ثانياً: طريقة المقابلة الشخصية.

عبارة عن لقاء ينظمه المراجع مع أحد عمال المؤسسة دون إخطار مسبق لهذا الأخير من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المطروحة عليه، وهي طريقة لا تتطلب أي تكوين متخصص أو معرفة تقنية من المراجع، وهناك نوعين من المقابلات:

1- المقابلة الشفوية:

هي الطريقة الأكثر شيوعاً وفعالية كونها تسمح بجمع أكبر قدر ممكن من إجابات عمال المؤسسة دون إخطارهم مسبقاً على الأسئلة الشفوية المطروحة عليهم، وفي نفس الوقت تلخيص المعلومات الضرورية والتي يراها مناسبة لتقييم النظام الرقابي.

2- المقابلة الكتابية:

تعتبر قريبة جداً من طريقة الوصف النظري، حيث يعمل المراجع على ترتيب وتنظيم أفكاره والمعلومات المحصلة أثناء إنتقاله بين مصالح المؤسسة، ويتبع في ذلك وصف كتابي².

¹ شدرى معمر سعاد، "مرجع سبق ذكره"، ص ص: 106-107.

² Jaques renard, "Op-cit", P : 352.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

ثالثا: طريقة الهيكل الوظيفي.

يعتبر الهيكل الوظيفي لأي مؤسسة من أهم مقومات نظامها الرقابي الذي يدعم تحقيق أهدافها ولا بد من التفريق بين الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي، حيث أن الأول تتولى تصميمه وإعداده الإدارة العليا للمؤسسة بهدف تنظيمها وتقسيم المهام بين مديرياتها ومصالحها وأفرادها، أما الثاني فيقوم بإعداده المراجع من خلال المعلومات المحصلة من الوصف النظري والمقابلات الشخصية كوصف النظام الرقابي بهدف توضيح الرؤية أكثر، وتدعيم المعلومات المحصلة بتحليل المهام ووظائف كل منصب ومصالحه من الهيكل التنظيمي، وبيان مدى إستقلاليته وعدم وجود تداخل بين المسؤوليات كما تسمح المقارنة بين الهيكلين بإستخراج نقاط الضعف والثغرات المتواجدة بالنظام الرقابي وعلى وجه الخصوص توفير نظرة أولية لمشكلة تداخل المهام والمسؤوليات التي يعمل المراجع على معالجتها بدقة أكبر من خلال شبكة تحليل المهام¹.

رابعا: طريق شبكة تحليل المهام.

هي عبارة عن صورة فوتوغرافية لتوزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة في زمن معين².

المطلب الثالث: عملية المراجعة وفقا لطريقة تسيير المخاطرة.

تختلف المخاطرة من مؤسسة إلى أخرى وفقا لطبيعة نشاطها وشكلها القانوني وكذا مكانتها في السوق، ومع ذلك توجد بعض المخاطر مشتركة بين المؤسسات، فنجد أن كل المؤسسات معرضة إلى مخاطر متعلقة بالسير الحسن لنشاطها ومخاطر خاصة بكل وظيفة من وظائف نشاطها على حدا كما أن تسيير المخاطر في المؤسسة يتم بتقديم النصح للإدارة وكذا المديرين في إطار وضع عمل للإستراتيجية الجماعية لأجل إثبات الجهد المبذول. **أولا: مخاطر المراجعة.**

يعتبر مفهوم مخاطر المراجعة من أهم المفاهيم الأساسية التي يجب أن يتخذ المراجع قرارا بشأنها عند التخطيط لعملية المراجعة وتقييم الأدلة، ويمكن تقسيم المخاطر إلى³:

¹ Jaques renard, "Op-cit", P : 353.

² ألفين أرنييس وجنس لوبك، "مرجع سبق ذكره"، ص: 398.

³ خليفة كمال، البدوي منصور، حسن شريفة علي، "دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص:

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

1- مخاطر مهنية:

وهي مجموعة من المتغيرات العشوائية الخاصة بكل قطاع من النشاط مثل: قطاع البنوك، قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، فلكل قطاع من تلك القطاعات توجد مجموعة من المخاطر الخاصة به التي تتميز عن القطاعات الأخرى ففي البنك مثلا نجد مخاطر عدم تحصيل القروض الممنوحة للزبائن.

2- مخاطر مشتركة لكل المؤسسات:

توجد مجموعة من المخاطر تشترك فيها مختلف المؤسسات ومن بينها نذكر:

1-2 مخاطر الزبائن:

وتسمى بمخاطر التنافسية حيث يمثل خطر عدم ملائمة المنتج أو الخدمة لإحتياجات المستهلك أو المؤسسات التنافسية خلال فترة زمنية.

2-2 مخاطر السوق:

تدعى بالمخاطر القطاعية، وتعلق هذه المخاطر بمكانة المؤسسة في السوق.

3-2 مخاطر العلامة التجارية:

هي تلك المخاطر التي تعلق بالنظرة السلبية للنشاط التجاري داخل المؤسسة من طرف زبائنها.

4-2 مخاطر الطوارئ:

تدعى بمخاطر إنعدام الأمن والحماية المادية وتعلق بشكل رئيسي بالأحداث المفاجئة التي تمس موجودات وعمال المؤسسة.

3- مخاطر إختلاس أموال المؤسسة أو موجوداتها:

تشمل كل ما يتعلق بالسرقة، الإحتلاسات والعمليات غير الشرعية والممارسات غير القانونية التي يمارسها أحد العمال لتحقيق أغراض شخصية لوحده أو بتواطؤ أطراف أخرى معه.

4- المخاطر المتعلقة بتسيير المستخدمين:

وتسمى كذلك بالمخاطر البشرية أو الإجتماعية وتعلق بضعف وعجز العنصر البشري أو نظام تسيير الموارد البشرية للمؤسسة على تحقيق الأهداف المخولة له.

5- مخاطرة أخلاقيات المهنة:

تدعى كذلك بمخاطرة الرقابة الداخلية أو مخاطرة الإجراءات، وتعلق بإمكانية عدم تطبيق وعدم إحترام أخلاقيات المهنة ومبدئها المنصوص عليها في القوانين والتشريعات.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

ثانيا: المخاطر الداخلية والمخاطر الخارجية.

إن هذا النوع من المخاطر يهدد المؤسسة في عدم تحقيق أهدافها سواء كانت ذات مصدر داخلي أي من بيئتها الداخلية وتلك التي مصدر خارجي أي من بيئتها الخارجية.

1- المخاطرة المترتبة بالبيئة الداخلية للمؤسسة:

هي مجموعة من الأحداث التي تنتج عنها مخاطر داخل المؤسسة يمكن أن تحول دون تحقيق أهدافها والتي يجب على المراجع أخذها بعين الإعتبار أثناء أدائه لمهامه¹، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي²:

- عدم فعالية الإتصالات الداخلية وغياب مستندات الإثبات.
- ضعف كفاية تكوين المستخدمين.
- غياب رقابة داخلية فعالة.

2- المخاطرة المترتبة بالبيئة الخارجية للمؤسسة:

وهي عبارة عن مجموعة من الأحداث التي تنتج عنها مخاطر خارج المؤسسة أي من البيئة الخارجية والتي يمكن أن تؤثر سلبا على تحقيق أهدافها ومن بينها:

- عدم إحترام مؤسسات القوانين والتنظيمات المنظمة للمؤسسة.
- وجود عدة مؤسسات منافسة في السوق.
- احتمال دخول مؤسسات أجنبية ذات خبرة أكبر وأسعار أقل لنفس السلعة التي تنتجها المؤسسة.
- إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج أو أنظمة المعلومات مثل الأعلام الآلي³.

ثالثا: دراسة عملية المخاطرة في عينات المراجعة.

ييدي المراجع أهمية كبيرة في دراسة الخطر في عينات المراجعة كون أن هذا الأخير يؤثر في النهاية على سلامة التقارير التي ييدي من خلالها المراجع رأيه حول العمليات التي قام بمراجعتها فالخطر المهم الذي يجب أن يتفاداه هو عدم إكتشافه للأخطاء الجوهرية، وتشمل مصادر الخطر في عينات المراجعة على نوعين هما⁴:

¹ Mohamed Hamzaoui, "audit gestion des risques et contrôle interne normes IAS, 200,315et 500", village mondiale, 2^{ème} édition, France, 2008, P : 79.

² Idem , P : 79.

³ maders Henri pierre, "contrôle interne du risque", Cibber évalué, organiser édition d'organisation, paris, France, 2004, P : 45.

⁴ أحمد حلمي جمعة، "التدقيق الحديث للحسابات"، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1999، ص: 219.

1- خطر استخدام نظام العينات:

فهو يعني أن العينة المختارة لا تمثل المجتمع الذي إستخلصت منه، وفي هذه الحالة يستطيع المراجع التحكم في هذا الخطر عن طريق:

- زيادة حجم العينة المسحوبة من المجتمع محل الدراسة.
- تعديل معدل الحدوث المتوقع أو الخطأ المعياري أو حتى مستوى الثقة.

2- الخطر غير الناتج من استخدام نظام العينات:

حتى ولو قام المراجع بفحص كل المجتمع فهذا النوع من الخطر يستطيع أن يرجع إلى:

- تصميم المراجع لنظام إجراءات المراجعة بحيث لا يتناسب مع الهدف من الفحص.
- إرسال المراجع لمصادقات والردود عليها غير صادقة.
- التطبيق الخاطئ لأسلوب العينات غير الإحصائية.

المطلب الرابع: تقدير المخاطر في نظام الرقابة الداخلية.

يرجع إبداء الرأي الخاطئ من قبل المراجع حول مدى تمثيل القوائم الختامية للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة إلى الأخطاء الضمنية التي تلازم عناصر هذه القوائم التي تعود لطبيعة كل عنصر في القوائم المالية، أو للأخطاء المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية بسبب قصوره عن منع وقوع الأخطاء المختلفة أو الأفكار المرتبطة بإجراءات المراجعة والدالة عن عجز هذه الإجراءات المعتمدة من قبل المراجع في إكتشاف الأخطاء ومحاولة منعها في المستقبل.

أولاً: تقييم المخاطر الملازمة.

بافتراض غياب وجود نظم الرقابة الداخلية فإن بعض التأكيدات تتسم بأنه أكثر عرضة للتحريف الجوهري عن غيرها من التأكيدات، حيث تؤثر طبيعة بعض الحسابات أو الإفصاح بالقوائم المالية على المخاطر الملازمة.

وتعرف المخاطر الملازمة بأنها: "قابلية رصيد الحسابات المعين أو النوع المعين من المعاملات للخطأ الذي يكون جوهرياً إذا إجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو أنواع أخرى من المعاملات وذلك مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به"¹.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 274.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

وبذلك فالمخاطر الملازمة هي قابلية القوائم المالية للخطأ الجوهري بإفتراض عدم وجود رقابة داخلية، حيث يتم تجاهل الرقابة الداخلية في تحديد المخاطر الملازمة، فقد نص المعيار (400) على أنه لا بد على المراجع من تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية¹، ويوجد العديد من العوامل التي تؤثر بصفة عامة على المخاطر الملازمة مثل²:

- خبرة الإدارة والضغوط التي تتعرض لها.

- طبيعة عمل المؤسسة.

- المركز المالي للعميل والضغوط التشغيلية والتنظيمية التي تتعرض لها.

ثانيا: تقييم مخاطر الرقابة.

تتوقف الأهداف المتوخاة من نظام الرقابة الداخلية على تعبير عناصر القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن الواقع الفعلي لها، لذا وبغية تحقيق ذلك ينبغي أن يتم تشغيل النظام المحاسبي بشكل سليم فضلا عن تبني نظام ملائم للرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال اعتماد مقوماته والإلتزام بإجراءاته، فالخلل في أي من الإثنين يؤدي لا محالة إلى تضمين هذه العناصر أخطار ترتبط بنظام الرقابة الداخلية، من أجل تقييم هذه المخاطر يعتمد المراجع على مدخلين أساسيين هما:

- مدخل الإعتماد على إختبارات التحقيق بصورة أساسية: المراجع في هذا العنصر يقدر مخاطر نظام الرقابة الداخلية عند حدودها العليا أي باستخدام أدله الإثبات المختلفة.

- مدخل مخاطر نظام الرقابة الداخلية: المراجع يعتمد على تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة الداخلية بمستويات نوعية كما يلي: (مرتفع، متوسط، منخفض) يرجع إعتماد أحد المدخلين إلى تقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية المعتمد من قبل المؤسسة، فإذا كان التقييم إيجابيا من قبل المراجع يقوم بتسليط عملية الفحص والتحقيق على مواطن الضعف فيه والتأكد من صحة نقاط القوة، وإذا كان التقييم سلبيا، أي يقوم المراجع بجمع أدلة الإثبات المعللة للأحداث المالية ليفحصها ويقرر بعدها مدى سلامة القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

¹ <http://quara.wordpress.com/audit-consultation-le:01/01/2017> مدونة صالح الفرا

² غسان فلاح مطارنة، "مراجع سبق ذكره"، ص: 223.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

ثالثاً: تقييم مخاطر الإكتشاف.

تعتبر مخاطر الإكتشاف دالة في فعالية الإجراءات التي يؤديها المراجع لإختبار أي تأكيد من التأكيدات، حيث يقوم المراجع ب¹:

- إستخدام إجراءات مراجعة غير ملائمة.
 - سوء تطبيق إجراءات المراجعة.
 - سوء فهم نتائج عملية المراجعة.
 - إختبار عملية فحص تقل عن 100% من أرصدة الحساب أو مجموعة العمليات المالية.
- ويمكن إحتساب مخاطر الإكتشاف، وذلك بأن يقوم المراجع بداية بتقدير المستوى المقبول من مخاطر المراجعة (خ م) ثم خطر الملازمة (خ ل) وكذلك خطر الرقابة (خ ق) وفقاً للمعادلة التالية²:

$$\text{مخاطر الاكتشاف} = \frac{\text{خ م}}{\text{خ ل} \times \text{خ ق}}$$

¹ أمين السيد أحمد لطفي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 280.

² نفس المرجع السابق، ص: 280.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات

خلاصة الفصل الثاني:

نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاماً مستقلاً بحد ذاته، وهو مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تحدث بشكل مستمر داخلها، بحيث يضع أساسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة، كما يجب أن يراعى في تصميمها عنصري العائد والتكلفة.

لا يشمل نظام الرقابة الداخلية على الأمور والإجراءات المتعلقة بوظائف النظام المحاسبي والتقارير المالية فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية، بداية من المخطط وبرامج المؤسسة مروراً بالهيكل التنظيمي انتهاءً بالوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها، كما أن أهدافه تتعدى الثقة في التقارير والمحافظة على أصول المؤسسة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وترشيد استخدام الموارد المتاحة والإرتقاء بالممارسة الفعلية للأنشطة وتحقيق الكفاية الإنتاجية، وهذا من أجل إعطاء تأكيد معقول حول إمكانية تحقيق الأهداف المسطرة.

الفصل الثالث

نظام الرقابة الداخلية في ظل
بيئة نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد :

أهمية الرقابة الداخلية تنبع من أهمية نظم المعلومات المحاسبية اليدوية والإلكترونية على حد سواء والحاجة إليها في الحياة العصرية، ولأن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات أدى إلى زيادة وسهولة وإمكانية التلاعب في المعلومات المحاسبية وصعوبة إكتشاف هذا التلاعب لعدم وجود مستندات ورقية.

حيث تهدف الرقابة المحاسبية من منع وقوع الأخطاء من خلال آليات نظام الرقابة الداخلية من تقسيم للعمل والمهام على عدة مستويات وبرامج وسياسات وقوانين وتنظيم جيد وأفراد مؤهلون وغيرها من الإجراءات وكذلك كشف الأخطاء وتصحيحها وإعطاء حلول لتحسين النظام ومنع تكرار حدوثها.

من أجل مجابهة المخاطر التي تواجه المؤسسات في بيئة تكنولوجيا المعلومات زادت أهمية وجود نظام رقابة داخلية فعال وذلك من أجل تحقيق منافع إقتصادية والمحافظة على ممتلكاتها وضمان إجراء العمل بكفاءة وثقة المتعاملين في المؤسسة وفي قوائمها وتقاريرها المالية المنشورة والغير منشورة.

كما أن مكونات الرقابة الداخلية في بيئة النظم الالكترونية لا تختلف عنها في بيئة التشغيل اليدوي للبيانات المحاسبية، ولكن الإختلاف يكمن في طريقة إستخدام هذه المكونات والإجراءات. أما الأهداف فلا تختلف في البيئتين من حيث وجوب المحافظة على الأصول وسلامة البيانات مع تحقيق الكفاءة والفعالية في تشغيل البيانات. سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: المشاكل الناتجة أثناء عملية الرقابة لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: المشاكل الناتجة أثناء عملية الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي.

أثناء عملية الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي قد تقع عدة مشاكل سواء كانت هذه المشاكل متعمدة أو غير متعمدة أي نتيجة عملية المعالجة اليدوية أو الآلية لنظام المعلومات المحاسبي أو بسبب الأجهزة الالكترونية ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق في المطلب الأول إلى كيفية إختفاء السجلات المادية مع عدم وجود سند جيد لمراجعتها أما في المطلب الثاني فسنطرق إلى المشاكل المتعلقة بالأجهزة (الحاسب الآلي) والعاملين على هذه الأجهزة وأخيرا سنتكلم في المطلب الثالث عن المشاكل المتعلقة بالرقابة على نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: إختفاء السجلات المادية وعدم وجود سند جيد للمراجعة.

من أهم المشاكل المتعلقة بالرقابة على نظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي في المؤسسة محل المراجعة هو إختفاء السجلات من أجل تنفيذ عمليات التلاعب في هذه السجلات بهدف تحقيق مصالح شخصية، حيث إقترن الإستخدام المتزايد للحاسبات في مجال الأعمال بتزايد مماثل في أساليب الغش وترتب على هذا التزايد في أساليب الغش باستخدام الحاسب الآلي خسائر ضخمة للمؤسسات من ناحية، ومن ناحية أخرى إثارة الشكوك حول صدق البيانات الواردة في القوائم المالية.

أولاً: إختفاء السجلات المادية.

في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي، يتم تسجيل وحفظ البيانات والمعلومات المحاسبية إلكترونياً في ذاكرة الحاسوب أو مع أشرطة وأسطوانات ممغنطة خارج الحاسوب، وبلغة لا يفهمها إلا الحاسب الآلي، وبالتالي أصبحت البيانات المحاسبية غير مرئية، وغير قابلة للقراءة، كما يمكن تغيير أو إضافة أو حذف بيانات دون ترك أي أثر وهذا سهل حدوث حالات الغش وجعل إكتشافها صعباً¹.

ثانياً: عدم وجود سند جيد للمراجعة.

يقصد بسند أو مسار المراجعة تتبع مصادر المستندات والسجلات المؤيدة لعمليات المؤسسة خلال الفترة الزمنية، ويشمل ذلك: المستندات والسجلات (مثل: صور فواتير البيع، وسندات التحصيل والسداد، والشيكات الملغاة وسجلات اليومية ودفتر الأستاذ) وتتمثل مشكلة مسار المراجعة في أنه يمثل المصدر الرئيسي لحصول المراجع على أدلة الإثبات، ومن ثم يصبح من الضروري أن يكون هناك وضوح لهذا المسار، وتتبع كاف من قبل

¹ عبد الفتاح الصحن وآخرون، "المراجعة الخارجية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص: 239.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

المراجع لأغراض التحقيق، خاصة في ظل المراجعة اليدوية التي تستلزم تأييد كل عملية بمستند أو أكثر وتسجيلها بالدفاتر.

كما أن لسند المراجعة عدة أغراض تتمثل في السماح بتتبع العملية من مصدرها وحتى نهايتها أو العكس الإجابة على التساؤلات، تصحيح الأخطاء، تحديد عواقب الأخطاء، الحد من حالات الغش، مراقبة الأمن، إعداد نسخة إضافية وإمكانية الإستدعاء، مراقبة الأداء، وإعادة تدريب المستخدم.

وعلى الرغم من وجود إتفاق على أن سند المراجعة الجيد ينبغي أن يسجل الأحداث بدقة، وأن تكون هذه الأحداث حقيقية ودقيقة، وتعتبر بصدق وأمانة على الواقع¹، كما أن لهذا الأخير ثلاثة أسباب تحول دون تحقيق ذلك هي:

1- الأخطاء في قيمة مفردات العملية:

فعلى سبيل المثال قد يتم نقل رقم الحساب أو مبلغ العملية خطأً من السجلات الأولية، ومن ثم تكون قيمة مفردات البيانات خاطئة، وتدخّل ضمن سند المراجعة، وإن لم تكتشف وتصحح هذه الأخطاء في الوقت الملائم فإنها ستدخل في قاعدة البيانات، مما يضاعف من آثارها السلبية.

2- الأخطاء في قيمة مفردات بيانات الشيء محل التشغيل:

على سبيل المثال الأخطاء الحسابية والمنطقية عند تحديث البيانات².

3- الأخطاء في إدخال البيانات لسند المراجعة:

على سبيل المثال الأخطاء في وحدة الحساب والمنطق قد تدخل في سند المراجعة، حتى ولو تم تخزين سند المراجعة في مكان بعيد فقد تقع أخطاء في نقل وتحويل البيانات، أو قد يؤدي تلف برامج ومعدات النظام إلى أخطاء في الإدخال لسند المراجعة³. أما سند المراجعة في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي يمكن أن يكون سند غير مكتمل نتيجة لإختفاء بعض أجزاءه بسبب التشغيل الداخلي للحاسب مما يفقده تكامله، ولهذا فسند المراجعة في ظل الحاسبات الآلية يكون له عدة مشاكل فهي كالاتي⁴:

- عدم وجود النظام مستندات أصلية فقد يتم التخلص منها بعد الإدخال المبدئي للبيانات.

¹ خالد عبد المنعم زكي لبيب، أمال محمد كمال، إيناس مصطفى محمد سليمان، عارف محمود كامل عيسى، "دراسات في المراجعة"، جهاز الكتب

التجارية جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2017، ص: 397-398

² نفس المرجع السابق، ص: 397-398.

³ نفس المرجع السابق، ص: 398.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 399.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

- لا يقوم النظام بإعداد دفاتر يومية، وإنما يتم الإدخال مباشرة لدفتر الأستاذ.
- ملفات الحاسب الآلي وقواعد البيانات تكون غير مرئية ولا تسمح بالتبع الواضح للعمليات خلال كافة أجزاء النظام.

إلى أن تصميم سند جيد للمراجعة خاصة في ظل الحاسب الآلي، يعد مهمة شاقة أو أكثر تعقيدا فالتصميم الجيد لسند المراجعة لا يمكن أن يأتي إلا عن طريق الفهم الواعي لطبيعته، كيفية استخدامه، الوظائف المطلوبة لإعداده وتدعيمه، طبيعة ومصدر الأخطاء التي تفسده، وأنواع الإجراءات التصحيحية التي يمكن إجراؤها عندما تقع مثل هذه الأخطاء ويؤدي غياب سند المراجعة الجيد في بيئة الحاسب الآلي إلى صعوبة تتبع العمليات، ومن ثم صعوبة إكتشاف جرائم الحاسبات وبتفادي كل هذه المشاكل لابد من:

- تصميم نظام جيد للرقابة الداخلية، حيث يعمل هذا النظام على الحد من الأخطاء التي تعيب سند المراجعة، ومن ثم يظهر بالصورة المرضية التي يمكن معها الإستناد إليه في تتبع العمليات والكشف عن جرائم الحاسبات.
- وجود برنامج يتخذ خطوات معينة أو يولد مخرجات معينة لأغراض سند المراجعة، مما يؤدي إلى التغلب على مشكلة عدم ترابط سند المراجعة بفعل التشغيل الداخلي الحاسب.

ثالثا: سهولة جرائم الغش في ظل إستخدام الحاسب الآلي وصعوبة إكتشافها.

يقصد بالغش في مجال الحاسب الآلي بالتلاعب في برامج الحاسب، ملفات البيانات، التشغيل، المعدات، ويؤدي ذلك إلى إلحاق خسائر بالمؤسسات التي يقع الغش في مجال إستخدامها للحاسوب، ويمكن تصنيف الغش في ظل إستخدام الحاسب الآلي وفقا لثلاثة أبعاد هي:

1- العلاقة:

ويوضح هذا البعد الغش من حيث علاقة مرتكبيه بالمؤسسة فهناك أفراد خارج المؤسسة يمكنهم إرتكاب الغش وهم أخصائيون في علم الحاسوب، حيث أنهم يلمون بالناحية الفنية للحاسوب الآلي، مما يسهل عليهم معرفة كلمة السر والإتصال بالنظام، وإرتكاب حالات الغش التي يصعب إكتشافها.

أما الفئة الثانية فهم مستخدموا النظم داخل المؤسسة، هذا وتتضمن معظم حالات الغش إدخال عمليات محرفة لنظام الحاسوب مثل التواطؤ مع العملاء فيما يتعلق بالخصم الممنوح لهم وإدخال حسابات وهمية لصالح مرتكبي الغش، على سبيل المثال إدراج أسماء عمال وهمية في كشف الأجور والمرتبات، على أن يحصل مرتكبوا الغش على هذه الأجور والمرتبات.

2- الخبرة:

ويوضح هذا البعد الغش من حيث مستوى الخبرة والوعي بالحاسبات اللازم لتنفيذه فهناك بعض حالات الغش التي تحتاج إلى معرفة تفصيلية بكيفية عمل الحاسوب الآلي، برامجها، أساليب إدخال وتشغيل وتخزين البيانات، وهناك حالات أخرى لا تحتاج لأكثر من مجرد المعرفة بكيفية استخدام النظام الموجود، فليس من الضروري أن يكون مرتكب الغش معدا للبرامج، أو ملما إلماما تاما بالحاسبات الإلكترونية حتى يكون ناجحا في ارتكاب مثل هذه الحالات.

3- الدافعية:

من حالات غش ما يتم ارتكابها بدافع الجشع، الإنتقام، وحماية الذات، فقد ترتكب في الأصول المادية للمؤسسة أو في البيانات، وذلك تحت تأثير أي من الدوافع الثلاث السابقة، فبعض حالات غش الحاسبات تكون بالتلاعب في الأصول، والبعض الآخر يركز على الخداع، التضليل، وسرقة وتدمير البيانات، مما يؤدي إلى نتائج مضللة¹.

ويتميز الغش في مجال الحاسب الآلي من وجهة نظر مرتكبيه بخصائص لا تتوفر في ظل النظام اليدوي وتمثل هذه الخصائص فيما يلي:²

3-1- سهولة ارتكاب الغش في ظل استخدام الآلي:

فمع التوسع في استخدام الحاسب الآلي أصبح من السهل نسبيا ارتكاب حالات الغش، ويرجع السبب في ذلك إلى قصور الرقابة على نظم الحاسبات في ظل التقدم الفني الكبير، بالإضافة إلى زيادة الخبرة العامة بتلك النظم.

3-2- صعوبة إكتشاف وتبع في ظل استخدام الحاسوب الآلي:

إن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية لم يؤدي إلى سهولة ارتكاب الغش في الأصول المادية والبيانات فحسب، بل وجعل من الصعب إكتشافه فيمكن لمرتكب الغش أن يغير من وحدات التخزين دون ترك أي أثر ملموس يمكن تتبعه، وحيث أن ارتكاب حالات الغش في مجال الحاسب الآلي يكون بدقة وإحكام ولذا فإن معظم هذه الحالات عادة ما يصعب إكتشافها وتمثل هذه الحالات في الآتي³:

¹ إباد سامي قيقه، "كفاءة مراجعة حسابات الجامعات الرسمية الأردنية في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية"، مذكرة ماجستير، جامعة آل بيت، الأردن، 2004، ص: 65.

² بول وندل، "الغش والإحتيال في بيئة الحاسب"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، 1995، ص: 29.

³ نفس المرجع السابق، ص: 29-30.

3-2-1- الغش المتعلق بالمعاشات:

هناك العديد من حالات الغش في مجال إستخدام الحاسبات الإلكترونية في المعاشات، حيث يدفع المعاش لأشخاص ليسوا على قيد الحياة.

3-2-2- الغش المتعلق بالتعويضات في شركات التأمين.

يعتقد الكثير أنه لا يوجد غش في مجال الحاسبات في مؤسسات التأمين، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك، فطبيعة نشاط هذه المؤسسات قد جعلها عرضة لحالات الغش في ظل إستخدام الحاسبات كما أنه يصعب إكتشاف في العديد من حالات الغش التي تقع بها.

3-2-3- الغش المتعلق بالقروض في البنوك التجارية:

كالتلاعب في حجم التسهيلات الائتمانية والتي على أساسها يتم إحتساب القروض، ويشير خبراء الحاسبات الإلكترونية إلى أن حالات الغش المكتشفة من هذا النوع تتراوح بين 5% و 20% من إجمالي الغش. إلا أن العديد من المؤسسات التي تقع تحت طائلته تفضل أن ألا تفصح عنه وذلك للحفاظ على سمعتها عند العملاء، الدائنين والمستثمرين.

المطلب الثاني: مشاكل إستخدام أجهزة الحاسب الآلي والعاملين على هذه الأجهزة.

تعتبر حماية أمن نظم المعلومات المحاسبية من المسائل الهامة والضرورية التي ينبغي على المؤسسات الإقتصادية أخذها بعين الإعتبار ووضع خطة شاملة وواضحة في حدود إمكانياتها التنظيمية والمادية ويجب أن تكون الحماية قوية وليست ضعيفة لأن هذه الأخيرة تنشأ بسبب عدم وجود نظم رقابة داخلية ملائمة.

أولاً: مشاكل تتعلق بفيروسات الحاسبات الالكترونية:

قبل التطرق إلى فيروس الحاسبات فلا بد علينا التفرقة بينه وبين غش الحاسبات حيث أن هذا الأخير عادة ما يكون متعمدا ويهدف مرتكبه إلى تحقيق عائد من ورائها، فقد تنتقل للنظام من خلال وسائط مصابة بالعدوى.

أما فيروس الحاسبات فهو برنامج يتميز بالآتي:

- القدرة على البرامج، وذلك من خلال إدماج برامج الفيروس مع البرامج الأخرى.
- القدرة على إجراء التعديلات في العديد من البرامج.
- القدرة على إضفاء الشرعية على التعديلات التي حدثت بالبرامج.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

- القدرة على منع التعديلات الإضافية على البرامج التي سبق وأن عدلتها من قبل¹.
- وتسبب فيروسات الحاسبات العديد من المشاكل في بيانات وبرامج المؤسسة، وذلك حسب نوع الفيروس، ومن هذه المشاكل ما يلي²:
- قد يكون للفيروس تأثير مدمر مرئي وفوري، حيث يمكن أن يكتب بصورة مرئية وفورية على جزء من البرنامج العادي وبالطريقة التي لا يمكن معها إسترداد الجزء المدمر، مثل فيروس الكتابة على الملفات.
- قد يكون الفيروس القدرة على إخفاء ومضاعفة نفسه، حيث يعمل على التدمير الفوري وغير المرئي للبيانات مثل فيروسات عدم الكتابة على الملفات.
- قد يقيم الفيروس بالذاكرة الرئيسية للحاسب الآلي، وتنتقل العدوى لأي أسطوانة يتم إستخدامها من الحاسبات التي تحمل هذه الفيروسات، وتسمى هذه الفيروسات، بالفيروسات المقيمة بالذاكرة.
- قد تنتقل الفيروسات عند تغيير أحد أجزائه أو عند إستبداله بجزء أحدث منه، ولهذا النوع من الفيروسات آثار تدميرية كبيرة، كما أن من الصعب إكتشافه وعلاجه، ولحسن الحظ أنه من الأنواع النادرة، ويسمى بفيروسات آلات الحاسب.
- قد يوجد برنامج الفيروس على قطاع التحميل، ويدمر الملفات بطريقة عشوائية ولكن في مكان محدد فقط على الأسطوانة المرنة وهو المسار الأخير، وعند محاولة تحميل أي من البرامج من النوع المقيم في الذاكرة معه وجود هذا الفيروس فإنها لا تعمل وتظهر رسالة تفيد إمتلاء الذاكرة مما يؤدي إلى نقص كفاءة الحاسب.
- قد يؤدي الفيروس إلى ظهور كرة قافزة صغيرة تقفز على شاشة الحاسب الآلي عندما ينتقل التحكم إلى برنامج الفيروس ويأخذ هذا الفيروس أشكال متعددة ويأتي تأثيره الضار من إبدال الحروف الموجودة في ملفات البيانات على الأسطوانة الثابتة بحروف أخرى، ويحدث ذلك بصورة بطيئة إلا أنها مستمرة ومتزايدة، والخطورة أن هذا التغيير لا يلاحظ إلا بعد مرور فترة يكون قد تم فيها إفساد البيانات في هذه الملفات بالفعل، ويسمى هذا الفيروس بفيروس الكرة القافزة.
- قد يؤدي الفيروس إلى إفساد الأسطوانات بما يحتويه من برامج وبيانات أو يفسد أي برنامج يتم تشغيله، ويعتبر هذا الفيروس من أخطر الفيروسات، حيث لا يمكن إستخدام الأسطوانات المصابة إلا بعد إعادة تشكيلها.

¹ خالد عبد المنعم زكي لبيب، أمال محمد كال، إيناس مصطفى محمد سلمان، عارف محمود كمال عيسى، "مرجع سبق ذكره"، ص: 403-404.

² نفس المرجع السابق، ص: 404.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

- قد يهاجم الفيروس قطاع التحميل وجدول تخصيص الملفات، يؤدي إلى إلحاق ضرر البيانات ويدخل هذا الفيروس للحاسب عند ما يتم تحميله من أسطوانة مرنة مصابة، ومن ثم فإن كافة الأسطوانات التي يستخدمها النظام ستكون معرضة للعدوى.

- هناك بعض الفيروسات التي لها القدرة على نسخ نفسها والإنتشار عبر شبكات الحاسب الآلي، وتغيير البيانات الحساسة أو وضعها في أماكن يمكن للأفراد غير المصرح لهم رؤيتها ونسخها، وتؤدي هذه الفيروسات إلى نقص كفاءة تشغيل الحاسبات، ومن ثم فقد الثقة في النظام.

كما أنه يوجد لفيروسات الحاسبات مشاكل إضافية على خلاف تدمير البيانات هي:

- التكلفة الناتجة عن نقص كفاءة وفعالية النظام، والمتمثلة في نقص إنتاجية النظام ونقص إنتاجية الأفراد.
- تكلفة وقت الأفراد الفنيين المستفيد في تعريف، إيجاد وإزالة الفيروسات.
- نقص إنتاجية النظام ومستخدميه أثناء عملية إزالة آثار الفيروسات.
- الوقت والتكلفة المرتبطان بتحديد أبعاد المشكلة.
- التكاليف الناتجة عن فقد ثقة المستخدمين في النظام، وإدارته.

ثانيا: مشاكل تتعلق بالعاملين بنظم المعلومات التي تستخدم الحاسب الآلي.

يؤدي نقص خبرة العاملين في استخدام الحاسب الآلي إلى وقوع أخطاء في التشغيل أو الفشل في تخزين وإستدعاء البيانات، أو عدم القدرة على إكتشاف جرائم الحاسب الآلي، كما أن ارتفاع مستوى الخبرة له خطورة أيضا تتمثل في زيادة القدرة على الوصول غير المصرح به للنظام، ومن ثم إرتكاب جرائم الحاسبات التي يصعب إكتشافها، وغالبا ما يكون العاملون السبب في إنتشار الفيروسات عن طريق تبادل الأسطوانات المرنة وتشغيلها في حاسبات المؤسسة، كما يؤدي إنخفاض الحالة المعنوية للعاملين بقسم الحاسبات إلى زيادة جرائم الحاسبات وذلك لشدة الرقابة الخاضعين لها، مما يؤدي إلى توتر نفسي يدفع الكثير منهم إلى تخريب الأجهزة التي يعملون عليها من خلال نقل برامج الفيروسات لها¹.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة بعض المشاكل الأخرى والتي تتمثل فيما يلي²:

¹ خصاونة رم عقاب، "أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان الأردن، 2002، ص: 640

² Robert LHurt, "Accounting Information systems Basic conceptand" current Issues, Me Graw-Hill Education, New york , 2008, PP: 242-243.

1- الخطأ:

تنسب الخسائر المتعلقة بالأخطاء بأنها متنوعة إلى حد كبير، ويعتمد ذلك بصفة أساسية على المكان الذي حدث فيه الخطأ، والوقت المستغرق في تحديد الخطأ وتصحيحه، ولا جدال أن تنفيذ الرقابة المانعة التي تكشف وتصحح الأخطاء قبل أن تحدث، يمكن أن تمنع الخسائر المالية المترتبة على الأخطاء والتأثير السلبي لها على أهداف المؤسسة.

2- قطع الخدمة أو تأخيرها:

قد يترتب على تأخير عملية تشغيل المعلومات أو قطع الخدمة أن تتوقف الأعمال بالمؤسسة، حيث أن ذلك التأخير من شأنه أن يؤدي إلى عدم إنجاز مهام في الوقت المناسب وتنشأ هذه المشاكل نتيجة قطع الخدمة لأسباب عرضية أو تجاهل بعض المسببات مثل إنتهاء صلاحية برنامج مقاوم الفيروسات أو بسبب شخص يعتمد ذلك.

3- هجمات إعاقة الخدمة:

يؤدي هذا النوع إلى عرقلة نظم الحاسبات وشبكات المعلومات عن إداء مهامها طبقاً للغرض المعدة من أجله، وتسبب تلك الهجمات قصور في الخدمة بالنسبة للمستخدم عن طريق إستنفاد الموارد النادرة مثل كمية البيانات والذاكرة، ويمكن أيضاً أن تعطل العناصر المادية.

4- الإختراق:

ينطوي هذا النوع من المشاكل على إمكانية الوصول إلى النظام عن طريق إقتحام الإجراءات الأمنية للنظام أو عن طريق إستغلال نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية. وقد يهدف القائم بالإختراق إلى تحقيق ربح من وراء هذا الإختراق، أو قد يكون الإختراق بغرض التسلية، فإن كان الهدف هو تحقيق ربح فإن المخترق سيسعى إلى إختراق النظم الخاصة بمنظمات محددة ولمعلومات محددة، أما إذا كان الهدف هو مجرد التسلية فإن الإقتحام يتم لنظم وبيانات يسهل الوصول إليها ولا يتوفر لها وسائل الحماية الكافية.

5- الإفصاح عن المعلومات السرية:

يشير هذا النوع من المشاكل إلى الكشف عن معلومات لها طبيعتها السرية، مثل الخاصة بالعملاء، وبالتالي فإن حرص إدارة المؤسسة على سرية البيانات الخاصة بعملائها وموظفيها هو السبيل لمكافحة هذا النوع من المشاكل.

6- سرقة المعلومات:

تتعلق هذه المشاكل بسرقة المعلومات والبيانات واذان القيمة الخاصة بالمؤسسة، من أمثلتها خطط التسويق والحملات الإعلانية وأسرار المهنة وبيانات البحوث والتطوير للمنتجات الجديدة وقوائم العملاء، ومن شأن هذا النوع من السرقات للبيانات والمعلومات أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للمؤسسة.

7- تشويه (إفساد) الموقع على شبكة الإنترنت:

يتم في هذا النوع من المشاكل إجراء تعديلات على الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت بهدف توصيل رسالة ما، أو السخرية من المؤسسة، أو ترك علامة ما على الموقع.

8- الإبتزاز:

يأتي هذا النوع من المشاكل، نتيجة لنجاح أحد الأشخاص في سرقة المعلومات من أحد المنظمات، أو قدرته على إعاقة نظم المعلومات بالمؤسسة وتعطيلها ويصبح مرتكب تلك الجريمة في موقع، يمكنه تهديد المؤسسة بكشف تلك المعلومات التي في حوزته أو تعطيل النظام بها في حالة عدم تحقيق مطالبه.

ثالثا: المشاكل المتعلقة بالأجهزة.

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالأجهزة، وتتمثل في التقادم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسوب وارتفاع تكاليف أجهزة الحاسوب مما يدعو إلى الحاجة إلى استثمارات مالية عالية، وعدم مراعاة الدقة في تشغيل أجهزة الحاسب، كما أن تعطل أو تلف الأجهزة يؤدي إلى تلف أو فقدان المعلومات التي تحويها¹.

رابعا: مشاكل متعلقة بأنظمة التشغيل.

وتتمثل في أخطاء التصميم والتطبيق ومشاكل في بناء وصيانة النظام، والاختراق المقصود الذي يؤدي إلى تغييرات لأنظمة التشغيل يمكن أن يكون لها جمعيا تأثيرات غير مستحبة على أنظمة التطبيقات، حيث إن مثل هذه العيوب في أنظمة التشغيل من صعب إكتشافها².

¹ أحمد حلمي جمعة وآخرون، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 227.

² نفس المرجع السابق، ص: 227.

المطلب الثالث: متطلبات وإجراءات الحد من المشاكل الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي.

إن معرفة المشاكل المحتملة التي يمكن أن تواجه نظم المعلومات الحاسوبية أثناء عملية الرقابة تمثل الخطوة الأولى باتجاه وضع خطط الحماية اللازمة، وتعتبر عملية الحماية من المهام الصعبة والمعقدة والتي تتطلب من إدارة نظم المعلومات الجهد والوقت الكثير.

ومن تلك الإجراءات ما يلي:

1- الوقاية ومنع حدوث الأخطار.

يقصد بها العمل على منع حدوث الأخطار من منطلق الوقاية خير من العلاج فمثلاً تمنع وسائل الرقابة المصممة على حدوث الأخطار، بل تساعد في سرعة إكتشاف المحاولات التي تهدف إلى مهاجمة أو اختراق نظم المعلومات الحاسوبية.

2- الإكتشاف.

يقصد بها إكتشاف نقاط الضعف والمشاكل التي قد تسبب في حدوث عطل أثناء تنفيذ نظم المعلومات الحاسوبية، ويمكن استخدام برمجيات خاصة لتشخيص المشكلات والمساعدة في إكتشافها.

3- التقليل.

يقصد بها الأخطار إلى أدنى حد عند حدوث عطل في نظم المعلومات الحاسوبية ويمكن تحقيق ذلك خلال تشغيل نظم بديلة يتم إستخدامها مؤقتاً، لحين تصحيح العطل وإسترداد النظام.

4- الإسترداد.

هي وضع خطة لإسترداد النظام في حالة حدوث الأخطار بأقصى سرعة ممكنة، وذلك من خلال إكتشاف مسبب العطل وإستبداله.

5- الإصلاح.

يقصد بها إصلاح النظام في حالة العطل وإعادة تشغيله وتحسين إجراءات الحماية¹.

¹ إبراهيم أحمد الصعيدي، "الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد 01، القاهرة، 1986، ص ص: 133-134.

كما يمكن إضافة إجراءات أخرى للحد من المشاكل الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي¹.

6- إستخدام مفهوم العزل والفصل في النظام.

التأكد من أن النظام المطبق لا يسمح لأي فرد فيه أن يتحكم في عمليات النظام بأكملها أو التحكم في الأنظمة الفرعية المكونة له، وهو ما يطلق عليه في هذا المجال العزل أو الفصل في مجال الأنظمة الإلكترونية، وبالتالي يجب الفصل بين المشغلين، المبرمجين، محلي الأنظمة، وبالتالي يجب الفصل بين المشغلين، المبرمجين، محلي الأنظمة، مستخدمي النظام، والأجهزة التي يمكن تحقيق الرقابة السلمية على كافة العاملين والأجهزة.

7- وضع ضوابط التمييز للمتعاملين مع النظام.

التأكد من وضع ضوابط والإجراءات اللازمة للتمييز بين المستخدمين المصرح لهم رسمياً التعامل مع النظام الإلكتروني، بين هؤلاء المستخدمين الغير المصرح لهم رسمياً بذلك بإستخدام كود خاص، أو كلمات سر، أو إعطاء مفاتيح خاصة لمستخدمي النظام، أو منحهم شارات خاصة، أو إستخدام طريقة أخرى ويطلق على تلك الإجراءات مصطلح التحقق أو التصرف في مجال الأنظمة الإلكترونية.

8- تحديد حقوق مستخدمي النظام.

التأكد من الحقوق الممنوحة لمستخدمي النظام الإلكتروني وحدود تلك الحقوق وتحديد الفئات المصرح لها، بالإستخدام وطريقة إستخدام الرموز وبرمجة النظام الإلكتروني ببرامج للتأكد من حدود الاتصال المصرح بها لكل مستخدم، بجانب التأكد من إستخدام النظام هو الشخص المسموح له بذلك فعلاً كما أن عملية الرقابة والملاحظة المستمرة للحاسب الآلي أمر ضروري لتوفير إجراءات السلامة والأمن.

9- الإجراءات الوقائية للحماية من الفيروسات.

إن التطورات الحاصلة في مجال برامج الفيروسات جعلت من الصعوبة إيجاد طريقة مضمونة بدرجة كبيرة للوقاية من الفيروسات ولكن هناك بعض الفعالة التي يمكن إتباعها للحماية وهي:
- تركيب برنامج مضاد لفيروسات ملائم لنظام التشغيل المستخدم في جهاز الحاسب، ويفضل أن يكون نسخة أصلية للإستفادة من الدعم الفني للمؤسسات التي يتم شراء البرامج المضادة منها.

¹ Harris B,A. Hunt, "Firewall certification- computers and security", Pub lisher, Elsevier, Vol 18, N02, USA, 1999, P P: 165-166.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

- عدم وضع برنامج جديد على جهاز الحاسب إلا قبل إختباره والتأكد من خلوه من الفيروسات بواسطة برنامج مضاد للفيروسات.

- عدم إستقبال أية ملفات من أفراد مجهولي الهوية.

- عمل نسخة إحتياطية من الملفات الهامة وحفظها في مكان آمن.

- التأكد من نظافة أقراص الليزر التي يحمل منها نظام التشغيل الخاص بجهاز الحاسب هذه الأساليب إضافة إلى العديد منها التي يمكن إتباعها من شأنها أن تساهم في ضمان حماية أجهزة الحاسب ولكن يجب أن نضع نصب أينا ولا نتصور أن وجود برنامج مضاد لفيروسات محدث دائما في أجهزة الحاسب يعني أننا في مأمن من الفيروسات، كما أن أي مشكلة في الأجهزة لا تعني دائما أن هناك فيروسا لذا يجب تحديد سبب المشكلة ومحاولة إيجاد العلاج لها.

10- إنشاء محيط آمن (جدار النار).

وهو عبارة عن مجموعة من برامج مترابطة تحيط بنظام المؤسسة وهو مصمم لكي يمنع مخترقي الحاسب من الدخول على شبكات الحاسب الآلي أو الشخصي كما يمنعهم من الإطلاع على البيانات السرية، ويمنعهم من إتلاف الملفات والأنظمة الموجودة على هذه الحسابات، والجدار الناري إما أن يصمم له برنامج وتطبيقات خصصت لذلك أو قد يكون نظام يجمع بين البرامج والأجهزة الإلكترونية في نظام متكامل، والهدف الأساسي لجدار النار هو مراقبة وتنبه مدير النظام ليعرف وقت ومصدر محاولات الدخول للشبكة.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي.

إن أساليب الرقابة الداخلية إلى قسمين: أساليب الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، فبالنسبة للرقابة الإدارية أساليبها الرقابية لا تختلف سواء إتبعته المؤسسة النظام اليدوي أو النظام الإلكتروني لمعالجة البيانات حيث يتم تنفيذ أساليب الرقابة الإدارية من خلال السياسات التنظيمية للمؤسسة والهيكل التنظيمي للإختصاصات وتوصيف الوظائف ولوائح الإجراءات وهي تمثل إطار العمل الذي تنتهجه المؤسسة في إدارة أعمالها، أما بالنسبة لأساليب الرقابة المحاسبية تختلف سواء كان النظام اليدوي أو النظام الإلكتروني لأن تكنولوجيا المعلومات أدت إلى إحداث بعض التغيير في معالجة البيانات.

المطلب الأول: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية لنظام المعلومات المحاسبي.

ضمن قائمة aicpa قامت المعايير المهنية التي أصدرها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين معايير المراجعة رقم 01 بالترقية بين الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، فالأولى خطة المشروع المتعلقة بتشغيل القرار وتؤدي إلى

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

وجود السلطات الإدارية عن العمليات مثل تقارير الأداء، أما الثانية فهي خطة المشروع وإجراءاته وقيوده المتعلقة بالمحافظة على الأصول والثقة في اليود المالية لذلك فهي تحتاج إلى دراسة وتقييم أكثر مما تحتاجه عناصر الرقابة الإدارية¹.

إن أهم ما تركز عليه الرقابة المحاسبية يدويا هي الأساس النظري للفرقة بين إختبارات التطابق وإختبارات التحقيق، فالأولى تترك مسارا من الدليل المستندي داخل المؤسسة ولكنها لا تشمل تنفيذ العمليات مثل الدليل المستندي داخل المؤسسة ولكنها لا تشمل تنفيذ العمليات مثل التوقيع المزدوج على الشيك، إلغاء فواتير المورد. أما الثانية فهي إجراءات الرقابة المحاسبية التي تحتاج إلى فصل مناسب إلى الواجبات أو وجود قيود محاسبية أو إجراءات أساسية مثل: فحص ودیعة النقود، وقيود النقدية وجود مستندات شحن مرقمة من قبل.

تشمل إختبارات التطابق الإجراءات الرقابية في المعالجة اليدوية على السؤال والملاحظة، أما إختبارات التحقق فتزود دليل على صحة ومناسبة الأرصدة الموجودة بالقوائم المالية والعمليات التي تساند هذه الأرصدة مثل تسوية أرصدة البنك والحصول على مصادقة مكتوبة لأرصدة حسابات المقبوضات من الزبون مباشرة وفحص المستندات المؤيدة للإضافات على حسابات الأصول، ويتم كذلك يدويا ضمن إختبارات التحقق، الفحص والتحليل للمعلومات المالية، إذ تشمل دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات لتحديد التذبذبات التي لم تكن متوقعة أو أي عناصر أخرى غير عادية كمقارنة أرصدة الحسابات مع أرصدة الفترات السابقة مع الأرصدة المخططة لنفس الفترة، ومقارنة النسب المالية مع النسب المالية للفترات السابقة لمتوسط الصناعة.

كما يمكن التزويد يدويا بالدليل إلى أن المبالغ المفصح عنها بالقوائم المالية صحيحة عن طريق إختبارات الهدف منها مقارنة المبالغ الموجودة والمستندات مع معلومات أخرى وإعداد خطابات الهدف منها مقارنة المبالغ الموجودة والمستندات مع معلومات أخرى وإعداد خطابات المصادقات المرسله للزبائن والتي تحوي أرصدة حسابات مقبوضاتهم².

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي.

لا تختلف إجراءات الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي عنها في ظل المعالجة اليدوية، ولكن الإختلاف ينحصر في طريقة وتنفيذ هذه الإجراءات والمكونات، لذا فإن الإجراءات الرقابية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي أكثر أهمية عن تلك المتبعة في المعالجة اليدوية.

¹ ثناء علي القباني، "الرقابة المحاسبية بين النظامين اليدوي والالكتروني"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 14.

² ثناء علي القباني، "مرجع سبق ذكره"، ص: 15.

كما يمكن تقسيم هذه الإجراءات.

أولاً: إجراءات الرقابة العامة.

وتعرف الرقابة العامة بأنها: "الرقابة ذات الآثار الحافزة، بمعنى إذا كانت ضعيفة أو غير موجودة فإنها ستوقف آثار رقابة التطبيق، وقد لا يكون المراجع قادراً على الإعتماد على أي من نوعي الرقابة، وهي رقابة مانعة في طبيعتها، حيث يعني وجودها للوقاية من حدوث الأخطاء، وتهتم هذه الإجراءات بالهيكل العام لقسم المعالجة الإلكترونية للبيانات، وعلاقته بالأقسام الأخرى.

لذا فإن الإعداد الجيد لإجراءات الرقابة العامة في ظل استخدام الحاسب الآلي يؤثر فعالية أداء وظائف نظام المعلومات، بما يضمن معالجة البيانات في بيئة مراقبة¹.

ولتحقيق الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي أن تشمل الرقابة العامة على

ما يلي:

1- الرقابة التنظيمية:

هي تلك الرقابة التي تهتم بتقسيم المهام داخل وخارج قسم المعالجة الإلكترونية للبيانات، وذلك بهدف تدنية الأخطاء والمخالفات في ظل استخدام هذه النظم، وتقوم الرقابة التنظيمية على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تسملها المنظمة، وتحدد إختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذلك توضيح التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية².

كما تتضمن الرقابة التنظيمية لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الآلي للإجراءات التالية:

1-1- فصل قسم معالجة البيانات إلكترونياً عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسب.

إن إدارة معالجة البيانات إلكترونياً هي إدارة خدمية تقوم بتلبية إحتياجات كافة الإدارات الوظيفية الأخرى في المؤسسة، وبالتالي يجب أن تكون هذه الإدارة مستقلة عن الإدارات الوظيفية الأخرى، ويفضل أن يكون مدير إدارة المعالجة الإلكترونية للبيانات مسؤولاً مباشرة أمام رئيس مجلس إدارة المؤسسة، كما يجب أن يكون قسم المعالجة تابعاً للإدارة العليا، مما يضمن دعماً كافياً وإدارة فعالة³.

¹ فتحى رزق السوافيري وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 365.

² نفس المرجع السابق، ص: 365

³ نفس المرجع السابق، ص: 366

1-2 - الفصل التام للمهام بين العاملين في قسم المعالجة الإلكترونية للبيانات:

إن إدارة الحاسب الآلي هي الوحدة الإدارية المسؤولة عن معالجة البيانات وإستخراج النتائج المطلوبة، وتنبع أهمية هذه الإدارة من أجل ضمان سلامة البيانات المحاسبية، لذلك ينبغي تنظيم هذه الإدارة بصورة مناسبة توضح مراكز السلطة والمسؤولية وحدود إختصاص كل مركز وظيفي، وبالتالي فإنه لا يوجد شكل واحد لتنظيم إدارة الحاسب الآلي، بل يتوقف ذلك على حجم المشروع¹.

ولتحقيق مبدأ الفصل بين الوظائف في قسم المعالجة الإلكترونية للبيانات يجب عرض أهم هذه الوظائف كما يلي²:

1-2-1-1 محلل النظم:

يقوم بالإشراف على برمجة النظم ويتولى تطوير قدرة النظام لتستوعب حاجات المؤسسة.

1-2-2-1 المبرمج:

وهو مسؤول عن تصميم البرامج وكتابتها، طبقاً لتعليمات محلل النظم.

1-2-3-1 مشغل الجهاز:

وهو الشخص الذي يقوم بتشغيل الأجهزة وتزويدها بوسائط التخزين المناسبة التي تحتوي على الملفات الضرورية لعمليات المعالجة.

1-2-4-1 موظف إدخال البيانات:

يقوم بوضع البيانات في شكل مقروء من قبل الحاسب.

1-2-5-1 موظف الرقابة على البيانات:

يقارن الجاميع الرقابية المعدة يدويا مع الجاميع التي يعدها الحاسب للتأكد من المدخلات كاملة وأن عمليات المعالجة تامة.

1-2-6-1 مسؤول المكتبة:

مهمته محافظة على المستندات ووسائط التخزين من الضياع والتلف.

¹ عبد الله خالد أمين، "علم التدقيق والحسابات الناحية، النظرية والعملية"، وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص: 303.

² نفس المرجع السابق، ص: 303.

3-1 - تناوب العاملين:

وذلك من خلال إجراء التنقلات الدورية، ومنح العاملين إجازات إجبارية، ويعد هذا إجراءات مفضلاً، حيث أن كل شخص سوف يقوم بفحص عمل من سبقه.

4-1 - التأمين ضد الخيانة:

حيث تعتبر أمانة وكفاءة العاملين من المقومات الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية، وهذا الأجراء يحقق للمشروع نوعاً من الإطمئنان، والتحقق من سجل جميع العاملين في الإدارة، كما يؤدي إلى منع الإختلاس ومنع سوء إستعمال الحاسب الإلكتروني.

2- إجراءات التوثيق ودراسة اعتماد والأنظمة والبرامج:

تتعلق هذه الإجراءات بثلاث نواحي:

- مساعدة الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات إلكترونياً بطريقة واضحة والتأكيد للإدارة بأن سياستها المرسومة يتم تنفيذها.

- إستخدام كل نظام له مواصفات مكتوبة، مع إختبار الأنظمة مع الإدارة المستخدمة.

- إعتقاد أي نظام جديد قبل تنفيذه من مدير إدارة معالجة البيانات ومن الإدارة ومن موظفي إدارة المستخدمين¹.

3- الضوابط الرقابية المدمجة في الأجهزة:

حققت التكنولوجيا الحديثة درجة كبيرة من الدقة في أجهزة الكمبيوتر، وأخذت هذه العوامل التي تساعد على الإعتقاد على دقة هذه الأجهزة الضوابط الرقابية المبنية في الجهاز نفسه بواسطة المؤسسة المنتجة والتي تهدف إلى إكتشاف أي خطأ في الجهاز.

ومن الضوابط الرقابية المعتادة في الأجهزة كما يلي²:

3-1- القراءة المزدوجة:

وفيها تتم قراءة بيانات المدخلات الموجودة على الأشرطة الممغنطة، أو البطاقات المثقوبة مرتين وتتم مقارنة القراءتين.

¹ خيضر، مصطفى عيسى، "المراجعة، المفاهيم والمعايير والاجراءات"، مطبع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط2، 1996، ص:283.

² نفس المرجع السابق، ص: 283

3-2- القراءة بعد الكتابة:

يقوم الحاسب الآلي بقراءة البيانات مرة أخرى بعد أن يكون قد تم تسجيلها في وحدة التخزين.

3-3- مراجعة الأجهزة:

وهي ضوابط رقابية توضع في دوائر الحاسب الآلي لمراجعة الدوائر أو الأجهزة لضمان أن تعمل بطريقة بطريقة صحيحة، وللقيام بالتصحيح التلقائي عند الضرورة.

4- الإجراءات الرقابية على الإنصال بالأجهزة وحماية المكلفات:

وذلك بعدم السماح بالدخول إلى مركز الكمبيوتر إلا للأشخاص المصرح لهم بذلك، وأن تكون هناك رقابة محكمة ليس على إدارة معالجة البيانات فقط بل حتى على المكتبة وطرق تخزين الملفات
ثانيا: الإجراءات الرقابية التطبيقية:

يهتم المراجع دائما بدقة السجلات المحاسبية ومدى الإعتماد عليها، ولذلك يجب فحص إجراءات الرقابة على العمليات والوظائف التي يقوم بها مركز الكمبيوتر في تسجيل العمليات المحاسبية بالدفاتر حتى يمكن الإعتماد على المعلومات التي تحتويها هذه السجلات، ويتم عادة تقسيم هذه إلى ثلاث مجموعات مرتبطة على النحو الآتي:

1- أساليب رقابة المدخلات:

تعتبر هذه الأساليب ذات أهمية عالية نظرا لأنها تمثل المرحلة التي غالبا ما يحدث فيها أخطاء الإثبات بالسجلات، وتصمم هذه الأساليب بهدف التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات التي يستلمها قسم معالجة إلى لغة الآلة وأنه تم العمليات والتحقق من صحة عددها فور إدخالها بأجهزة الكمبيوتر لمعالجتها كما تشمل هذه الأساليب على إجراءات رفض وتصحيح وإعادة إدخال بيانات سبق إدخالها خطأ¹.

2- إجراءات رقابة معالجة البيانات:

وتشتمل على كيفية تحويل المدخلات إلى المخرجات المطلوبة كما تهدف إلى المحافظة على الممتلكات والبيانات في الفترة الزمنية التي تبدأ بعد إدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي والقيام بعملية التدقيق والمراقبة إلى حين إستخراج النتائج.

وتهدف هذه الإجراءات التأكد بأنه تم معالجة المدخلات بواسطة الحاسب الآلي طبقا لعمليات المعالجة الصحيحة والخاصة بكل تطبيق محاسبي

¹ إسماعيل السيد، "نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 08.

معين، ونعني بذلك أنه تم معالجة كل عملية بعد إتمامها وأنه لم تعالج أي عمليات بدون الترخيص بها مسبقاً وأنه لم يغفل معالجة عمليات مصرح بها¹.

3- إجراءات رقابة المخرجات:

تهدف إلى التأكد من دقة النتائج وتوزيع المخرجات فقط على المختصين بالمؤسسة والمصرح لهم بالحصول على صورة منها².

ثالثاً: المقارنة بين المعالجة اليدوية والآلية للبيانات.

تختلف الكثير من النظم اليدوية، ويمكن ملاحظة جملة من الفروق نوجز أهمها في النقاط الآتية³:

- كل الإجراءات التي يؤديها عدة أفراد النظام اليدوي، يقوم بإتمامها شخص الواحد في نظام معالجة الآلية للبيانات، وعلى ذلك فإن الرقابة المبنية على فصل الوظائف والواجبات يعتمد عليها المراجع في النظام اليدوي لا تكون موجودة في المعالجة الآلية للبيانات، أما باقي عناصر فصل الواجبات مثل تلك المتعلقة بأنشطة تشغيل الحاسب الآلي فيجب إنتسابها إلى فرد معين.

- البيانات المخزنة على وسائل تخزين بشكل تقرأه الآلات بدلا من الشكل المرئي، هذه البيانات يمكن لأي فرد الوصول إليها أو إفسادها، كذاك نظراً لأن أفراد قليلين يقومون بمعالجة البيانات، فإن احتمال ملاحظة الأخطاء يكون أقل.

- يستطيع نظام المعالجة الآلية للبيانات إنتاج معلومات كثيرة تستخدمها الإدارة والمراجع في مهامه مثل المعلومات التحليلية.

- في النظام اليدوي يتم التصريح بالعمليات قبل تنفيذها وقيدها مثل الشيكات لسداد حسابات الدائنين، والديون المعدومة، أما في بيئة المعالجة الآلية للبيانات يتم تنفيذ وقيدها العمليات أوتوماتيكياً دون تصريح إداري واضح، فالإدارة تضمن على التصريح بأداء هذه العمليات عندما يقبل تصميم أحد نظم تشغيل البيانات إلكترونياً.

¹ وليام توماس أمرسون هنكي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 451.

² نفس المرجع السابق، ص: 452.

³ ثناء على القباني، "مرجع سبق ذكره"، ص: 221.

المطلب الثالث: دراسة عناصر الرقابة الداخلية في ظل المعالجة اليدوية والآلية لنظام المعلومات المحاسبي.

إن أهداف الرقابة الداخلية لا تتغير بسبب الإختلاف في طرق معالجة البيانات، وبالمثل لا تختلف معايير المراجعة المتعارف عليها بإختلاف في طرق البيانات، وبالمثل لا تختلف معايير المراجعة المتعارف عليها بإختلاف نظام المعلومات المحاسبي التي تستخدمه المؤسسة المعنية بالدراسة، لكنه رغم إختلاف بيئة النظم الإلكترونية عن بيئة النظم اليدوية، وبالتالي فإنه سيتم التناول في هذا المطلب العناصر الآتية:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية.

- إختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية العامة.

- إختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية التطبيقية.

أولاً: دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية (اليدوية والآلية).

دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية للمؤسسة يجب أن يشمل جميع الأنشطة اليدوية والآلية والإلكترونية المهمة والعلاقات المترابطة بين إدارة معالجة البيانات آليا والإدارة المستخدمة، وأهداف دراسة نظام الرقابة الداخلية في النظم الآلية والإلكترونية دراسة. هي نفس الأهداف في النظام اليدوي، فالدراسة هي عملية جمع معلومات تعتمد على القيام بإستفسارات واعية من موظفي العميل وعلى ملاحظة توزيع الأعمال وإجراءات المعالجة، والرجوع إلى الوثائق المكتوبة¹.

وفحص نظام المعلومات المحاسبي كمرحلة أولية للتقييم الشامل لنظام الرقابة الداخلية يهدف إلى تفهم العناصر التالية²:

- تدفق العمليات من خلال نظام المعلومات المحاسبي.

- نطاق إستخدام الحاسوب الآلي في كل تطبيق من التطبيقات المحاسبية العامة.

- الهيكل الأساسي لأساليب الرقابة المحاسبية بالمؤسسة.

ثانياً: إختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية العامة.

الغرض من إختبارات تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية هو إعطاء تأكيد معقول بأن إجراءات الرقابة المحاسبية يتم تنفيذها كما هي موضوعة.

¹ خيضر مصطفى عيسى، "مرجع سبق ذكره"، ص 284.

² وليام توماس، وأمرسون هنكي، "مرجع سبق ذكره"، ص: 461.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

وتتعلق إختبارات تنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية أساسا بالأسئلة الآتية:

- هل تم تنفيذ الإجراءات الرقابية الضرورية؟

- كيف تم تنفيذها؟

- من الذي قام بالتنفيذ؟

بالنسبة لإجراءات الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي، قد تترك دليلا مرئيا على أدائها مثل وجود يحتوي على أي تغيرات في البرامج لأي تطبيق من تطبيقات المعالجة الآلية للبيانات، وقد لا تترك أي أثر مرئي يعيد تنفيذ هذه الإجراءات وهنا يجب على المراجع إختبار هذه الإجراءات الرقابة للتأكد من عدم إحتوائها على أي عمليات غير مقبولة، أما بالنسبة للمعالجة اليدوية لنظام المعلومات المحاسبي لها مسار مستندي ونتائج مطبوعة، يمكن التحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة والتي يتم تنفيذها عادة عن طريق الملاحظة والإستفسار¹.

ثالثا: إختبارات تنفيذ الإجراءات الرقابية التطبيقية لنظام المعلومات المحاسبي.

يتم تنفيذ إجراءات الرقابة التطبيقية لنظام المعلومات المحاسبي من خلال ما يلي:

1- إختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية في ظل المعالجة اليدوية لنظام المعلومات المحاسبي:

في حالة وجود مسار مستندي يمكن الإعتماد عليه في شكل مستندات ونتائج مطبوعة، بحيث يمكن متابعة العمليات من مصادرها الأصلية إلى نهايتها، يمكن بسهولة إختبار وجود فعالية إجراءات الرقابة التطبيقية يدويا بدون إستخدام الحاسوب الآلي.

لقد أعتبر هذا الأسلوب لمراجعة الأنظمة المحاسبية اليدوية مناسبا وفعالا ومرفوعا فيه، لأنه يمكن للمراجع من الحصول على المستندات الأصلية وتشغيلها يدويا ثم يقوم بمقارنة النتائج التي توصل إليها بالمرجات².

2- إختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية في ظل المعالجة الآلية لنظام المعلومات المحاسبي :

يتطلب إستخدام الحاسوب الآلي في المراجعة ضرورة وجود برامج وهذه البرامج إما أن تكون خاصة بالمؤسسة أو بالمراجع أو يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية، يقوم هذا الأسلوب على العناصر الأساسية الآتية:

- فحص البيانات المصدرية.

- تحديد كيفية تحويل البيانات إلى شكل تقرأه الآلات.

¹ خيضر مصطفى عيسى ، "مرجع سبق ذكره"، ص ص: 286-287.

² نفس المرجع السابق، ص: 288.

- تحديد الملفات الرئيسية المستخدمة.

- تحديد كيفية تصحيح الأخطاء بالنظام¹.

كذلك يستطيع المراجع استخدام خرائط تدفق تفصيلية لتحديد عناصر رقابة معينة، هذا بالإضافة إلى المناقشة مع محلل النظام ومبرمجي الحاسوب الآلي والمستخدمين ومشغليه، لأن المناقشة تكون مفيدة ومن الأسئلة الممكن توجيهها في عملية الفحص:

- هل يوجد فصل بين وظائف البرمجة وعمليات الحاسوب الآلي.

- هل يتم على إختبار دوري للبرامج عن طريق المجموعة الرقابية أو مجموعة المراجعة الداخلية؟

- هل يسمح للمبرمجين أو مشغلي الآلات بتصحيح أخطاء المدخلات أو تسوية المجاميع الرقابية؟

- هل تتوفر رقابة على عملية الوصول إلى ملفات البيانات².

المطلب الرابع: الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام الحاسوب الآلي.

يتضمن نظام الرقابة الداخلية على ثلاثة نظم فرعية تتمثل في كل من الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية، والرقابة التشغيلية ولكل نظام من هذه النظم الفرعية هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية وتتكامل هذه النظم الفرعية لتحقيق هدف عام وهو الحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات المالية.

أولاً: الرقابة الإدارية في ظل المعالجة الآلية للبيانات: لا بد لها من:

1- الرقابة التنظيمية:

وتقوم على وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد الإدارات والأقسام التي تشملها المؤسسة وتحدد اختصاصات وواجبات ومسؤوليات كل إدارة أو قسم، وكذلك توضح التفويض المناسب للمسؤوليات الوظيفية، بحيث تتضمن الإجراءات الآتية.

- فصل قسم المعالجة الآتية للبيانات عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسوب الآلي، حيث تكون هذه

الأخيرة مسؤولة عن ما يحدث من أخطاء ومخالفات خارج قسم المعالجة مثل نسيان بيانات عمليات ما.

- فصل المهام بين العاملين في قسم المعالجة للبيانات مثل محلي النظم ومعدي البرامج.

¹ ثناء علي القباني، "مرجع سبق ذكره"، ص: 302.

² نفس المرجع السابق، ص: 308.

- فصل المهام داخل الأقسام المستفيدة حيث يؤدي ذلك إلى تدنية احتمال وجود أخطاء ومخالفات¹.

2- الرقابة على إعداد وتوثيق نظام المعلومات المحاسبي:

هي مجموعة من الإجراءات الرقابية الواجب إتباعها عند وضع نظم جديدة، وإختبار وتعديل البرامج، حيث تساعد هذه الإجراءات في تسهيل عملية الرقابة للمراجع باعتبارها سندا كافيا للمراجعة. وتتناول الرقابة على إعداد وتوثيق النظام ما يلي:

1-2 - الرقابة على إعداد النظام:

تهدف الرقابة على إعداد النظام إلى بناء نظام يتضمن إجراءات الرقابة الكافية على تطبيقات الحاسوب، ويعمل بما يتفق مع مواصفات التشغيل المعيارية، ويمكن إختباره ومراجعته بصورة مرضية، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي²:

- وجود إجراءات معيارية مكتوبة لأغراض تخطيط، إعداد وتجهيز النظام، حيث تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة القدرة على الفحص والتقييم المستمرين لإجراءات الرقابة أثناء مرحلة إعداد النظام وبعد تشغيله.

- إشترك كل من المراجع الداخلي والخارجي، والمستفيدين الداخليين وأفراد قسم المحاسبة في عملية إعداد النظام.

- الفحص المستمر للأعمال التي تم إنجازها أثناء عملية إعداد النظام، والتحقق من وجود الإجراءات الرقابية الكافية بالنظام.

- التصديق النهائي على النظام الجديد من الإدارة والمستفيدين الداخليين وأفراد المعالجة الآلية للبيانات، وذلك قبل البدء في تجهيز ووضع موضع التشغيل، حيث أن هذا الإجراء يقدم نهائيا على جودة إجراءات الرقابة على تطبيقات النظام والتأكد من أن كافة الأخطاء تم تصحيحها.

- إجراء الإختبار المبدئي للنظام، وذلك للتحقق من مدى تلبية لإحتياجات المستفيدين وإمكانية مراجعته.

- الرقابة الكافية على عملية التحويل من النظام القديم إلى النظام الجديد وذلك لتجنب فقدان البيانات أو إساءة معالجتها نتيجة للفشل في إزالة أسباب الإختلاف بين النظامين.

- التأكد من التخطيط الجيد للنظام، وذلك من حيث تحديد أهدافه ومجاله، وفحص تسهيلاته الإقتصادية والتشغيلية والفنية.

- التأكد على توثيق عملية إعداد النظام، وذلك لما لها من دور في صنع وإكتشاف وتصحيح الأخطاء.

¹ فتحي رزق السوافيري، "مرجع سبق ذكره"، ص: 364.

² أحمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص:

2-2- الرقابة على توثيق النظام:

هي عبارة عن تسجيل لطريقة تدفق المعلومات خلال النظام ابتداء من المدخلات وإنهاء بالمخرجات، وتوثيق للمعلومات التي تخص كل برنامج في النظام، والمعلومات التي تمكن مشغل الحاسب من تشغيل برامج الحاسوب.

ويخدم هذا التوثيق في عملية الرقابة لأنه يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات عن من المسؤول عن تشغيل النظام، وعن تحسين النظام، وعن تقييم النظام.

كما أن الرقابة على توثيق النظام، يمكن تقسيمها إلى خمس فئات في بيئة الحاسب الآلي¹.

2-2-1- توثيق الإجراءات:

وهي عبارة عن الخطة الرئيسية للنظام ككل، وتشمل العمليات التي يؤديها النظام، ومعايير التوثيق، معايير تحليل النظم، معايير كتابة البرامج، وإجراءات الاختبارات، إجراءات تسمية ومناولة الملفات، ومعايير تشغيل الحاسب، ومعايير الأمن وغيرها.

2-2-2- توثيق النظام:

وهي عبارة عن دليل المستخدم والذي يصف الغرض من النظام، وأن غياب هذا الدليل يؤدي إلى فقدان الثقة في توثيق النظام، وصعوبة فحصه والتصديق عليه.

كما أنه يحدد المسؤولية القيام بكل إجراء تشغيل وإجراء رقابة، وتحديد إجراءات تصحيح الأخطاء، وهي وثائق مهمة جدا لمحللي النظم وللمراجعين ولمستخدمي النظام.

2-2-3- توثيق البرامج:

ويتم ذلك من خلال إعداد خرائط تدفق البرامج، وتوصيف البرامج والهدف منها، شرح لشكل المدخلات والمخرجات الخاصة بكل برنامج والإجراءات الرقابية التي يتضمنها إعداد سجل بكافة التعديلات التي أدخلت على البرنامج يوضح إختبارها والتصريح بها وتاريخ بدء تنفيذها، كما ينبغي توفير دليل مكتوب (Manual) للبرامج يتم شراؤه مع البرامج، بهدف إرشاد المستخدم بشأن كيفية التعامل مع هذه البرامج.

¹ أحمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص: 377.

2-2-4- توثيق العمليات:

مثل دليل التشغيل الذي يستخدمه المسؤول عن تشغيل الحاسب والذي يتضمن تعليمات تشغيل البرامج، وملفات المدخلات، والمخرجات المطلوبة، ووحدات التخزين التي توجد عليها هذه الملفات، وإجراءات الإعداد للتشغيل، والإجراءات الواجب إتباعها عند وجود مشكلات في التشغيل، والزمن المقدر للتشغيل، وهي وثائق هامة جدا للمسؤولين عن تشغيل أجهزة النظام.

2-2-5- توثيق البيانات:

مثل قاموس البيانات والذي يحتوي على تعريف لكل مفردة أو عنصر من عناصر البيانات المستخدمة في النظام، كما يصف المنظور الكلي والجزئي للبيانات في نظام قاعدة البيانات وهي وثائق هامة جدا لإدارة قاعدة البيانات ويجب عدم السماح باستخدام هذه الوثائق إلا للشخص المسؤول فقط، فعلى سبيل المثال لا يسمح للمسؤول عن تشغيل الحاسب بالإطلاع على دليل تشغيل البرنامج، كما لا يسمح له أيضا بالإطلاع على قاموس البيانات.

3- الرقابة على تعديل وتطوير النظام:

إن أهم الإجراءات الرقابية عند تعديل أو تطوير البرنامج هي أن يتم توضيح التعديل المقترح وأن يرفع هذا التعديل بمذكرة رسمية إلى مدير قسم الحاسب، وأن تتم مراجعة هذا التعديل من قبل شخص آخر غير الذي قام بالتعديل، أن يتم التعديل المقترح من المرشحين فقط وأن لا يشترك في ذلك التعديل أي شخص آخر، ويشير إلى أنه يجب أن نحفظ كافة الأوراق الخاصة بهذا التعديل والكشوفات المطبوعة بعد التعديل في ملف خاص بالبرنامج¹.

4- الرقابة على أمن النظم:

يمكن التغلب على معظم مخالفات الحسابات من خلال التخطيط الإداري الجيد لأمن النظم وكذا حماية تجهيزاته وبرامجه للوصول إلى أقصى منافع ممكنة من النظام².

ثانيا: الرقابة التشغيلية:

لكي تحقق الرقابة التشغيلية أهدافها في ظل النظم الآتية يجب أن تتضمن الإجراءات التالية:

¹ الكخن دلال خليل، "الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقها على البنك المركزي الأردني"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1988، ص: 48.

² أحمد حسين علي حسين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 377.

1- الرقابة على الأجهزة والبرامج:

إن الرقابة على الأجهزة والبرامج هدفها إكتشاف أي عطل في النظام والتقرير عنه، وعادة ما تكون هذه الرقابة موجودة في أصل الجهاز ولا تحتاج إلى أوامر في البرامج للقيام بها وتختلف إجراءات الرقابة على الأجهزة والبرامج من جهاز لآخر حسب نوع وطرز الجهاز نفسه¹.

كما أن الرقابة على الأجهزة والبرامج تتضمن مجموعة من الإجراءات الرقابية الآتية:

1-1- التشغيل المزدوج:

وفيها يقوم الجهاز بتشغيل بيانات معينة مرتين، ثم مقارنة تشغيل هاتين المرتين للتأكد من صحتها².

1-2- الفحص الذاتي:

والمقصود أن يقوم الجهاز الإلكتروني من تلقاء نفسه أو عن طريق استخدام برنامج خاص بالتأكد من أن جميع أجزائه تعمل طبقا لما هو مقرر لها³.

1-3- إختبار القراءة بعد الكتابة:

وهي عملية قراءة الأصل مرة أخرى أن تم كتابته على وحدة التخزين ثم مقارنة القراءة مع الكتابة للتأكد من دقة ما تم كتابته على وحدة التخزين⁴.

1-4- إختبار القراءة المزدوجة:

بمعنى قراءة المدخلات مرتين للتأكد من دقة قراءة البيانات⁵.

2- الرقابة على أمن النظام:

يتوقف الإعتماد على البيانات التي يقدمها نظام التشغيل إلى حد كبير على مدى كفاية إجراءات الرقابة على أمن النظام (الأجهزة والبيانات)، حيث أن إجراءات الرقابة على أمن النظام تؤثر على في غيرها من إجراءات الرقابة، فضعف الرقابة على أمن النظام يؤدي إلى التشغيل غير المصرح به للعمليات، وعدم دقة تقارير وسجلات البيانات، وفقدان الأصول والبيانات الهامة، وإنتهاك سرية البيانات، لذلك يجب أن يقوم نظام المعلومات المحاسبية،

¹ الذنبيات علي عبد القادر، "تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية"، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 313.

² أحمد حسين علي حسين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 378.

³ حسين القاضي، "مراجعة الحسابات والاجراءات"، الناشر مكتبة الزهران، عمان، الأردن، 1997، ص: 14.

⁴ نفس المرجع السابق، ص: 14.

⁵ الذنبيات علي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 314.

الإلكترونية على حماية ملفات البيانات والبرامج من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، وترجع أهمية ذلك إلى أن ملفات البيانات والبرامج من الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، وترجع أهمية ذلك على أن ملفات الحاسب الإلكتروني غير قابلة للقراءة بواسطة الإنسان وبالتالي يجب إنشاء أساليب الرقابة اللازمة لضمان إمكانية قراءة الملفات عند اللزوم، وقد يؤدي إنقطاع التيار الكهربائي، أو سقوط أسطوانة على الأرض إلى ضياع وفقدان البيانات، وقد تتضمن البيانات المخزنة بالسرية ومن ثم يجب حمايتها من سوء الإستخدام، كما أن عملية إنشاء ملفات البيانات مكلفة للغاية ولذلك من الأفضل إتباع أساليب وقائية تحمي تلك الملفات من الضياع وسوء الإستخدام¹.

وتقسم الرقابة على أمن النظام إلى²:

2-1-1- الرقابة على أمن الأجهزة:

هي عبارة عن إجراءات الأمن الخاصة بالمحافظة على الوجود المادي للأجزاء المادية للحاسب والتجهيزات الخاصة به.

ومن إجراءات الرقابة على أمن الأجهزة هي كالآتي:

2-1-1-1- حماية الوجود:

وهي الإجراءات الخاصة بالتحكم في الأجهزة والحماية من الظروف البيئية في مكان تواجد نظام الحاسب، فيجب أن يكون في غرفة الحاسب مكيفات هواء، وخافض للرطوبة، ومكتشف الدخان، وجرس الحريق، بالإضافة إلى أن يكون المبنى مجهزا أصلا ضد أخطار الحريق والمياه والكوارث الطبيعية.

2-1-1-2- تقييد عملية الوصول للأجهزة:

بمعنى أن لا يصل إلى تجهيزات الحاسب إلا الأشخاص المسموح لهم فقط مثل مشغلي الحاسب، والمشرفين، والعاملين في مكتبة الحاسب، ولا يسمح للمحاسبين والمراجعين ومحليي النظم بالتواجد في غرفة الحاسب، وفي الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك الغرض: أبواب مغلقة لغرفة الحاسب ووضع حراسة عند النقاط الإستراتيجية، ووجود مراقبة تلفزيونية، بطاقات شخصية ممغنطة لفتح أبواب غرفة الحاسب.

¹ لطفي ليلي، "أثر إستخدام النظم الإلكترونية في المراجعة على كفاءة الأداء المهني للمراجع"، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 13، 1997، ص: 25

² أحمد حسين علي حسين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 383.

2-2 - الرقابة على أمن البيانات والملفات:

تهدف هذه الرقابة إلى المحافظة على سلامة وخصوصية البيانات داخل نظام الحاسب من الفساد أو الوصول غير المسموح به لهذه البيانات، وأهم إجراءات تنفيذها هي:

2-2-1- أرشيف البيانات:

وهو تسجيل حربي لما يحدث للبيانات داخل النظام، نوع البيانات، الملفات، من الذي إستخدمها، وحدات التخزين وقت الإستخدام، فتقوم مجموعة الرقابة في قسم المخرجات، كما يتم تسجيل الأخطاء والحالات غير العادية في قائمة الأخطاء أو التقارير الاستثنائية، وفي النهاية يتم تسجيل العمليات التي تم تشغيلها في اليوميات أو في أرشيف العمليات.

وتفيد هذه السجلات في الأرشيف كمسار للمراجعة وكأدلة إثبات يمكن الرجوع إليها للتحقق في سير العمل في النظام والتحقق من فعالية النظام المطبق للرقابة.

2-2-2 - حماية الملفات:

هي وسائل تستخدم لحماية محتويات الملفات من التسجيل عليها وبالتالي إتلافها ومن أمثلة ذلك الأسطوانة المغنطة والتي توضح محتويات هذه الشرائط أو الأسطوانات وبالتالي تمنع الكتابة عليها عن طريق الخطأ المتعمد أو غير المتعمد.

2-2-3 - تقييد عملية الوصول للبيانات:

وذلك هدف منع أي شخص غير مصرح له بالوصول إلى البيانات عن طريق الحواجز أو العوائق أمام هذا الوصول غير المشروع للبيانات سواء من داخل المنشأة أو من خارجها ومن أهم إجراءات عدم الوصول للبيانات هي: التشفير، العزل، تقييد الاستخدام.

2-2-4 - إستعادة البيانات:

فقد يحدث لسبب أو لآخر فقدان وضياع البيانات مثل الخطأ في التشغيل أو عطل مفاجئ في الأجهزة، أو تلف في وحدات التخزين ففي هذه الحالة يجب أن توجد وسيلة لإستعادة هذه البيانات، لهذا يجب الإحتفاظ دائماً بنسخة إحتياطية من ملفات البيانات، والبرامج، وقواعد البيانات، والوثائق، ويجب الإحتفاظ بهذه النسخة في مكان بعيد وآمن عن مكان نظام الحاسب.

ثالثا: الرقابة المحاسبية في ظل المعالجة الآلية للبيانات:

لكي تتحقق الرقابة المحاسبية أهدافها في ظل نظم التشغيل الآلي للبيانات ينبغي أن تتضمن الإجراءات الآتية:

1- إجراءات الرقابة على إعداد البيانات المحاسبية:

وتهدف الرقابة المحاسبية على إعداد البيانات إلى التحقق من دقة البيانات قبل إدخالها لنظام الحاسوب الآلي، وذلك العمل على منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها، أو الرقابة على تصحيحها وتدنية خسائرها ومن بين هذه الإجراءات:

- ترقيم المستندات الأصلية حيث يؤدي هذا الإجراء إلى تدنية احتمال تشغيل العمليات غير المصرح بها.
- إجراءات الفحص اليدوي للبيانات وذلك قبل تحويلها لقسم المعالجة الآلية للبيانات.
- تصميم سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء والمخالفات في المستندات الأصلية وتصحيحها ويتكون سند المراجعة من نسخة يدوية¹.

2- إجراءات اختبار الرقابة على المدخلات:

في الإجراءات التي تهدف إلى التأكد من تسجيل كل العمليات، وأن هذه العمليات مصرح بها وكاملة ودقيقة، وأن كل الأخطاء المحتملة قد تم إكتشافها قبل عملية المعالجة².
ومن أهم إجراءات الرقابة على المدخلات ما يلي³:

- استخدام المجاميع المالية وذلك بمطابقة مجموع الحركات التي يتم إدخالها مع الإجمالي، مثل مطابقة مجموع قيم فواتير المشتريات التي تم إدخالها كمجموعة واحدة مع مجموعتها الذي تم استخراجها يدويا.
- التحقق من التسلسل الرقمي، مثل التحقق من مدى قبول الجهاز لأرقام فواتير تخالف التسلسل التصاعدي المنتظم.
- التأكد من التوقيعات على مستندات الإدخال، ويعتبر ذلك عمل رقابي على عدم تجاوز الصلاحيات والواجبات المحددة.
- التأكد من إستلام كافة مدخلات النظام، مما يضمن لنا عدم إهمال أو إسقاط أي بيانات.

¹ فتحني رزق السوافيري وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص: 391.

² أحمد حسين علي حسين، "مرجع سبق ذكره"، ص: 387.

³ الذنيبات علي عبد القادر، "مرجع سبق ذكره"، ص: 315.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

- التحقق من صياغة المستندات الأصلية في صورة يمكن للحاسوب الآلي قراءتها وذلك على أسطوانات وأشرطة مضغوطة وغيرها من وسائط التخزين.
- التحقق من أن المستندات الأصلية التي وقعت بها أخطاء أو مخالفات قد تمت إعادتها إلى القسم المستفيد وأنه قد تم تصحيحها وإعادة تسليمها.
- تصميم سند جيد للمراجعة يمكن تتبع العمليات المرفوضة لوجود أخطاء أو وقوع مخالفات بها وتصحيحها.

3- إجراءات إختبار الرقابة على معالجة البيانات المحاسبية:

تعتبر الرقابة على التشغيل من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المؤسسة تتعرض لخسائر كبيرة ونتيجة التشغيل غير الصحيح، وصعوبة إكتشاف الفشل والانحرافات، ولهذا يجب التأكد أن جميع إجراءات التشغيل الموضوعية من قبل الإدارة قد تم تطبيقها بصورة كاملة، والتأكد من المعلومات التي تم تشغيلها صحيحة وسجلت في الوقت المناسب وكاملة ومخولة من السلطة المسؤولة ولهذا فإن الأخطاء الموجودة فهي إما أخطاء في المدخلات، أو نتيجة أخطاء فنية في وحدة التشغيل¹.

- كما توجد مجموعة من الإجراءات الرقابية التي يمكن تطبيقها على عمليات التشغيل بهدف منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها والرقابة على تصحيحها ومن بين هذه الإجراءات²:
- التأكد من أن البرنامج لعملية المعالجة هو البرنامج الذي تم إستدعائه.
 - التأكد من أن الملفات التي يجب معالجتها هي الملفات التي تمت عليها المعالجة.
 - وجود ضوابط رقابية في البرنامج تمنع حدوث الأخطاء أثناء عملية المعالجة.
 - تزويد برامج المعالجة بوظائف تمكن من تسجيل أي محاولة للتدخل في عملية البرنامج أثناء عملية المعالجة.
 - تزويد برنامج المعالجة بإجراءات التحقق من هوية المستخدم من خلال كلمة السر.
 - عدم قبول المدخلات إلا إذا كانت تامة، بمعنى أي نقص في البيانات المستند المدخل يجعل هذه العملية غير قابلة للمعالجة.
 - إجراءات مقارنة بين الملفات المختلفة مثل البيانات الواردة فاتورة يجب أن تتطابق مع بيانات ملف أوامر الشراء.

¹ هادي التميمي، "مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، مركز كحلوت للكتب، عمان، الأردن، 1998، ص: 163-164.

² عبد الرزاق محمد قاسم، "مرجع سبق ذكره"، ص: 399.

4- إجراءات اختبار الرقابة على المخرجات:

- قد تكون مخرجات نظام التشغيل مخزنة في شكل يمكن الحاسوب الإلكتروني من قراءته أو في صورة مطبوعة، ويمكن التغلب على مخاطر المخرجات من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية والتي تهدف إلى منع الأخطاء والمخالفات أو إكتشافها أو الرقابة على تصحيحها كالاتي:
- الفحص الدقيق لكافة المخرجات بغرض التحقق من مدى دقتها سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات وذلك للتحقق من أن العمليات التي تتم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها.
 - وجود إجراءات مكتوبة لتصحيح الأخطاء أو المخالفات وإعادة تشغيلها سواء في الأقسام المستفيدة أو في أقسام تشغيل البيانات.
 - وجود سند جيد للمراجعة يمكن من تتبع الأخطاء أو المخالفات التي وقعت في المخرجات وتصحيحها¹.

المبحث الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

إن الشيء الأول الذي يقوم به المراجع عند تنفيذ مهمته وهو التوجه نحو نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وهذا المعرفة التطبيق الفعلي للسياسات الموضوعية والأهداف المرجوة، وكذلك معرفة مدى إلتزام بتقييم هذا النظام بإستعمال مجموعة من الوسائل والأدوات وفق خطوات منهجية متعارف عليها، مع محاولة تخطي المشاكل التي يمكن الإلتقاء بها أثناء عملية التقييم لنظام الرقابة الداخلية أو حتى بعد انتهائه منها.

ولهذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فسننتظر إلى خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية وسيخصص المطلب الثالث أهمية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للمراجع الخارجي وأخيرا سنتكلم من خلال المطلب الرابع حول علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة.

ولهذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول أما في المطلب الثاني فسننتظر إلى خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية وسيخصص المطلب الثالث أهمية نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للمراجع الخارجي وأخيرا سنتكلم من خلال المطلب الرابع حول علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة.

المطلب الأول: أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

حتى يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يقوم بدراسة ومراجعة النظام بطريقة منتظمة وكذلك عليه التركيز على الطرق والأساليب الرقابة المصممة لمنع حدوث الغش والتلاعب واكتشافه، فلا يكفي للمراجع في

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، "مراجع سبق ذكره"، ص: 405.

هذه المرحلة بطرح الأسئلة والحصول على الإجابات، وإنما يتم تقييم هذا النظام باستخدام مجموعة من الوسائل من شأنها تساهم في عملية هذا النظام.

أولاً: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية.

حتى يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية لا بد عليه أن يمر بعدة مراحل والتي تعتبر أساس عمله، ولتحقيق ذلك يعتمد هذا الأخير على مجموعة من الأساليب والتي من أهمها نذكر:

1- الأسلوب الوصفي لنظام الرقابة الداخلية:

يقوم المراجع هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، فبذلك يتوضح للمراجع كيفية سير العملية، والإجراءات التي يمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها، وقد يقوم المراجع أو مساعديه بتسجيل الإجابات، بعد ذلك يقوم المراجع بترتيب الإجابات بحيث تظهر كيفية سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.

ولكن ما يعاب على هذه الطريقة هو صعوبة تتبع الشرح المطول في وصف الإجراءات، فالأجوبة التي يتحصل عليها المراجع تتميز في بعض الأحيان بالغموض وبالتالي يصعب عليه إستخراج الأهم من المهم، وهكذا يصعب على المراجع التعرف على مواطن، الضعف في النظام، كما يمكن أن يحدث سهو على بعض العناصر الرقابية.

بالإضافة إلى العيب المذكور سابقاً يمكن إضافة صعوبة الفهم بالنسبة للقارئ الخارجي، أي من غير من قام بالعمل، فليس لهذا الأخير نظرة أوفهم عميق للإجراءات، كما أن المراجع القائم بالمهمة أسلوبه الخاص، فحتى ولو أن هذا الأسلوب الأسلوب يتميز بالبساطة، ففي بعض الأحيان لا يمكن فهمه بالعمق المطلوب مثل من قام بالعمل¹.

ثانياً: خرائط التدفق.

عن طريق هذا الأسلوب يقوم المراجع بفحص كل دورات الاستغلال والتي تبدأ بقراءة كتيب الاجراءات الداخلية في حالة وجودة المؤسسة، وكذلك بواسطة المحادثات مع كل موظفي المؤسسة والذي لهم دور في سير هذه الدورات، والهدف من هذا معرفة الحقيقة حول القنوات التي تمر بها المعلومات والمعطيات انطلاقاً من حدوث صفقات مع طرف ما إلى حد تسجيلها محاسبياً وتقييمها.

¹ جربوع محمد يوسف، "مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص: 113.

كما أن المحادثات التي يقوم بها المراجع يمكن أن تشمل جميع المستويات السلمية مع فحص وثائق المؤسسة المستعملة من طرف جميع الأطراف، ومن ثم يقوم المراجع بإنجاز إستمارات أسئلة من نوع امتحان والتي تتلاءم مع نوع المؤسسة، طبيعتها ونشاطها، وانطلاقا من هذه الإستمارات يستطيع المراجع أن يوجه المحادثات، وفي النهاية يستطيع هذا الأخير أن يقدم وصفا دقيقا وعمليا للإجراءات الخاصة بدور تحت الفحص، ومن أجل بلورة ذلك بسرعة يعتمد المراجع على رؤية شاملة للإجراءات المستعملة في مختلف المصالح والتي تكون ملحقه بالوثائق الرئيسية المستعملة أو المحررة من قبل هذه المصالح¹.

ولتسهيل العمل يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي، عملية في المؤسسة في شكل خريطة تدفق معبر عنها على شكل رموز أو رسومات تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية أي المصدر الذي أعد المستند أو الجهة التي يرسل إليها، والمستندات التي تعد في كل مرحلة والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها، ويمكن أن يضاف للخريطة رمز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها. كما يجب مراعاة ما يلي عند إعداد هذه الخرائط²:

- يجب إستعمال الكتابة بجانب الرموز والرسوم لتكوين خريطة سهلة الفهم.
- إضافة معلومات أسفل الخريطة إذا لم تكن واضحة، ولذلك لزيادة الإيضاح.
- يجب أن يوضح بالخريطة مصدر كل مستند والجهة التي ترسل عليه ومن الميزات الأساسية لهذه الخرائط أنها تعطي لمعدها أو قارئها فكرة سريعة عن نظام الرقابة الداخلية وتمكنه بسرعة وسهولة أكبر في الحكم عن مدى جودته، ويعاب على هذه الطريقة أن إعدادها يتطلب وقتا طويلا، كما أنها تصبح صعبة الفهم إذا تضمنت تفاصيل كثيرة، فضلا على أنها لا تبين الإجراءات الإستثنائية والتي قد تعتبر ذات أهمية كبيرة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: أسلوب قوائم الإستبيان.

فهذا الأسلوب يعتبر من الأساليب الأكثر إستعمالا من طرف المراجعين لتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث تقوم بعض المؤسسات أو مكاتب المحاسبة والمراجعة قائمة تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع، أرصدة الدائنين والبنوك.... إلخ.

¹ Batude .D, "l'audit comptable et financier", Nathan, Paris, 1997, P : 58.

² جربوع محمد يوسف، "مرجع سبق ذكره"، ص: 115.

الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

يقوم المراجع بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة.

ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط ومعظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات بـ "نعم" أو "لا" حيث أن الإجابة بالنفي "لا" تعني احتمال وجود نقص في الرقابة الداخلية ومن مزايا هذا الأسلوب نذكر¹:

- إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم المراجع عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال.
- إمكانية استخدام مبدأ التنميط في إعداد القوائم، مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية.

- إمكانية استخدام هذا الأسلوب أقل تأهيلاً وخبرة بعكس الحال عند استخدام الأساليب التي تطرقنا إليها سابقاً.

كما يتميز هذا الأسلوب بمجموعة من العيوب منها:

- إجابة فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد عن الأسئلة المقدمة والتي ترتبط بنشاط جميع العاملين بالوحدة سواء كانوا تحت إشرافهم أم لا، مما يجعل الإجابات التي تحصل عليها تمثل وجهة نظر من أجاب على الأسئلة فقط وليس وجهة نظر القائمين بالعمل فعلاً.

- تعتبر الإجابة بـ "نعم" أو "لا" غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- قد لا تصلح القوائم النمطية التي يعدها المراجع لجميع الحالات، مما يتطلب إعداد عدة نماذج من الأسئلة وفقاً للحالة التي يتعامل معها، مما يستفيد الكثير من الوقت وجهد المراجع.

- أسلوب القوائم لاستقصاء يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال.

- الإجابة عن الأسئلة التي يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعلاً، مع وجود خطر احتمال أن تنقل إجابات السنة الماضية على قائمة أسئلة السنة الحالية خاصة إذا لم يطرأ عليها أي تعديل².

¹ جربوع محمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

² هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص: 92.

رابعاً: الملخص التذكيري.

ويشمل هذا الملخص الذي يعده المراجع على بيان تفصيلي بالإجراءات والوسائل التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية السليم كوسيلة إشرافية لمساعدة المراجع، عند تقييمهم لرقابة الداخلية في المشروع، فكأن الملخص هو إطار عام يجري في نطاقه الفحص بدون تحديد تحريات أو أسئلة معينة يجري في نطاقها الفحص ويقتصر عليها، وبذلك لا يغفل أي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية.

ومما يعاب على هذه الوسيلة هو أنه لا ينتج عنها تسجيل كتابي لنتائج الفحص، كما أنه لا تحقق التنسيق والتوحيد في إجراء فحص الرقابة، حيث أنه متروك لمساعدة المراجع حرية اختيار إجراءات الفحص التي يرونها¹.

ثانياً: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية.

بعد عرض الأساليب المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، نشير الآن إلى أهم الطرق التي يلجأ إليها المراجع لتقييم هذه الأخيرة بعد أن يختار الطريقة المناسبة، وتتم عملية الإختبار بناء على طبيعة ونشاط المؤسسة وحرية المراجع لأن نظم الرقابة تختلف من مؤسسة لأخرى، وتمثل هذه الطرق فيما يلي²:

1- طريقة الدورات:

وتعني تقسيم أنشطة المؤسسة إلى مجموعات يطلق على كل منها دورة الإيرادات، دورة المصروفات، دورة التمويل، دورة الإنتاج، علماً أن مسببات ومحتويات الدورات قد تختلف في التطبيق العملي، بسبب إختلاف المؤسسات، ولذلك ترك للمراجع حرية التصرف في مثل هذه الحالات حسب خبرته وتقديره الشخصي، آخذاً في الإعتبار طبيعة المؤسسة ونوعية نشاطها، وبعد تقييم جميع هذه العمليات والحسابات بين الدورات المختلفة يقوم بتقييم نظم الرقابة الداخلية لكل دورة من هذه الدورات على حدى، وعلى المراجع الإستعانة بمساعديه في هذا الشأن، بحيث يقسم العمل بينهم، وعند الإنتهاء من التقييم على هذا الأساس يستطيع المراجع تكوين فكرة عامة عن نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها من التقييم على هذا الأساس يستطيع المراجع تكوين فكرة عامة نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها في المؤسسة ككل.

¹ عبد الفتاح محمد الصحنى، رجب السيد راشد ومحمود ناجي درويش، "أصول المراجعة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999-2000، ص: 94.

² حازم هاشم الأوسى، "الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق"، دار الكتاب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص: 240.

2- طريقة وحدات النشاط:

وهي عبارة عن تجميع العمليات والحسابات الخاصة بمركز الرقابة الداخلية مع مراعاة العلاقة بين هذه النشاطات أو الوظائف أو الأقسام. حيث أن هناك بعض المعلومات والبيانات التي تتدفق من نشاط لآخر أو من وظيفة لأخرى وبعض أهم الإدارات والأنشطة الشائعة مثل إدارة الشؤون المالية، إدارة الإنتاج، إدارة المخازن. وبعد إجراء هذا التقسيم لنشاطات أو وظائف المنشأة يقوم المراجع بعملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لكل وحدة أو قسم تابع لكل إدارة على حدى ومن ثم إكتشاف مواطن القوة والضعف فيها وإبداء الرأي حيالها.

3- طريقة بنود عناصر القوائم المالية:

يمكن في بعض الأحيان وخاصة في المؤسسات الصغيرة الحجم أن يقوم المراجع بتقييم إجراءات رقابة الداخلية لبنود الأصول الثابتة ثم المتداولة ثم الخصوم المتداولة، وحقوق الملكية، بعدها يتم تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لبنود المصروفات ومن ثم الإيرادات.

المطلب الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من الخطوات الرئيسية يقوم بها المراجع، سواء كان المراجع داخلي أو خارجي، وللقيام بذلك على المراجع إعطاء حكم على الإجراءات الجارية في المؤسسة المراجعة، فيقوم بسلسلة من الاختبارات التي يجب أن تغطي مساحة كافية لإقناع المراجعين على أن إجراءات المراقبة تطبق بطريقة دائمة وبفعالية فمن خلال عملية التقييم بهدف المراجع إلى:

أولاً: وصف الأنظمة والإجراءات.

على المراجع في هذه المرحلة أن يتمعن في الإجراءات ويحاول فهم كيفية عملها، وذلك بإستجواب موظفي المؤسسة، ثم يقوم بالتعبير عن الإجراءات التي فهمها حتى يتمكن من إستعمالها في إطار تقييمه لقوى ضعف الرقابة الداخلية.

في هذه المرحلة يمكن أن يستعمل المراجع وسيلتين أساسيتين تتمثلان في الأسلوب الوصفي وخرائط التدفق، بالإضافة إلى الإستجابات.

1- التمعن في الإجراءات واستجواب موظفي المؤسسة.

تختلف إجراءات الرقابة الداخلية باختلاف المجال الذي تنشط فيه المؤسسة وهيكلها التنظيمي، فالمراجع يلاحظ بتمعن الإجراءات الموضوعية من طرف إدارة المؤسسة، طريقة عملها، العلاقات الموجودة بينها، والتعبير عنها.

كما يمكن للمراجع أن يستعمل طريقة الإستجابات وذلك بإستجواب موظفي المؤسسة ففي الحقيقة لا يمكن تنفيذ مهمة المراجعة دون استجواب.

هناك مجموعة من القواعد التي يجب احترامها عند إستعمال هذه الطريقة هي:

- إحترام السلم التنظيمي، فلا يجب إستجواب موظف دون أن يكون مسؤول بعلم بهذا الإستجواب إلى في حالات خاصة.

- التذكير بالمهمة وأهدافها، حتى نتجنب إرتباك الموظف الذي يستجوب وبالتالي إعطائه أجوبة خاطئة.

- حصر أجوبة الموظف في العمل الذي يقوم به دون التدخل في عمل موظف آخر.

- سماع المراجع للأجوبة أكثر مما يتكلم هو، فعلى المراجع توجيه الإستجواب نحو ما يريد سماعه¹.

2- خرائط التدفق والأسلوب الوصفي:

إنطلاقاً من الملاحظات والإستجابات، يعبر المراجع عن نظريته للعمليات وإجراءات الرقابة الموضوعية، هذا التعبير يمكن أن يكون على شكل وصف كتابي، ولكن يستحسن أن يرفق هذا الوصف بخرائط تدفق أي أشكال تسطر مختلف التدفقات والرقابات المنفذة.

ففي العمليات المعقدة، تتميز خرائط التدفق بالمزايا التالية:

- تسهيل عملية الفهم والاتصال.

- طريقة تحضير هذه الخرائط تجعل المراجع يتحقق من صحة فهمه للنظام.

- إستعمال هذه الطريقة تبين نقائص النظام من حيث فهمه، ومن ثم نقاط ضعفه، كما أن خرائط التدفق تسمح للمراجع بإيجاد الإجراءات الرقابية الملائمة².

ثانياً: التحقق من فهم الأنظمة.

بعد إنتهاء المراجع من تحضير خرائط التدفق أو وصفه الكتابي، على المراجع أن يتحقق من أن الإجراءات التي دونها فعلاً في الإجراءات التي تنفذ في المؤسسة، هنا يظهر دور إختبارات التطابق فالهدف من هذه المرحلة هو تجنب إنطلاق المراجع في عملية تقييمه للرقابة الداخلية.

¹ - Pige. B : "Audit et contrôle interne", litec, Paris, 1997, P : 66.

² - Jacques Renard, "Op-cit", P : 314.

1- إختبار الإجراءات التي يتم إختبارها:

العمل الأول الذي يقوم به المراجع في هذه المرحلة هو التعرف على الدورات العملية الرئيسية لإختبارها، فميدانيا هناك مجموعة من المشاكل التي يمكن للمراجع أن يلتقي بها، بداية أنه ممكن أن تم نفس الدورة العملية في أماكن مختلفة، ففي هذه الحالة يجب على المراجع أن يفرض بأن كل دورة إستغلال تتم على حدى عند القيام بعملية الإختبار، مثلا عملية التخزين، فإذا كان للمؤسسة عدة مصانع وكل مصنع يقوم بهذه العملية، فعلى المراجع أن يختبر كل واحدة منها على حدى.

كما يستطيع إختبار الدورات حسب درجة تطبيقها وكفاءة الموظفين القائمين بهذه العملية، وأخيرا يمكن أن يحدث لدورتين مختلفتين أن يشتركا في جزء معين، ففي هذه الحالة يختبر المراجع كل دورة على حدى إلا بالنسبة للجزء المشترك¹.

2- القيام بعملية الإختبار:

في هذه المرحلة يتحقق المراجع من حقيقة سير كل الدورات العملية خطوة بخطوة ، ويجب التأكيد هنا على ضرورة تتبع الإجراءات من البداية إلى النهاية، وإختبار المراجع لمسار الدورة العملية في مجملها دون أن يقتصر على جزء منها فقط².

وفيما يخص التطبيق الميداني للإختبارات، نلاحظ أنه يوجد طريقتين وهما³:

1-2- الطريقة المباشرة:

وتتمثل هذه الطريقة في الإتصال المباشر مع مختلف المنفذين الذين يتدخلون في الإجراءات التي يتم رقابتها، وذلك من أجل التأكد من حسن سيرها من جهة ومن جهة أخرى التحقق من وجود العناصر المادية التي لها علاقة بتطبيق هذه الإجراءات، ويمكن تحقيق هذا الأخير من خلال مقابلة المنفذين المعنيين.

2-2- الطريقة غير المباشرة:

تتمثل هذه الطريقة في تتبع مسار الوثائق، فالمراجع يعيد المسار الذي تمر به هذه الأخيرة كلية أي من البداية إلى النهاية وانطلاقا من الوثيقة الأصلية.

¹ Roffégeau jean, Pierre du fils et Raman Ganzales, "**audit et contrôle de comptes**", public-union édition, Paris, 1997,p:

² chadefaux.M, "**l'audit fiscal**", litec, Paris 1997, P: 190.

³ **Idem**, P: 190

3- الأهمية الكمية للاختبارات:

كما تطرقنا إليه سابقا، فإختبارات التطابق تخص فحص العناصر المادية، فالأهمية الكمية التي يجب على المراجع إعطاءها لهذا الإختبار تنتج مباشرة من هذه الإختبارات، فالعمل هنا يتمثل في التحقق من وجود هذه الإجراءات وليس مدة كفايتها، فمستوى إختبار التطابق يتحدد حسب درجة التكرار المحقق للرقابة.

ثالثا: التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.

تُعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك بفحص معمق للإجراءات الموصوفة من أجل إيجاد النقائص لتصحيحها والحفاظ على نقاط قوتها.

ولتقييم الرقابة الداخلية، يستعمل المراجع قوائم الإستقصاء أو الاستبيان والتي تعتبر الأكثر إستعمالا لهذه العملية أي التقييم، فهناك نوعين لهذه القوائم، النوع الأول قوائم الإستقصاء المغلقة أين تكون الإجابة ب: "نعم" أو "لا"، والنوع الثاني متمثل في قوائم الإستقصاء المفتوحة (الإجابة المفتوحة) ولا تقتصر على الإجابة ب: "نعم" أو "لا" فقط.

وبعد إنتهاء المراجع من التقييم الأولي للرقابة الداخلية، يحضر وثيقة شاملة يلخص بها وبالنسبة لكل إجراء تم فحصه.

- نقاط القوة النظرية.

- النقائص التي تم إيجادها.

رابعا: إختبارات الإستمرارية.

في هذه الخطوة يتأكد المراجع من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام هي نقاط قوة فعلا، أي موجودة فعلا في الواقع ومنطبقة بشكل جيد وبصفة مستمرة ودائمة، إن هذه الإختبارات ذات أهمية قوى مقارنة بإختبارات الفهم والتطابق، لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها مطبقة باستمرار ولا تحمل خلافا، ويحدد المراجع حجم الإختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها كما أنها تشكل دليل إثبات قوي على كيفية سير العمل خلال الدورة¹.

خامسا: التقييم النهائي للرقابة الداخلية.

يجمع المراجع كل النتائج التي توصل إليها من خلال الإختبارات التي أجراها في وثيقة شاملة، يبين فيها جوانب الضعف في سير العمل الناتجة عن سوء تطبيق نقاط القوة النظرية، وكذا نقاط الضعف في المفاهيم وهذا

¹ محمد بوتين، "مرجع سبق ذكره"، ص 73.

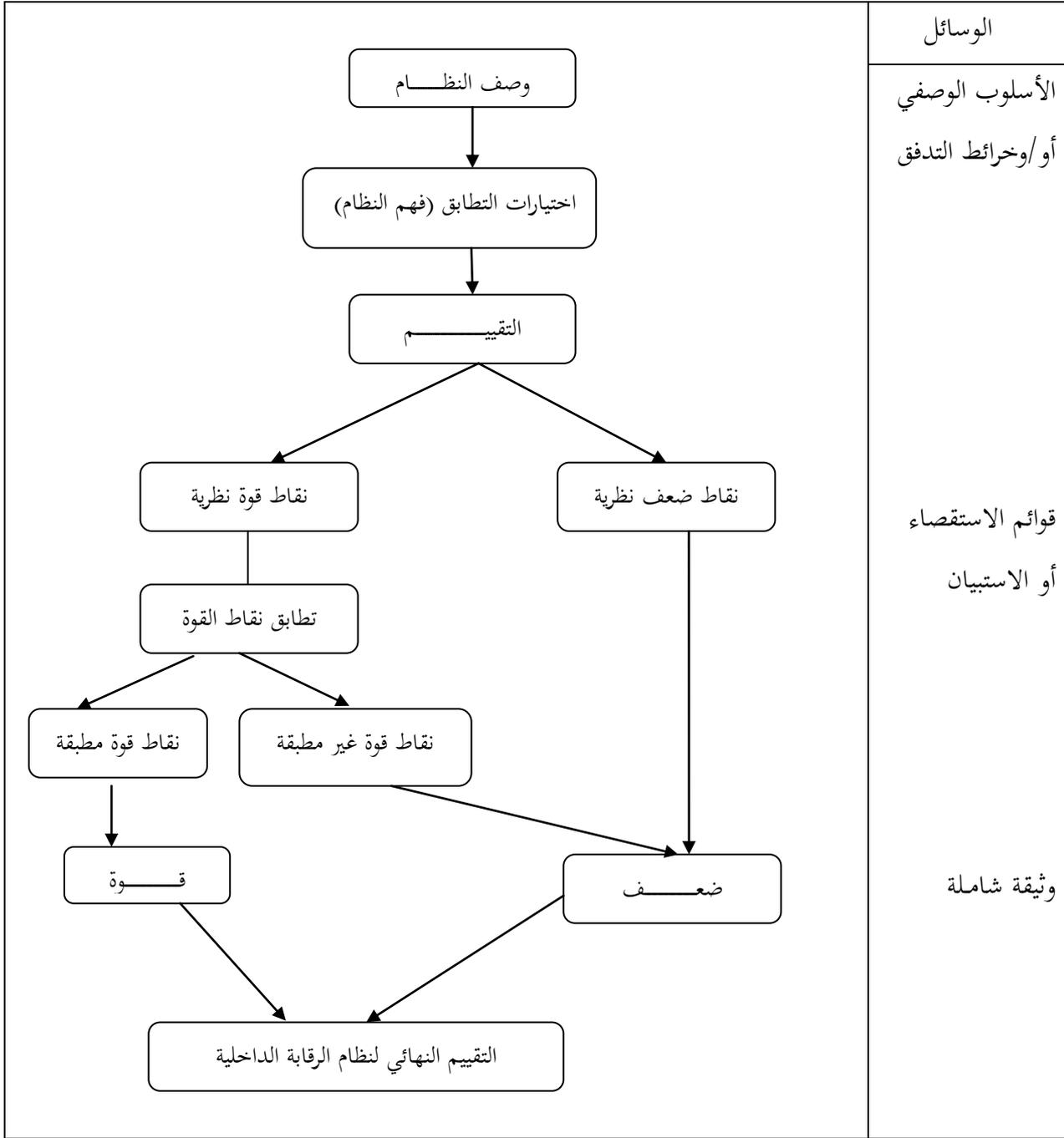
الفصل الثالث: نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة نظام المعلومات المحاسبي

لكي يستطيع فيما بعد تحديد أثرها على نوعية المعلومات المالية، وترفق هذه الوثيقة بتوصيات واقتراحات لإجراء التعديلات اللازمة، وتمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريراً حول الرقابة الداخلية يقدمه المراجع إلى الإدارة¹.

- كما يمكن تلخيص مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية والوسائل المستعملة لذلك في الشكل الموالي:

¹ محمد بوتين، "مرجع سبق ذكره"، ص 73.

الشكل رقم (3-1): مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية.



Source: Raffégué J, Dufils. Pet Gonzalez. R, "op-cit", P : 88.

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة.

باعتبار الرقابة الداخلية تنقسم بدورها إلى نوعين، الأول تتمثل في الرقابة الداخلية الإدارية، أما الثانية فتمثل في الرقابة المحاسبية، ومهما كان نوعها فإن للرقابة الداخلية علاقة قوية مع المراجعة لذا سيتم في هذا المطلب التركيز على علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية وعلاقتها مع المراجعة الخارجية كما يلي:

أولاً: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية.

بعدما أصبحت الرقابة الداخلية من بين الضروريات في المؤسسة، أصبح لديها متطلبات تسمح بتحقيق أهدافها، ومن متطلبات نظام الرقابة الداخلية، مهمة التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وصفها بواسطة الإدارة، ومراقبة كل الطرق المستعملة في الرقابة الداخلية في المؤسسة، وكذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي، وأيضاً التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات، وبصورة مختصرة فههدف إدارة المراجعة الداخلية هو التأكد من التطبيق والتنفيذ السليم لمهام نظام الرقابة الداخلية المسطرة من طرف الإدارة، فالفحص الذي يقوم به المراجعة الداخلية ما هو إلا رقابة لمهمة الإدارة من أجل قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وبمعنى آخر فالمراجعة الداخلية هي مراقبة الرقابة، بحيث تصادق على صحة ومصداقية العامة للإدارة، أضف إلى ذلك فهي تسعى إلى تحقيق الفعالية التي تعتبر عنصراً مهماً جداً في سير الحسن للمؤسسة¹.

ثانياً: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية.

نظراً لإرتباط الرقابة الداخلية بالجوانب المالية والمحاسبية المتعلقة بالتحقق من حماية الأصول ودقة المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية، فإن مراجع الحسابات الخارجي يهتم بها ويقوم بتقييمها لتحديد درجة الاعتماد تمهيداً لتحديد نطاق فحصه، في حين لا تخضع الرقابة الداخلية الإدارية لتقييم المراجع الخارجي إلا في حدود التي يرى فيها المراجع أن الرقابة الإدارية لها تأثير هام على سلامة السجلات والرقابة المالية، أي أن المراجع الخارجي يعتبر مسؤولاً على فحص وتقييم أنظمة الرقابة المحاسبية دون الإدارية وذلك من خلال تحديد الإختبارات والفحوصات التي سيجريها بالدفاتر، المثبتة في القوائم المالية المختلفة تجنباً للازدواج في الإجراءات المتبعة².

¹ عبد الفتاح الصحن وأحمد نور، "الرقابة ومراجعة الحسابات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص: 01.

² سعد بن البار، "دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم معلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص: 18.

خلاصة الفصل الثالث

في الأخير يمكننا القول أن كل ما يقدمه نظام المعلومات المحاسبي من معلومات، ووجب على المؤسسة تطوير نظام الرقابة الداخلية، الذي يتيح التأكد من حسن سير المؤسسات داخليا وبمحسن صورتها أمام الأطراف الخارجية، وتجدد الإشارة إلى أنه لا يمكن تفعيل نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة، دون تحسين نظام المعلومات المحاسبي، خاصة عند النظر إلى الدور المهم الذي يلعبه هذا الأخير في عملية الرقابة، حيث يستطيع المراجع الداخلي تتبع تدفق العمليات المحاسبية من خلال نظام المعلومات، بغرض إختبار دقة معالجة البيانات والتحقق من سلامة الإجراءات الرقابية المستخدمة لحماية صحة المعلومات.

أما في ظل المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية قد أدى إلى ظهور العديد من المشاكل مثل إختفاء السجلات المادية، العاملين بنظم المعلومات، عدم وجود سند جيد للمراجعة، وهذه المشاكل قد أدت بدورها إلى زيادة فرص ارتكاب جرائم الغش وفيروسات الحسابات وصعوبة اكتشافها، وتزداد حدة هذه الجرائم في البيئة المفتقرة لمقومات النظام الجيد للرقابة.

وبالتالي تم وضع ثلاث نظم فرعية للرقابة وهي: الرقابة الإدارية، الرقابة التشغيلية والرقابة المحاسبية، والتي تتكامل في تحقيق الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية وهو منع الأخطاء والمخالفات أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها وتدنيها.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة
الداخلية في الرفع من دفاعة نظام
المعلومات في المؤسسات الإقتصادية
الجزائرية

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات البحث الميدانية المتواصل إليها، ووصف مفصل للمنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة لمعرفة أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية دراسة عينية من المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال شرح مختلف الطرق والأدوات التي استخدمت في إتمام الدراسة ووصف مجتمع الدراسة وعينته، وإعداد أداة البحث المستخدمة ومكوناتها، وفحص مدى مصداقيتها وثباتها، وكذا تبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج، كما يشمل هذا الفصل الإجابة على أسئلة الدراسة بشكل مباشر، مع تقديم النتائج ومن ثم إختيار الفرضيات ودراسة التأثير. وفي ضل ما سبق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: التصميم العملي للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: مناقشة نتائج تحليل البيانات

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: التصميم العملي للدراسة الميدانية.

يتمثل التصميم العملي للدراسة الميدانية في وصف مجتمع وعينة الدراسة، محتوى الاستبيان، حدود ومشاكل الدراسة الميدانية، أساليب جمع البيانات والمعلومات، أساليب المعالجة الإحصائية، إختبار وصدق وثبات الاستبيان.

المطلب الأول: تصميم وتخطيط أداة الدراسة (الاستبانة)

أولاً- المجتمع:

مجتمع البحث أو الدراسة هو المجموعة الكلية من المفردات أو العناصر التي يهتم بها البحث وتعمم نتائجه عليها، والمفردات أو العناصر قد تكون أشخاصاً أو أسراً أو مؤسسات¹.

- يعرف كذلك المجتمع بأنه مجموعة الوحدات أو المفردات التي تخص دراسة معينة، ويسمى عادة بالمجتمع الإحصائي².

ثانياً: العينة:

هي جزء من مجتمع الظاهرة قيد الدراسة، تؤخذ بطريقة معينة بحيث تكون ممثلة تمثيلاً صحيحاً للمجتمع بقصد التعرف على خصائص هذا المجتمع³.

يتكون مجتمع الدراسة من الإطارات العاملة في مجال المحاسبة والمالية والتدفق الداخلي النشطة في عدد من المؤسسات الاقتصادية، والذين لهم القدرة على إبداء رأيهم في مدى إسهام نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة النظام المعلومات المحاسبي سواء كان يدوياً أو إلكترونياً على مستوى مؤسساتهم.

أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها من هذا المجتمع بالإعتماد على أسلوب العينة المسيرة، والتي يمكن بسهولة الوصول إليها ومقابلتها وجمع البيانات المطلوبة منها، وعليه تم توزيع إستبانة على أفراد العينة على مستوى 3 مؤسسات إقتصادية والنشطة على مستوى ولاية الشلف.

¹ حمزة محمد دودين، "التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثمانية، 2013، ص: 24.

² دلال القاضي، محمود البياني، "منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص: 184.

³ عزام صبري، "اساسيات في النظام الإحصائي الشامل SPSS"، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، الطبعة الأولى، 2006، ص: 21.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

وذلك بالإعتماد على التسليم والإستلام المباشر بالإلتقاء مع أفراد العينة، من خلال التوجه إلى المؤسسات الاقتصادية.

وبعد عملية التوزيع تحصلنا على 47 إستبانة صالحة للدراسة، والتي من خلالها تم تمثيل مجتمع الدراسة، والجدول رقم (4-1) يوضح ذلك.

- الجدول رقم (4-1): توزيع الإستبيانات على المؤسسات الاقتصادية المبحوثة.

النسبة المئوية	عدد الإستبيانات الصالحة للدراسة	عدد الإستبيانات الموزعة	البيان المؤسسات الاقتصادية المبحوثة
100%	30	30	مؤسسة الإسمنت بالشلف
82.35%	14	17	مؤسسة سونلغاز بالشلف
100%	03	03	SARL CTS RAHMOUNE
94%	47	50	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على البيانات الواردة في الإستبيان.

ثالثا: محتوى الإستبيان.

1- الإستبيان: هو أداة لجمع البيانات تتمثل في مجموعة من الأسئلة المكتوبة تتعلق بظاهرة ما يطلب من المستجوب الإجابة عليها¹.

- كما يعرف الإستبيان بأنه عبارة عن صحيفة أو كشف يتضمن عددا من الأسئلة تتصل بإستطلاع الرأي أو بخصائص أية ظاهرة متعلقة بنشاط إقتصادي أو إجتماعي، ومن مجموع الإجابات عن الأسئلة نحصل على المعطيات الإحصائية التي نحن بصدد جمعها².

يبدأ الإستبيان بتبيان الهدف الأساسي من الدراسة والمتمثل في مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، كما تم التأكيد على ضرورة التزام أفراد العينة بتقديم المعلومات الكافية والمطلوبة، الأمر الذي ينعكس على إثراء موضوع الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات أكثر

¹ فايز جمعة صالح النجار وآخرون، "أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 58.

² عبد الحميد المحي البلداوي، "أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص: 22.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

دقة، كما تم التأكيد كذلك على أن إجابات أفراد العينة ستعامل بسريّة تامّة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

حيث تضمن محتوى الإستبيان على قسمين أساسيين على النحو الآتي:

- **القسم الأول:** يشمل البيانات الأولية لغرض التعرف على الخصائص الشخصية العامة لأفراد العينة، حيث تضمنت الإستبانة بيانات تمثّل (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المركز الوظيفي).

- **القسم الثاني:** يشمل متغيرات الدراسة الأساسية التي يمكن من خلالها إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

وقد شملت البيانات الأساسية 39 عبارة، والموجهة لعينة الدراسة وموزعة على ثلاثة محاور موضحة على

النحو الآتي:

- **المحور الأول:** نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة

- **المحور الثاني:** مدى فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

- **المحور الثالث:** الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي

رابعا: **حدود ومشاكل الدراسة الميدانية:** يمكن ضبط هذه الدراسة من خلال تحديد إطارها الزماني والمكاني، إضافة إلى ذكر أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة الميدانية وذلك كما يلي:

1- **الحدود الزمانية:** تعتبر نتائج هذه الدراسة مرتبطة بالفترة الزمنية التي تم من خلالها إجراء الدراسة (من شهر جانفي 2018 إلى غاية شهر جوان 2018).

2- **الحدود المكانية:** شملت هذه الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية النشطة على مستوى ولاية الشلف.

3- **صعوبات الدراسة الميدانية:** لقد واجهتنا خلال الدراسة الميدانية بعض الصعوبات يمكن ذكرها كما يلي:

- صعوبة الاتصال بكل أفراد العينة محل الدراسة.

- عدم رد بعض الإستبيانات التي تم إرسالها بواسطة البريد الإلكتروني.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الثاني: تحديد أدوات الدراسة الميدانية:

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة وإختبار فرضياتها قصد المساهمة في الإجابة على السؤال الرئيسي لها، فقد تم تحليل البيانات المجمعة بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

1- حساب معامل ألفا كرومباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

2- حساب معامل إرتباط بيرسون (Pearson) لتحديد درجة الإرتباط بين نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة الاقتصادية.

3- حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.

4- حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محاور الدراسة.

5- أسلوب الإنحدار البسيط لمعرفة كيف يؤثر المتغير المستقل المتمثل في فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية على المتغير التابع نظام المعلومات المحاسبي.

6- كما تم إستخدام مقياس لكرت الخماسي في محاور الدراسة، حيث كان كما يلي:

موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة = 1.

ولتحديد قيم المتوسط الحاسبي، كونها في أي فئة فيتم ذلك من خلال:

- إيجاد طول المدى (5-1=4)، ثم قسمة المدى على عدد الفئات $0.8 = 5/4$ ، وبعد ذلك يتم إضافة (0.8)

إلى الحد الأدنى للمقياس، وذلك كما في الجدول رقم (4-2)

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (4-2): درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي

قيم المتوسط الحسابي	مقياس لكرت الخماسي	درجة التقدير
[1.80 – 1.00]	غير موافق بشدة	منخفض جدًا
[3.40 – 1.81]	غير موافق	منخفض
[3.40 – 2.61]	محايد	متوسط
[4.20 – 3.41]	موافق	مرتفع
[5.00 – 4.21]	موافق بشدة	مرتفع جدًا

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مقياس لكرت الخماسي.

المطلب الثالث: إختبار صدق وثبات الإستبيان

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل البحث العلمي، ويرجع ذلك إلى صعوبة إختبار أو تصميم أداة جمع بيانات مناسبة لمجتمع الدراسة لأهدافها، وعادة ما يعتمد الباحثون على أسس علمية لتحقيق ذلك أهمها معرفة صدق وثبات الإستبيان، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: إختبار صدق الإستبيان.

وللتأكد من أنه يخدم أهداف الدراسة فقد تم عرض الإستبيان على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في مجال المحاسبة، التدقيق المالية والإحصاء، من أجل تحكيمها وإبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة العبارة للمحتوى ومدى إرتباطها بالمحاور، وتقوم مدى الصياغة اللغوية والشكل النهائي، أو أية ملاحظات تخصّ التعديل أو التغيير أو الحذف.

كما تم توزيع الإستبيان على عينة مختارة من مجتمع الدراسة لمعرفة مدى وضوح الألفاظ والعبارات الواردة من خلال مستوى فهمهم لها.

ثانياً: إختبار ثبات الإستبيان بواسطة معامل ألفا كرونباخ (Alpha Crombach's):

يستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الإتساق الداخلي لعبارات الأداة، فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياساً يتصف بالصدق والإتساق، ويمكن القول أن الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا كرونباخ يجب أن يكون 60%، وكلما إرتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (3-4) نجد أن قيمة ألفا كرونباخ لجميع بنود محاور الاستبيان (المعامل محصور بين 84.10%، 87.10%)، أما بالنسبة لجميع العبارات بلغ معامل ألفا كرونباخ 92% مما يدل على أن هناك ثبات في أداة الدراسة الميدانية.

الجدول رقم (3-4): معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Crombach's) لأداة الدراسة.

رقم المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل (Alpha) (Crombach's)
المحور (1)	نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة	10	0.866
المحور (2)	مدى فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة	10	0.841
المحور (3)	الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي	19	0.871
	جميع عبارات محاور الاستبيان	39	0.92

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

يتم عرض نتائج الدراسة وتفسيرها وذلك باستخدام برنامج (SPSS) في عملية التحليل الإحصائي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وإجراء المعالجة الإحصائية، وذلك من أجل التعرف على البيانات التعريفية الخاصة بعينة الدراسة، وكذا عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة، إضافة إلى اختبار فرضية الدراسة وتبيان درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة.

حيث تتم عملية تحليل الخصائص باستخدام الجمع التكراري لتتبع البيانات الشخصية للمستقضي منهم حسب ما يتضح من مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS) وفقا للآتي:

أولاً: الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة حسب الجنس: يوضح الجدول رقم (4-4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تغيير الجنس.

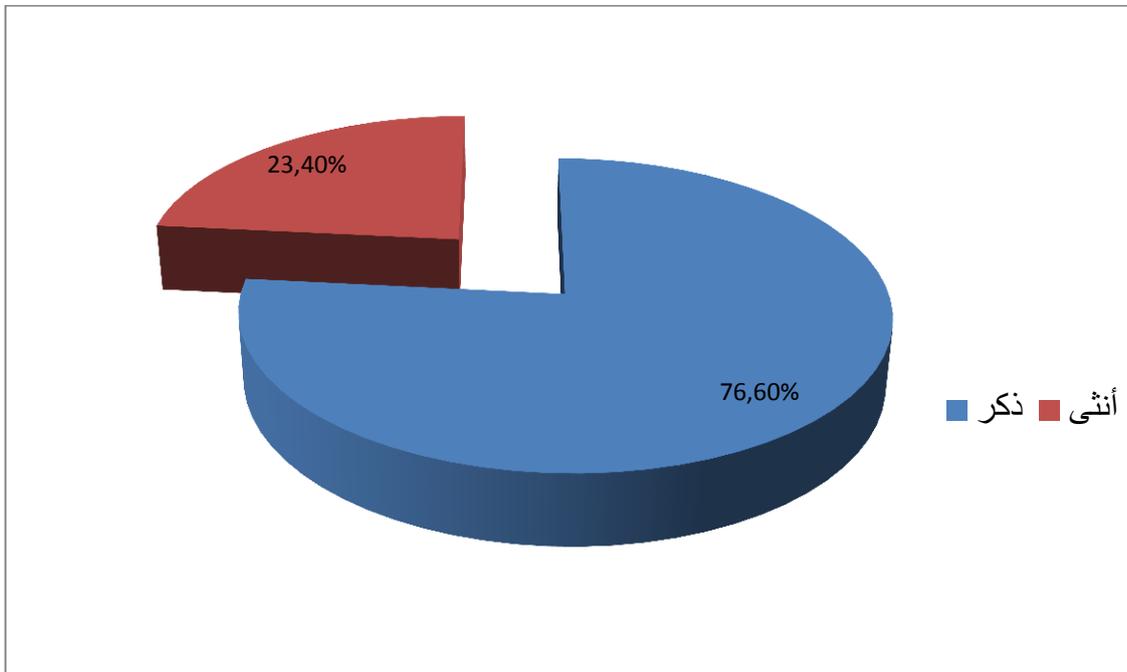
الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (4-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
76,6 %	36	ذكر
23,4 %	11	أنثى
100 %	47	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

الشكل رقم (4-1): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (4-4) يلاحظ أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث كونهم يمثلون نسبة 76,6% مقابل 23,4% من الإناث، مما يدل أن المهن السابقة (محاسب، إطار مالي، محاسب وإطار مالي، مدقق) تمثل الغالبية ويشغلها الذكور مقارنة بالإناث في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ثانيا: الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة حسب العمر.

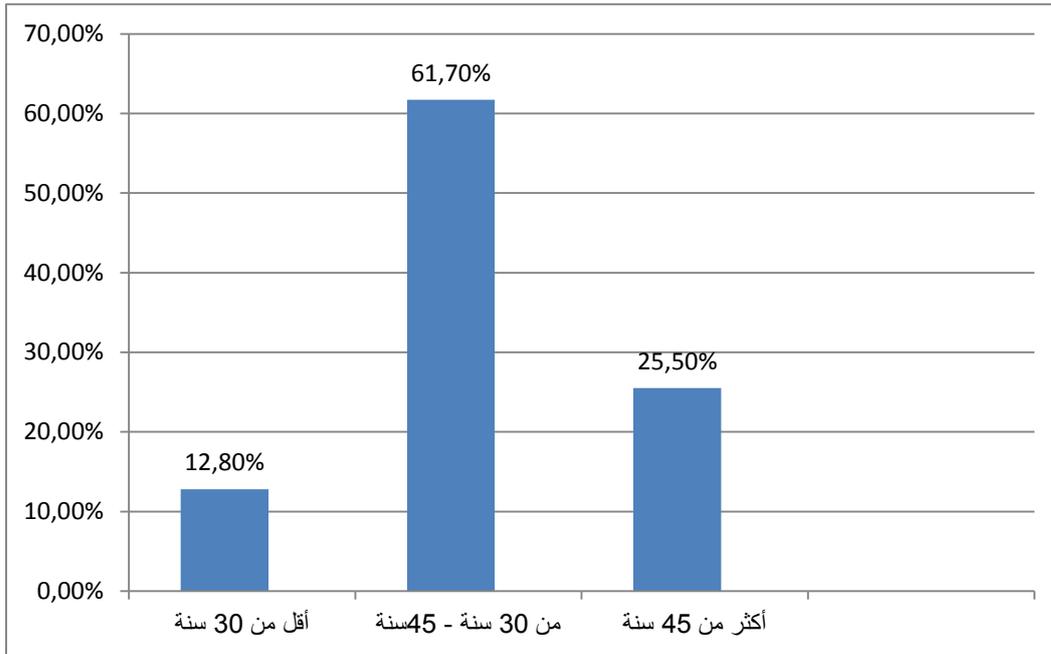
يوضح الجدول رقم (4-5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

الجدول رقم (4-5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر.

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة العمرية
12,8 %	6	أقل من 30 سنة
61,7 %	29	من 30 سنة - 45 سنة
25,5 %	12	أكثر من 45 سنة
100 %	47	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

الشكل رقم (4-2): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الفئة العمرية الأكبر هي تلك المحصورة بين 30 سنة - 45 سنة، حيث بلغت نسبتها 61,7 %، ثم تليها الفئة العمرية لأكثر من 45 سنة بسببة 25,5 %، أما النسبة الأقل فكانت من نصيب الفئة لأقل من 30 سنة بنسبة 12,8 %.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ثالثا: الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

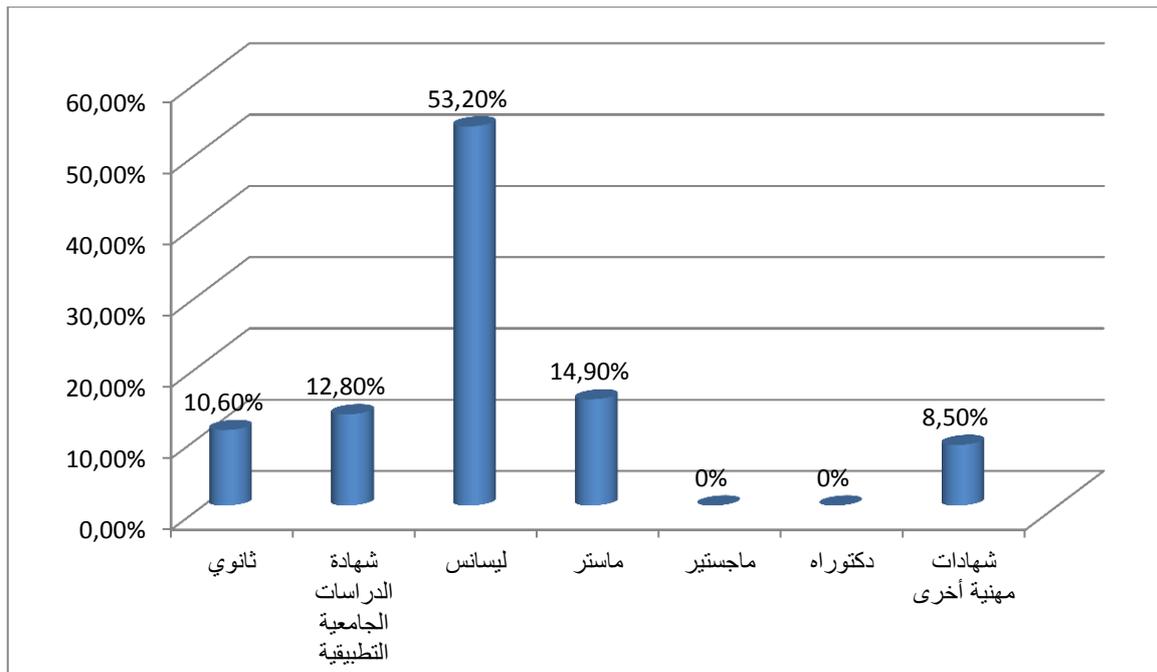
يوضح الجدول رقم (4-6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (4-6) يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي.

النسبة المئوية %	التكرار	المؤهل العلمي
10,6%	5	ثانوي
12,8%	6	شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية
53,2%	25	ليسانس
14,9%	7	ماستر
00%	0	ماجستير
00%	0	دكتوراه
8,5%	4	شهادات مهنية أخرى
100%	47	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

الشكل رقم (4-3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس بنسبة 53,2%، ثم يأتي في المرتبة الثانية حاملي شهادة الماستر بنسبة 14,9%، أما المرتبة الثالثة والرابعة بالنسبة لحاملي شهادة الدراسات التطبيقية والمستوى الثانوي جاءت على التوالي بنسبة مئوية 12,8% و 10,6%، أما المرتبة ما قبل الأخيرة لحاملي شهادات مهنية أخرى بنسبة 8.5%، أما المرتبة الأخيرة تعود إلى حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه بنسبة 00% وهذا ما يعكس عدم حصول عينة الدراسة على مؤهلات علمية عليا، وبناء على ذلك فإن هذه النسب تعتبر عاملا إيجابيا للدراسة وتعطي إنطباعا على أن الفئة المستهدفة بشكل أكبر لها مؤهل علمي يخول لها تمثيل مجتمع الدراسة.

رابعا: الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

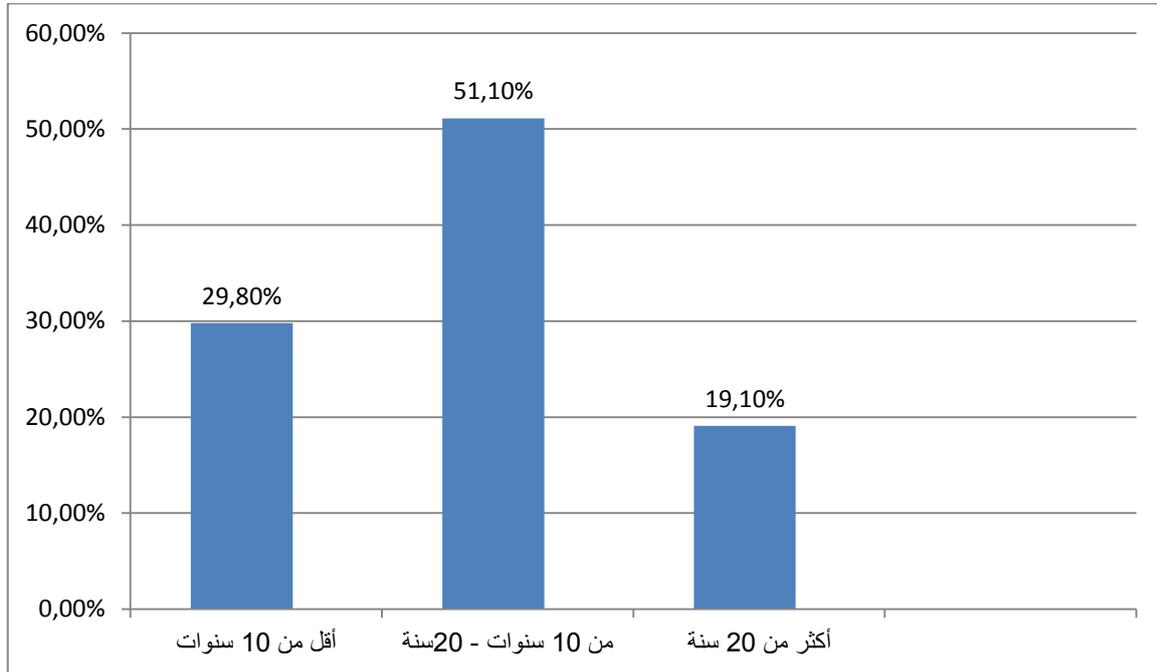
يوضح الجدول رقم (4-7): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة.

النسبة المئوية %	التكرار	الخبرة المهنية
29,8%	14	أقل من 10 سنوات
51,10%	24	من 10 سنوات - 20 سنة
19,10%	9	أكثر من 20 سنة
100%	47	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الشكل رقم (4-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات SPSS

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية من 10 سنوات إلى 20 سنة بنسبة مقدارها 51,10%، بينما شكلت فئة المبحوثين ذوي الخبرة أقل من 10 سنوات نسبة 29,8%، في حين شكلت من تتراوح خبرتهم أكثر من 20 سنة نسبة 19,10%، حيث تؤكد هذه النسب أن غالبية عينة الدراسة لديهم خبرة سمحت لهم بمعايشة فترة العمل.

خامسا: الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي.

يوضح الجدول رقم (4-8) أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.

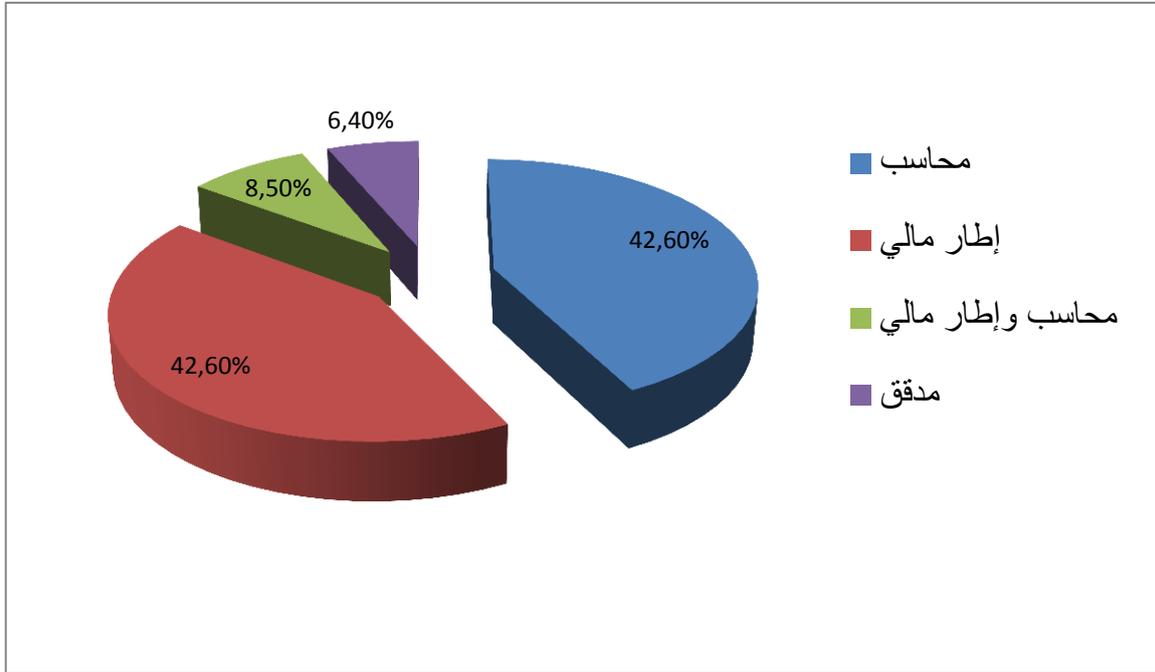
الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- الجدول رقم (4-8): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة.

النسبة المئوية %	التكرار	المركز الوظيفي
42,6%	20	محاسب
42,6%	20	إطار مالي
8,5%	4	محاسب وإطار مالي
6,4%	3	مدقق
100%	47	المجموع

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

الشكل رقم (4-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات (SPSS)

يتبين من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة يرتبط مركزهم بمهنة المحاسبة، والمالية بنسبة 42,6%، أما ما نسبته 8,5% من عينة الدراسة فهم من الإطارات المحاسبية والمالية، في حين أن ما نسبته 6,4% من العينة فيشغلون منصب مدقق، وهذا كله أعطى نتائج جيدة للدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة.

يتضمن هذا المطلب معالجة إحصائية لبيانات المجموعة بواسطة أداة الدراسة الميدانية (الإستبيان) من خلال مجموعة من الإختبارات الواجب إتباعها في مراحل المعالجة الإحصائية.
أولاً: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة:

يوضح الجدول رقم (4-9) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (4-9): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني.

الترتيب	إحتمال إحصائية كا ²	قيمة إحصائية كا ²	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	عبارات المحور الثاني: نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة الاقتصادية	الرقم
1	0,109	2,574	0,49137	4,3830	18	29	0	0	0	التكرار	1
					38.3	61,7	0	0	0	%	
7	0.000	25.936	0.82402	4.1277	11	27	5	4	0	التكرار	2
					34	51.1	8.5	6.4	0	%	
10	0.000	28.830	0.83295	3.9574	11	27	5	4	0	التكرار	3
					23.4	57.4	10.6	8.5	0	%	
5	0.000	65.936	0.55084	4.1489	10	35	1	1	0	التكرار	4
					21.3	74.5	2.1	2.1	0	%	
6	0.000	29.915	0.53637	4.1277	10	33	4	0	0	التكرار	5
					21.3	70.2	8.5	0	0	%	
2	0.000	25.702	0.54916	4.2128	13	31	3	0	0	التكرار	6
					27.7	66	6.4	0	0	%	
4	0.000	34.766	0.49512	4.1915	11	34	2	0	0	التكرار	7
					23.4	72.3	4.3	0	0	%	
8	0.000	28.319	0.76341	4.0638	13	26	6	2	0	التكرار	8
					27.7	55.3	12.8	4.3	0	%	
3	0.000	37.511	0.72039	4.2128	11	27	9	0	0	التكرار	9
					23.4	57.4	19.1	0	0	%	
9	0.000	12.426	0.65798	4.0428	11	27	9	0	0	التكرار	10
					23.4	57.4	19.1	0	0	%	
--	0.0111	--	0.642161	4.14684	الإنتجاه العام						

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج (SPSS)

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- من خلال الجدول رقم (4-9) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:
- جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ "يتوفر في المؤسسة نظام معلومات محاسبي باستخدام الحاسب الآلي" في الترتيب الأول، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,3830 درجة بانحراف معياري قيمته 0,49137.
 - جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ "تقوم المؤسسة بالتأكد من جميع وثائقها المحاسبية قبل إرسالها إلى كافة المصالح المعنية" في الترتيب الثاني من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,2128 درجة بانحراف معياري قيمته 0,54916.
 - جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ "يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ذات قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية إتخاذ القرار" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,2128 درجة بانحراف معياري قيمته 0,72039.
 - جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ "يوفر نظام المعلومات المحاسبي لمستخدميه التقارير المالية بشكل دوري منتظم" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1915 درجة بانحراف معياري قيمته 0,49512.
 - جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "يتم إعداد السجلات والدفاتر المحاسبية بطريقة آلية" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1489 درجة بانحراف معياري 0,55084.
 - جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "تتميز السجلات والدفاتر المحاسبية المعدة من قبل المؤسسة بالوضوح" في الترتيب السادس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1277 درجة بانحراف معياري قيمته 0,53637.
 - جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ "نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة يمكن أن يفهمه أي موظف في المصلحة بشكل جيد" في الترتيب السابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1277 درجة بانحراف معياري قيمته 0,82402.
 - جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ "يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرار" في الترتيب الثامن، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0638 درجة بانحراف معياري قيمته 0,76341.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ "يتضمن الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المعدة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي باستخدام الحاسب الآلي بثقة عالية من إدارة المؤسسة" في الترتيب التاسع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0428 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,65798.

- جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ "يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة بالبساطة" في الترتيب العاشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3,9574 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,83295. بناء على الجدول رقم (4-9) يتبين لنا مربع كا² دال إحصائياً لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات لكل عبارات المحور الثاني، وهذا ما يدل على أن إستجابات أفراد العينة المدروسة حول نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة الاقتصادية هي نفسها الخاصة بالمجتمع.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج المحور الثالث المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:

يوضح الجدول رقم (4-10) إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث:

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (4-10): إجابات أفراد العينة حول المحور الثالث:

الترتيب	احتمال إحصائية كا ²	قيمة إحصائية كا ²	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عبارات المحور الثالث: مدى فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة					الرقم		
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
3	0.000	34.766	0.49512	4.1915	11	34	2	0	0	التكرار	1	تدفع الرقابة الداخلية الموظفين على الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات واللوائح التي تحت الموظفين بالتمسك بالقيم الأخلاقية في أدائهم للمهام المكلفين بها .
					مرتفع	23.4	72.3	4.3	0			
6	0.000	25.936	0.82402	4.1277	16	24	4	3	0	التكرار	2	تلتزم الرقابة الداخلية بأن يعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول يشرف عليه ويقم كفاءة أدائه داخل المؤسسة .
					مرتفع	34	51.1	8.5	6.4			
9	0.000	90.957	0.46625	4.0000	4	40	2	1	0	التكرار	3	تفرض الإدارة المسؤولة عن المؤسسة عقوبات مشددة ورداعة عند إكتشاف مخالفات تدل على عدم النزاهة في أداء المهام .
					مرتفع	8.5	85.1	4.3	2.1			
4	0.000	65.936	0.55084	4.1489	10	35	1	1	0	التكرار	4	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقييم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية ، والمؤشرات المالية وغير المالية
					مرتفع	21.3	74.5	2.1	2.1			
5	0.000	29.915	0.53637	4.1277	10	33	4	0	0	التكرار	5	توفر الرقابة الداخلية حماية للأصول، الملفات، للمعلومات والأجهزة داخل المؤسسة .
					مرتفع	21.3	70.2	8.5	0			
2	0.000	25.702	0.54916	4.2128	13	31	3	0	0	التكرار	6	تدرس الرقابة الداخلية المخاطر الناتجة عن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الجديدة للمؤسسة
					مرتفع	27.7	66	6.4	0			
1	0.109	2.574	0.49137	4.3830	18	29	0	0	0	التكرار	7	تستطيع الرقابة الداخلية دراسة المخاطر الناتجة عن الموظفين داخل المؤسسة .
					مرتفع جدا	38.3	61.7	0	0			
10	0.000	52.255	0.41480	3.9574	3	39	5	0	0	التكرار	8	تستطيع الرقابة الداخلية الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعه
					مرتفع	6.4	83	10.6	0			
7	0.000	48.0431	0.43759	4.0638	6	38	3	0	0	التكرار	9	توفر الرقابة الداخلية المعلومات للموظفين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية
					مرتفع	12.8	80.9	6.4	0			
8	0.000	56.723	0.38950	4.0213	4	40	3	0	0	التكرار	10	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية
					مرتفع	8.5	85.1	6.4	0			
---	0.000	----	0.515502	4.12341	الإنتجاه العام							

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج (SPSS)

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- من خلال الجدول رقم (4-10) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:
- جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ "تستطيع الرقابة الداخلية دراسة المخاطر الناتجة عن الموظفين داخل المؤسسة" في الترتيب الأول، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,3830 درجة بإحرف معياري قيمته 0,49137.
 - جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ "تدرس الرقابة الداخلية المخاطر الناتجة عن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الجديدة للمؤسسة" في الترتيب الثاني، من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,2128 درجة بإحرف معياري قيمته 0,541.
 - جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ "تدفع الرقابة الداخلية الموظفين على الإلتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات واللوائح التي تحت الموظفين بالتمسك بالقيم الأخلاقية في أدائهم المكلفين بها" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1915 درجة بإحرف معياري قيمته 0,49512.
 - جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقييم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية، المؤشرات المالية وغير المالية" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1489 درجة بإحرف معياري قيمته 0,55084.
 - جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "توفر الرقابة الداخلية حماية للأصول، الملفات، للمعلومات والأجهزة داخل المؤسسة" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1277 درجة بإحرف معياري قيمته 0,53677.
 - جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ "تلزم الرقابة الداخلية بأن يعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول يشرف عليه ويقيم كفاءة أدائه داخل المؤسسة" في الترتيب السادس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1277 درجة بإحرف معياري قيمته 0,82402.
 - جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ "توفر الرقابة الداخلية المعلومات للموظفين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية" في الترتيب السابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0638 درجة بإحرف معياري قيمته 0,43759.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ "يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية" في الترتيب الثامن، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0213 درجة بإحتراف معياري قيمته 0,38950.

- جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ "تفرض الإدارة المسؤولة عن المؤسسة عقوبات مشددة وراعدة عند إكتشاف مخالفات تدل على عدم النزاهة في أداء المهام" في الترتيب التاسع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0000 درجة بإحتراف معياري قيمته 0,46625.

- جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ "تستطيع الرقابة الداخلية الحصول على معلومات خارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقه للأهداف الموضوعة" في الترتيب العاشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3,9574 درجة بإحتراف معياري قيمته 0,41480.

- بناء على الجدول رقم (4- 10) يتبين لنا مربع كا² دال إحصائيا لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$)، مما يدل على وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات لكل عبارات المحور الثالث، وهذا ما يدل على أن إستجابات أفراد العينة المدروسة حول مدى فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة هي نفسها الخاصة بالمجتمع.

ثالثا: عرض وتحليل نتائج المحور الرابع المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة حول الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي:

يوضح الجدول رقم (4- 11): إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم(4-11): إجابات أفراد العينة حول المحور الرابع:

الرقم	عبارات المحور الرابع الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية كا ²	احتمال إحصائية كا ²	الترتيب
الرقابة على المدخلات	1	يتم التأكد من دقة وصحة المستندات والبيانات المرسله من قبل الإدارات لقسم المعالجة الإلكترونية	التكرار	0	0	8	33	6	3.9574	28.894	0.000
			%	0	0	17	70.2	12.8	مرتفع		
	2	المستندات والبيانات التي يراد إدخالها متسلسلة ومرقمة	التكرار	0	0	3	40	4	4.0213	56.723	0.000
			%	0	0	6.4	85.1	8.5	مرتفع		
	3	يتم استخدام إجراءات الرقابة بالمجاميع عند إدخال البيانات	التكرار	0	2	6	35	4	3.8723	62.021	0.000
			%	0	4.3	12.8	74.5	8.5	مرتفع		
	4	تتم عملية الرقابة على المدخلات بواسطة شخص آخر غير الذي قام بعملية الإدخال	التكرار	0	0	9	34	4	3.8936	32.979	0.000
			%	0	0	19.1	72.3	8.5	مرتفع		
	5	يتم التوقيع أو الختم على المستندات التي أدخلت لعدم التكرار	التكرار	0	0	4	39	4	4.0000	52.128	0.000
			%	0	0	8.5	83	8.5	مرتفع		
6	يتم مقارنة عينة من المستندات الأصلية مع المستندات المعدة إلكترونيا للوقوف على الأخطاء والانحرافات	التكرار	0	0	6	37	4	3.9574	43.702	0.000	
		%	0	0	12.8	78.7	8.5	مرتفع			
الرقابة على عملية معالجة البيانات المحاسبية	7	يتم الفحص البدوي لكافة المخرجات التي تم معالجتها إلكترونيا	التكرار	0	1	10	30	6	3.8723	41.255	0.000
			%	0	2.1	21.3	63.8	12.8	مرتفع		
	8	يتم التأكد من معالجة كل المستندات في ملف العمليات قبل إقفال هذا الملف	التكرار	0	0	5	34	8	4.0638	32.468	0.000
			%	0	0	10.6	72.3	17	مرتفع		
	9	يتم التأكد من وجود إجراءات كافية تتضمن تصحيح وإعادة معالجة البيانات التي رفضت البرامج معالجتها	التكرار	0	0	9	34	4	3.8936	32.979	0.000
			%	0	0	19.1	72.3	8.5	مرتفع		
	10	يتم استخدام الرقابة بالمجاميع لغرض اكتشاف الأخطاء أثناء عملية المعالجة	التكرار	0	0	5	39	3	3.9574	52.255	0.000
			%	0	0	10.6	83	6.4	مرتفع		

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

19	0.000	39.383	0.72039	3.7872 مرتفع	5	30	9	3	0	التكرار	تتضمن عملية المعالجة فترات راحة يتم من خلالها تصحيح الأخطاء وإعادة المعالجة على أساس سليم	11	
					10.6	63.8	19.1	6.4	0	%			
9	0.000	67.809	0.55168	4.0000 مرتفع	6	36	4	1	0	التكرار	يتم فحص كل العمليات التي تم معالجتها ومقارنتها مع العمليات الأصلية	12	
					12.8	76.6	8.5	2.1	0	%			
14	0.000	48.745	0.61960	3.9149 مرتفع	6	32	8	1	0	التكرار	يتم التأكد من مدى مصداقية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع تقارير سابقة	13	
					12.8	68.1	17	2.1	0	%			
2	0.000	48.043	0.43759	4.0638 مرتفع	6	38	3	0	0	التكرار	يتم فحص كافة التطبيقات التي تم تشغيلها مع التي تم إدخالها	14	
					12.8	80.9	6.4	0	0	%			
13	0.000	67.638	0.55000	3.9574 مرتفع	5	36	5	1	0	التكرار	تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية	15	
					10.6	76.6	10.6	2.1	0	%			
8	0.000	28.766	0.55168	4.0000 مرتفع	7	33	7	0	0	التكرار	التأكد من عدم إمكانية تعديل محتويات الملفات أثناء التخزين	16	
					14.9	70.2	14.9	0	0	%			
7	0.000	90.957	0.46625	4.0000 مرتفع	4	40	2	1	0	التكرار	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة عن الحاسب الآلي مع المجاميع المعدة يدويا	17	
					8.5	85.1	4.3	2.1	0	%			
5	0.000	25.574	0.57064	4.0213 مرتفع	8	32	7	0	0	التكرار	تتم مراجعة تقارير المخرجات قبل توزيعها على الجهات المستخدمة لها	18	
					17	68.1	14.9	0	0	%			
1	0.000	34.766	0.49512	4.1915 مرتفع	11	34	2	0	0	التكرار	يتم التأكد من إيصال كافة التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الاطلاع	19	
					23.4	72.3	4.3	0	0	%			
--	0.000	--	0.52769	3.9697	الاتجاه العام								

الرقابة على المخرجات

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج (SPSS)

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- من خلال الجدول رقم (4-11) يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:
- جاءت العبارة التاسعة عشر المتعلقة بـ "يتم التأكد من إيصال كافة التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الإطلاع" في الترتيب الأول، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,1915 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,49512.
 - جاءت العبارة الرابعة عشر المتعلقة بـ "يتم فحص كافة التطبيقات التي تم تشغيلها مع التي تم إدخالها" في الترتيب الثاني من حيث أهمتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0638 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,43759.
 - جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ "يتم التأكد من معالجة كل المستندات في ملف العمليات قبل إقفال هذا الملف" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0638 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,52768.
 - جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ "المستندات والبيانات التي يراد إدخالها متسلسلة ومرقمة" في الترتيب الرابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0213 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,38950.
 - جاءت العبارة الثامنة عشر المتعلقة بـ "تتم مراجعة تقارير المخرجات قبل توزيعها على الجهات المستخدمة لها" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0213 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,57064.
 - جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "يتم التوقيع أو الختم على المستندات التي أدخلت لعدم التكرار" في الترتيب السادس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0000 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,41703.
 - جاءت العبارة السابعة عشر المتعلقة بـ "يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة عن الحاسب الآلي مع المجاميع المعدة يدويا" في الترتيب السابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0000 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,46625.
 - جاءت العبارة السادسة عشر المتعلقة بـ "التأكد من عدم إمكانية تعديل محتويات الملفات أثناء التخزين" في الترتيب الثامن، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0000 درجة بإخلاف معياري قيمته 0,55168.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- جاءت العبارة الثانية عشر المتعلقة بـ "يتم فحص كل العمليات التي تم معالجتها ومقارنتها مع العمليات الأصلية" في الترتيب التاسع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 4,0000 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,55168.
- جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ "يتم استخدام الرقابة بالمجاميع لغرض إكتشاف الأخطاء أثناء عملية المعالجة" في الترتيب العاشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 3,9574 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,41480.
- جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ "يتم مقارنة عينة من المستندات الأصلية مع المستندات المعدة إلكترونيا للوقوف على الأخطاء والإنحرافات" في الترتيب الحادي عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,9574 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,46426.
- جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ "يتم التأكد من دقة وصحة المستندات والبيانات المرسله من قبل الإدارات لقسم المعالجة الإلكترونية" في الترتيب الثاني عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,9574 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,55000.
- جاءت العبارة الخامسة عشر المتعلقة بـ "تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية" في الترتيب الثالث عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,9574 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,55000.
- جاءت العبارة الثالثة عشر المتعلقة بـ "يتم التأكد من مدى مصداقية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع تقارير سابقة" في الترتيب الرابع عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,9149 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,61960.
- جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "تتم عملية الرقابة على المدخلات بواسطة شخص آخر غير الذي قام بعملية الإدخال" في الترتيب الخامس عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,8936 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,52062.
- جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ "يتم التأكد من وجود إجراءات كافية تتضمن تصحيح وإعادة معالجة البيانات التي رفضت البرامج معالجتها" في الترتيب السادس عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,8936 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,52062.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ "يتم استخدام إجراءات الرقابة بالمجاميع عند إدخال البيانات" في الترتيب السابع عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,8723 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,61209.
- جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ "يتم الفحص اليدوي لكافة المخرجات التي تم معالجتها إلكترونياً" في الترتيب الثامن عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,8723 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,64663.
- جاءت العبارة الحادي عشر المتعلقة بـ "تتضمن عملية المعالجة فترات راحة يتم من خلالها تصحيح الأخطاء وإعادة المعالجة على أساس سليم"، في الترتيب التاسع عشر، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة 3,7872 درجة بإنحراف معياري قيمته 0,72039.
- بناء على الجدول رقم (4-11) يتبين لنا مربع χ^2 دال إحصائياً لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات لكل عبارات المحور الرابع، وهذا ما يدل على أن إستجابات أفراد العينة المدروسة حول الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي هي نفسها الخاصة بالمجتمع.

المطلب الثالث: إختبار فرضية الدراسة

قبل القيام بإختبار فرضية الدراسة نقوم أولاً بتكوين نموذج الدراسة المعبر عن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي، ثم نقوم بتقدير معاملات النموذج الدراسي، وفي الأخير نقوم بتقييمه وإختبار فرضية الدراسة.

أولاً- تقدير نموذج الدراسة:

من خلال المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة المشار إليها في الإستبيانات بإستعمال برنامج (SPSS)، إتضح أن الإتجاه العام لنموذج الدراسة يمثل علاقة خطية مستقيمة، لذلك تم الإعتماد في تمثيله على

$$(y=ax+b)$$

Y: نظام المعلومات المحاسبي

X: نظام الرقابة الداخلية

وتم تقديره إنطلاقاً من برنامج (SPSS) كما يلي:

$$Y=1,072x-0,296+ut$$

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

ثانيا- تقييم نموذج الدراسة:

من أجل دراسة جودة وفعالية تمثيل نموذج الدراسة للعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي، نُجري ما يسمى بإختبار المعنوية الإحصائية، ووظيفة هذا الإختبار هي التأكد من أن نموذج الدراسة المقترح يعبر بصفة جيدة وفعالة على نوعية العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي، ويتكون هذا الإختبار من عدة مقاييس أهمها: معامل الارتباط، معامل التحديد، إختبار فيشر، وإختبار ستيودنت.

1- معامل الارتباط (r):

بحساب معامل الارتباط بين نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي نجد أن $r=0,986$ وهذا ما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية قوية بينهما.

2-معامل التحديد (R^2):

يستخدم معامل التحديد لمعرفة مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال النموذج الرياضي المختار للتعبير عن علاقة y بـ x ، وكلما كانت قيمة معامل التحديد قريبة من 1 كلما كانت العلاقة بين x و y متينة وقوية والنموذج الرياضي المقترح واقعي وصحيح.
وبحساب معامل التحديد نجد أن $R^2=0,972$ ، أي أن نسبة تفسير الرقابة الداخلية للتغيرات الحادثة في نظام المعلومات المحاسبي تقدر بـ 97,2%.

3 -إختبار فيشر:

يمثل إختبار فيشر في إختبار الفرضية (H_0) حول المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج المقترح، ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد المحصل عليه، من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة الفعلية (f_{real}) والقيمة الحرجة أو الجدولية (f_{tab}) المستخرجة من جدول مقياس فيشر.
إذا كانت قيمة (f_{real}) المحسوبة أكبر من قيمة (f_{tab}) المستخرجة من الجدول فسيتم رفض الفرضية (H_0) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد (R^2) التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لإستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل، أما إذا كانت قيمة ($f_{real} < f_{tab}$) فإنه سيتم قبول الفرضية (H_0) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة الإنحدار المقترحة غير معنوية إحصائياً، ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

والجدول التالي يوضح القيمة الفعلية (freal) والقيمة الحرجة أو الجدولية (ftab) المستخرجة من جدول مقياس فيشر.

الجدول رقم (4-12): القيمة الفعلية (freal) والقيمة الحرجة أو الجدولية (ftab)

القيمة الفعلية (Freal)	القيمة الجدولية (ftab)	درجة حرية المقام (V2)	درجة حرية البسط (V1)	مستوى المعنوية (α)
1564,010	4,06	45	1	0,05

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

بناء على معطيات الجدول رقم (4-12) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة (freal) أكبر من القيمة الجدولية (ftab)، وعليه فإن نتيجة هذا الإختبار هي رفض الفرضية (Ho) المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد (R^2) التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح كمقياس لتقدير فعالية وجود التمثيل وبصفة عامة نموذج الدراسة ككل مقبول.

4 - إختبار ستودنت (T):

1-4 - إختبار ستودنت T بالنسبة للمعامل (a):

يستخدم إختبار ستودنت لإختبار فرضية الدراسة والمتمثلة في الآتي:

Ho: لا تؤثر الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي أي أن: $a=0$

H1: تؤثر الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي أي أن: $a \neq 0$

ويتم إجراء هذا الإختبار بمقارنة القيمة الفعلية أو المحسوبة لستودنت (freal) والقيمة المستخرجة من جدول التوزيع لستودنت (ftab).

إذا كانت القيمة المحسوبة (freal) أكبر من القيمة المستخرجة من الجدول (ftab) فسيتم رفض الفرضية (Ho) المفترضة لعدم وجود تأثير للرقابة على نظام المعلومات المحاسبي، أي أن الرقابة الداخلية تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي في حالة $a \neq 0$ ، وإذا كانت قيمة (freal < ftab) فسيتم قبول الفرضية (Ho)، أي أنه لا يوجد تأثير للرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي.

والجدول التالي يوضح القيمة الفعلية (freal) والقيمة الحرجة أو الجدولية (ftab) المستخرجة من الجدول التوزيع الإحصائي لستودنت عند مستوى معنوية تساوي ($\alpha=0,05$)

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (4-13): القيمة الفعلية (freal) والقيمة الجدولية (ftab)

القيمة الفعلية (Freal)	القيمة الجدولية (ftab)	درجة حرية البسط (V1)	مستوى المعنوية (α)
39,548	1,679	45	0,05

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على برنامج (SPSS)

بناء على معطيات الجدول رقم (4-13) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة (freal) أكبر من القيمة الجدولية (ftab) وعليه فإن نتيجة هذا الإختبار هي رفض الفرضية (Ho) المفترضة لعدم وجود تأثير للرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي، أي أن الرقابة الداخلية تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي بمعنى أن $\alpha \neq 0$.

2-4 - إختبار ستودنت T بالنسبة للمعامل (b):

يستخدم إختبار ستودنت لإختبار المتغير الثابت حسب الفرضية التالية:

Ho: المتغير الثابت يساوي الصفر أي $b=0$

H1: المتغير الثابت لا يساوي الصفر أي $b \neq 0$

ويتم إجراء هذا الإختبار بمقارنة القيمة الفعلية (freal) لستودنت والقيمة المستخرجة من جدول التوزيع لستودنت (ftab)، إذا كانت قيمة (freal) المحسوبة أكبر من قيمة (ftab) المستخرجة من الجدول فسيتم رفض الفرضية (Ho) المفترضة لعدم وجود المتغير الثابت، أي أن المتغير الثابت لا يساوي الصفر وإذا كانت قيمة (freal < ftab) فإنه سيتم قبول الفرضية (Ho)، أي أنه لا يوجد متغير ثابت.

والجدول التالي يوضح القيمة الفعلية (freal) والقيمة الحرجة أو الجدولية (ftab) المستخرجة من جدول توزيع الإحصائي لستودنت عند مستوى معنوية تساوي $\alpha=0,05$.

الجدول رقم (4-14): القيمة الفعلية (freal) والقيمة الجدولية (ftab)

القيمة الفعلية (Freal)	القيمة الجدولية (ftab)	درجة الحرية البسط (V1)	مستوى المعنوية (α)
-2,625	1,679	45	0,05

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي
في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

بناء على معطيات الجدول رقم (4-14) نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة (freal) أقل من القيمة الجدولية (ftab)، وعليه فإن نتيجة هذا الإختبار هي قبول الفرضية (Ho) المفترضة لعدم وجود متغير ثابت $b=0$ ، ومنه يصبح نموذج الدراسة المفترضة المقدرة الجديد كالتالي:

$$Y=1,072x+ut$$

الفصل الرابع: دراسة ميدانية لأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

خلاصة الفصل الرابع:

أستعرض هذا الفصل إجراءات منهجية الدراسة الميدانية من خلال تحديد مجتمع البحث الذي شمل عينة قصدية ويكون عدد أقسامها أربعة فئات تتمثل في محاسب، إطار مالي، محاسب وإطار مالي، مدقق في عدد من المؤسسات، وقد تم توزيع 50 إستبانة على الفئات السابقة ويرجع سبب إختيارهم كونهم على دراية بأهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وتمكن الباحث من إستعادة 47 إستبانة، وبمعدل إستجابة بلغت 94%، وبعد فرزها تبين أن جميعها صالحة للتحليل.

من أجل تناول مشكلة البحث والوصول إلى هدفه وإختبار فرضياته، تم إعداد الإستبانة بالإستعانة بالدراسات السابقة لجمع البيانات الأولية بما يتوافق مع مشكلة البحث، ورعي فيها المستجيب واعيا لهدفها، ومكوناتها، ودقتها، وضوحها، وتجانسها، ووحدة إتجاه حركة المقياس وتضمنت أسئلة ذات إختيارات متعددة. وتغطي الإستبانة قسمين، إذ خصص القسم الأول للبيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات العينة محل الدراسة، أما القسم الثاني قد تضمن ثلاثة محاور متعلقة بموضوع الدراسة.

وتم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال مرحلتين:

الأولى بعرضها على مجموعة من الحكمين ذوي التخصص، من أجل إبداء رأيهم من حيث مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، ومدى إرتباط الفقرات بالمحاور، وتنوع محتواها وتقويم مدى الصياغة اللغوية والشكل النهائي أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيها.

والثانية تمثلت في توزيع الإستبانة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة وذلك للتعرف على مستوى وضوحها ومستوى فهمهم للعبارات والألفاظ الواردة فيها ومقدار وضوحها.

وفي الأخير تم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات العينة، وأيضاً الإجابة على أسئلة البحث، وإختيار فرضيات البحث بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) من أجل معالجة البيانات.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى توضيح أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، ومعالجة جوانب وحيثيات هذا الموضوع، مع الوقوف على واقع هذه الدراسة التي عاجلت مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الناشطة في ولاية الشلف، وستتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي على أساسها تم إثبات إختبار الفرضيات الموضوعية كقاعدة لهذا البحث، وعرض أهم التوصيات و الإقتراحات وتقديم آفاق البحث.

أولاً: نتائج إختبار الفرضيات:

إنطلاقاً من طريقة المعالجة التي تم إعتماؤها، والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة، والدراسة التطبيقية من جهة أخرى، تم التوصل أثناء إختبار الفرضيات إلى النتائج التالية.

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تتمثل في "يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كمصدر هام للمعلومات التي تساعد الأطراف الداخلية والخارجية في عملية إتخاذ القرار" توصلنا من خلال الفصل الأول إلى الإتيافاق مع مضمون هذه الفرضية، وهذا بإعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي نظام يعمل على تجميع وتسجيل وتبويب وتخليص وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التي تجربها المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية، بغرض توفير المعلومات التي تمكن متخذي القرارات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها من إتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة.

- وبخصوص الفرضية الثانية والتي مفادها أنه "تكمن أهمية نظام الرقابة الداخلية في إحترام السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة" فقد توصلنا من خلال الفصل الثاني أن هذه الفرضية صحيحة، وهذا بإعتبار أن نظام الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تم وضعها من طرف إدارة المؤسسة، وذلك للحفاظ على السير الحسن لنشاطها وحماية ممتلكاتها، والتأكد مما إذا كانت تسير وفق الخطة الموضوعية.

- بخصوص الفرضية الثالثة "تعتبر كل من الرقابة الإدارية، الرقابة التشغيلية، الرقابة المحاسبية كدعم أساسية لنظام المعلومات المحاسبي"، فقد توصلنا من خلال الفصل الثالث أن هذه الفرضية صحيحة، لما رأيناه في الدراسة النظرية التي أثبتت أن نظام الرقابة الداخلية يتضمن ثلاثة نظم فرعية، تتمثل في كل من الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسبية، والرقابة التشغيلية، ولكل نظام من هذه النظم الفرعية هدف يسعى إلى تحقيقه من خلال مجموعة من الإجراءات الرقابية، والتي تعتبر كدعم لنظام المعلومات المحاسبي، وهذا من أجل تحقيق هدف عام وهو الحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات المالية.

- بخصوص الفرضية الرابعة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى معنوية يساوي 0,05"

تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن قيمة معامل الارتباط الثنائي بين المتغير المستقل المتمثل في نظام الرقابة الداخلية والمتغير التابع المتمثل في نظام المعلومات المحاسبي كانت 0,986، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0,972، مما يعني أن نسبة تفسير الرقابة الداخلية للتغيرات الحادثة في نظام المعلومات المحاسبي تقدر بـ 97,2%، حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 1564,010 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي 4,06، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد وهو 0,05. فإننا نؤكد صحة هذه الفرضية.

ثانيا: نتائج البحث:.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية، التي أصبحت سلاحا فعالا في يد الإدارة، وبالتالي ضرورة وجود نظام معلومات يسمح بالتحكم في جمع، ومعالجة، وتدقيق المعلومات.
- يتميز نظام المعلومات المحاسبي ببعض الخصائص منها الشمولية، وكذا توفير المعلومة التي تساعد في تلبية إحتياجات المستخدمين سواء الداخليين أو الخارجيين.
- يتعامل نظام المعلومات المحاسبي مع عدة أنظمة داخل المؤسسة، يستمد منها مدخلاته الأساسية، ومن المهم التأكد من صحة ودقة البيانات التي تنتجها هذه الأخيرة، لضمان صحة المعلومات المحاسبية، ولهذا كان من الضروري المعرفة التامة بالمستندات التي تستخدمها، والإجراءات التي تتحكم في معالجة بياناتها وإنتقالها حتى وصولها إلى نظام المعلومات المحاسبي.
- لقد تأثر نظام المعلومات المحاسبي بالتطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وساهمت هذه الأخيرة بشكل فعال في تحقيق سرعة ودقة معالجة البيانات المحاسبية، كما أثر إستخدام هذه التكنولوجيا على أهداف نظام المعلومات المحاسبي، ومقوماته.
- تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات التي تضعها المؤسسة من أجل تحقيق أهداف تتعلق أساسا بإحترام القوانين والقواعد، تطبيق تعليمات وتوجيهات الإدارة، تحسين الأداء داخل المؤسسة، وحماية الأصول ومصداقية المعلومات المحاسبية.

- إن الرقابة الداخلية ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير العمل والإنجاز، والتي تتكون من شقين، الشق الإداري والشق المحاسبي، بالإضافة إلى وجود مقومات ومكونات أساسية للرقابة يجب على المؤسسات مراعاتها.
- تتمثل الرقابة الإدارية في تحقيق الأهداف المتعلقة بإحترام القوانين، تعليمات وتوجيهات الإدارة بالإضافة إلى تحسين الأداء.
- أما الرقابة المحاسبية تعمل أساسا في حماية الأصول وضمان مصداقية المعلومات المحاسبية.
- إن أساليب الرقابة الداخلية تنقسم إلى مجموعتين: الإدارية والمحاسبية، فبالنسبة للرقابة الإدارية لا تختلف أساليبها الرقابية سواء إتبع المؤسسة النظام الإلكتروني أو النظام اليدوي، وعلى خلاف ذلك تختلف أساليب الرقابة المحاسبية في النظم الإلكترونية عن النظم اليدوية، كإمساك السجلات والدفاتر المحاسبية، حيث أدت تكنولوجيا المعلومات إلى معالجة البيانات بسرعة كبيرة، فأثرت بذلك تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير وملحوظ.
- يمكن للمراجع أن يستعمل عدة أساليب لتقييم الرقابة الداخلية من بينها قائمة الإستقصاء، الملخص التذكيري، التقرير الوصفي إلخ، كما يمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية بالإعتماد على مجموعة من الطرق منها طريقة الدورات، طريقة وحدات النشاط، وطريقة بنود العمليات.
- كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على عبارات المحور الثاني، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 3,95 و4,38، وهذا يؤكد أن نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة يتميز بالبساطة والوضوح من حيث التركيب ومن حيث التفاعل مع الأنشطة الأخرى.
- كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة التامة على كل عبارات المحور الثالث، حيث إنحصر المتوسط الحسابي بين 3,95 و4,38، وهذا ما يؤكد فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة، من خلال تطبيقهم للتعليمات الإدارية الواضحة، والفحص والمراقبة المستمرة للعمليات المختلفة.
- تشير آراء أفراد العينة وبدرجة الموافقة على كل عبارات المحور الرابع، حيث إنحصر المتوسط الحسابي بين 3,87 و4,06، وهذا ما يثبت أن المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة تتبع إجراءات رقابية تساهم في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، الذي يؤدي بدوره إلى الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عند مستوى معنوية $(\alpha = 0,05)$.

ثالثا: التوصيات والإقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تبني التكنولوجيات الجديدة والتقنيات الحديثة التي من شأنها تفعيل أنظمة المعلومات وبالخصوص نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
 - ضرورة مشاركة جميع الأطراف في عملية التسيير داخل المؤسسة وإنشاء خلية إستماع بين المصالح، والقيام برقابة مستمرة ومفاجئة والتأكيد على ضرورة تطبيق الإجراءات الداخلية.
 - ضرورة إنشاء دائرة مستقلة للبيانات والمعلومات في المؤسسة، سعيا لإقامة بنك معلومات، ومنه الخروج بمؤشرات تكون بمثابة منبهات للتسيير في القطاع.
 - ضرورة وجود نظام رقابة داخلي فعال، مما يزيد من قدرة المؤسسة على التحكم في قراراتها والإلتزام بتنفيذ السياسات وتحسين الأداء.
 - ضرورة وجود دليل تنظيمي لإجراءات الرقابة الداخلية، وبالتالي الإلتزام بالمبادئ والقواعد المحاسبية والخطط التنظيمية والسياسات الموضوعية من طرف الإدارة، وهذا يؤدي دون شك إلى حماية أصولها والوقاية من الغش والأخطاء والوصول إلى الأهداف المرجوة.
 - تدعيم المؤسسة بالموارد البشري الكفاء على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية، والتدقيق بإعتبارهم العصب الذي يسير الإدارة العامة من خلال تنفيذ ورقابة العمليات.
 - فسح المجال للحوار بين المحاسبين المهنيين والأكاديميين من خلال تنظيم الملتقيات والندوات وغيرها بهدف إزالة الغموض عن بعض الجوانب المتعلقة بالتدقيق والرقابة في بيئة البيانات المحاسبية المعالجة إلكترونيا.
- رابعا: أفاق البحث:

هناك بعض الجوانب الهامة التي لها صلة بالموضوع والتي نقترحها بأن تكون إشكالية لمواضيع بحث قادمة مثل:

- تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل التجارة الإلكترونية.
- مخاطر إستخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ودوره في تحسين التسيير في المؤسسة.
- دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء داخل المؤسسة الإقتصادية.
- تكامل المراجعة الداخلية والخارجية من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب.

- 1- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 2- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997.
- 3- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
- 4- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1999.
- 5- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
- 6- أحمد رجب عبد العال وآخرون، الأنظمة والمشكلات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003.
- 7- أحمد نور وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- 8- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، 2003.
- 9- ألفين أرنيس وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي مراجعة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 10- السيد أحمد أمين لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 11- السيد أحمد أمين لطفي، المحاسبة الدولية- الشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
- 12- السيد أمين أحمد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2005.
- 13- السيد أمين أحمد لطفي، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2005.
- 14- السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية لنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2009 .

- 15- السيد محمد، المراجعة والمراقبة المالية، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008.
- 16- الشيخ سالم فؤاد وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، مركز الكتب الأردني، عمان، 2005.
- 17- ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.
- 18- ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية بين النظامين اليدوي والإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2002-2003.
- 19- جربوع محمد يوسف، مراجعة الحسابات بين التنظير والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- 20- حازم هاشم الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، دار الكتاب الوطنية، طرابلس، ليبيا الطبعة الأولى، 2003.
- 21- حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 22- حسين القاضي، حسن دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1990.
- 23- حسين القاضي، مراجعة الحسابات والاجراءات، الناشر مكتبة الزهران، عمان، الأردن، 1997.
- 24- حمزة محمد دودين، التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2013.
- 25- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى 1998.
- 26- خالد عبد المنعم زكي لبيب، أمال محمد كمال، إيناس مصطفى محمد سليمان، عارف محمود كامل عيسى، دراسات في المراجعة، جهاز الكتب التجارية جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2017.
- 27- خليفة كمال، البدوي منصور، حسن شريفة علي، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 28- خيضر، مصطفى عيسى، المراجعة، المفاهيم والمعايير والاجراءات، مطلع جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط2، 1996.

- 29- دلال القاضي، محمود البياني، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 30- دونالد كيسو وجيري بجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول تعريب أحمد حامد دجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 31- الذنبيات علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 32- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار الجامعية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2001.
- 33- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.
- 34- زهير المدرب، علم تدقيق الحسابات، دار البداية للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 35- سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2001.
- 36- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية الجزء 2، الرقابة الداخلية، أدلة الإثبات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 37- عباس مهدي الشزامي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990.
- 38- عبد الحميد المحي البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2005.
- 39- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1995.
- 40- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 41- عبد الفتاح الصحن وأحمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1992.

- 42- عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 43- عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد ومحمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999-2000.
- 44- عبد الله خالد أمين، علم التدقيق والحسابات - الناحية النظرية والعملية، وائل للنشر، عمان الأردن، 2007.
- 45- عبد المالك إسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2004.
- 46- عبد الناصر نور، الفضل المؤيد، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2002.
- 47- عبدالوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006.
- 48- عثمان عبد الرزاق محمد، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، دار الكتب للطباعة الموصل، بغداد العراق، 1990.
- 49- عزام صبري، اساسيات في النظام الإحصائي الشامل SPSS، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، الطبعة الأولى، 2006.
- 50- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية، إدارة المسيرة، عمان الأردن الطبعة الثانية، 2009..
- 51- فايز جمعة صالح النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 52- فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2002.
- 53- فتحي رزقي السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2002.
- 54- قاسم محسن إبراهيم الحويطي، زياد هاشم يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحداية العراق، 2003.

- 55- قاسم محمد إبراهيم الحويطي، الستار زياد حسن يحيى، نظام المعلومات المحاسبية- الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات، وحدة الحداية للطباعة والنشر، كلية حداية، العراق، 2003.
- 56- القاضي حسين، دحروج حسين، قريط عصام، مراجعة الحسابات الاجراءات، دار وائل للنشر دمشق، 2006.
- 57- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- 58- كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2002 .
- 59- كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 60- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- 61- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
- 62- محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشفاع، الاسكندرية، مصر 1999.
- 63- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار إيترك، القاهرة 2005.
- 64- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن 2001.
- 65- محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
- 66- مصطفى صالح سلامة، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

- 68- مصطفى عيسى خيضر، المراجعة، المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1996.
- 69- مصطفى محمد نداء الدين بهجت، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها- دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز جدّة، 1986.
- 70- مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية وإقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العرب للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- 71- منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة القاهرة، مصر، 1986.
- 72- هادي التميمي ، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية، مركز كحلوت للكتب، عمان الأردن، 1998.
- 73- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006.
- 74- هشام أحمد عطية، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 75- هندركسن إيدون، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال أبو خليفة أبو زيد، المكتبة الجامعية الحديثة الإسكندرية، 2005.
- 76- وصفي أبو المكارم، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002.
- 77- وليام توماس، أمرسونهنكي، ترجمة كمال الدين سعد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ 1999.
- 78- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبية، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007.
- 79- ياسر صادق مطيع، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007.
- 80- يوسف محمود جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

ثانيا: رسائل و أطروحات دكتوراه

- 1- أسماء سلمان زيدان الجبوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002.
- 2- حاج قويدر قورين، أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013.
- 3- حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 4- عبد الحميد مانع الصيخ، المعايير المحاسبية الدولية- دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصر بغداد، 1998.
- 5- عيادي عبد القادر، جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على السوق المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013-2014.
- 6- محمد سعيد الحاج، إطار منتج لوضع معايير المحاسبة المالية في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002.

ثالثا: رسائل ومذكرات الماجستير:

- 1- أحمد عبد الهادي بشير، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 2- أكرم يحيى علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا اليمن، 2009.
- 3- إباد سامي قيقه، كفاءة مراجعة حسابات الجامعات الرسمية الأردنية في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، مذكرة ماجستير، جامعة آل بيت، الأردن، 2004.

- 4- بوفروعة سفيان، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.
- 5- حمادي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010-2011.
- 6- خالد بن عية، الرقابة الداخلية كأداة لدعم استقرار النظام المصرفي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2005-2006.
- 7- خالد عبد الرحمان أحمد علي، مستوى الإفصاح المحاسبي لإ اعتماد الشركات المساهمة اليمنية قياس وتطوره بما يتناسب ومتطلبات إقامة سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق، 2000.
- 8- خالد محمد رجب الجابري، المعلومات المحاسبية المعدل بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، 2000.
- 9- خصاونة ريم عقاب، أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2002.
- 10- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
- 11- ساحل فاتح، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 12- سعد بن البار، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم معلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 13- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2008، 2009.
- 14- سليمان محمد تسيير حسن، أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسيل الأموال، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

- 15- شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 16- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين تسيير المؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004.
- 17- طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.
- 18- عائشة طايشي، التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.
- 19- عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- 20- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر، 2006-2007.
- 21- عيادي محمد أمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 22- الكخن دلال خليل، الرقابة المحاسبية في ظل الأنظمة الإلكترونية وتطبيقها على البنك المركزي الأردني، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1988.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

- 1- أحمد لعماري، المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات في ظل تطبيق النظام المالي والمحاسبي بالجزائر" الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد (scf) في ظل معايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجماعي بالوادي، يوم 17-18 جانفي 2010.

- 2- مسعود صديقي، دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديدة، جامعة ورقلة الجزائر، 2003.
- 3- مؤيد الساعدي، قاسم علي عمران البياتي، فعالية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، 04-05 ديسمبر 2012، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 4- نعيم دهمش، عفاف إسحاق أبرز، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر السنوي الخامس بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن 2005.
- 5- هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الجودة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010.
- خامسا: الدراسات والمجلات العلمية.
- 1- إبراهيم أحمد الصعيدي، الإطار العام لمعايير مراجعة الأنظمة الإلكترونية المتكاملة للمعلومات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد 01، القاهرة، 1986.
- 2- ألان عجيب مصطفى هلدني، ثائر الصبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 7، العدد 45، بغداد، العراق.
- 3- باول وندل، الغش والإحتيال في بيئة الحاسب، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، 1995.
- 4- هجت محمد، ويمتني عبد الله، الأثر المتوقع لمعيار الإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المنشورة لشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك فهد، المجلد 2، العدد الأول، 1995.
- 5- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، جامعة دمشق وجامعة العلوم التطبيقية في الأردن، 2008.
- 6- صالح جليل إبراهيم، أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد الثاني، 2013.

- 7- علي حسين الدوغجي، أيمان مؤيد الخير، تحسين فعالية الرقابة الداخلية وفق نموذج COSO، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70.
- 8- لطفي ليلي، أثر استخدام النظم الإلكترونية في المراجعة على كفاءة الأداء المهني للمراجع، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 13، 1997.
- 9- لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية ولقانونية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007.
- 10- محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.
- 11- وائل إبراهيم راشد، ملامح الإفصاح في الكويت، مجلة المحاسبون، المجلد 12، العدد 33، 2006. سادسا: مراجع أخرى.
- 01- الفقرة رقم 05 من المعيار المحاسبي الدول الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 02- الفقرة رقم 27 من المعيار المحاسبي الدول الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 04- الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي الأول، عرض القوائم المالية، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- 05- الفقرتان 97-98 من المعيار المحاسبي الدولي الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية
- سابعاً: مواقع الأنترنت
- 1- منتديات بوابة العرب، الاقتصاد والعلوم الإدارية، منتدى المحاسبة والضرائب، تأثير استخدام الحاسوب على أهداف النظام المحاسبي

<http://vb.arabsgat.com/showthread.php=458827>

- 01- Alain-d : « **information comptabilité audit commerce**, les édition d'organisation, Paris, 1987.
- 02- Batude .D, **l'audit comptable et financier**, Nathan, Paris, 1997.
- 03- chadefaux.M, **l'audit fiscal**, litec, Paris 1997.
- 04- Harris B,A. Hunt, **Firewall certification- computers and security**, Publisher, Elsevier, Vol 18, N02, USA, 1999.
- 05- Jacques Renard , **théorie et pratique de l'audit interne**, groupe eyroples, 7eme édition, Paris, France, 2010.
- 06- Lionel collins et Geerard Valin, « **audit et control interne et vérification édition préparatoire** », INC, Canada, 1984.
- 07- maders Henri pierre, **contrôle interne du risque** Cibber évalue organiser édition d'organisation, paris, France, 2004.
- 08- Mohamed Hamzaoui, **audit gestion des risques d'entreprise et contrôle interne**, village mondiale, 1^{er} édition, France, 2006.
- 09- Mohamed Hamzawi, **audit gestion des risques et contrôle interne normes IAS, 200,315 et 500**, village mondiale, 2^{eme} édition, France, 2008.
- 10- Obrien James, "**les systèmes d'information**", De bock université Bruxelles, Belgique, 1995.
- 11- Pige. B : **Audit et contrôle interne**, litec, Paris, 1997.
- 12- Robert LHurt, **Accounting Information systems** Basic concept and current Issues, Me Graw-Hill Education, New york , 2008.
- 13- Roffegeau jean, Piere du fils et Raman Ganzales, **audit et contrôle de comptes**, public-union édition, Paris.

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية.

01- C.S.B ,Audit conseil, sémenaire sur le thème ,**les normes IAS/IFS en entreprise**, VIP groupe, Tunisie, 2005.

02- Romney, Marchall B.E steinbart, Paul Jhon, "**Accounting in formation system**" 8th prentice hall international, inc USA, 2000.

03- Saci Djelloul, **comptabilité de l'entreprise et system économie l'expérience algérienne**, OPU, Alger, 1991.

ثالثا: مواقع الأنترنت

01- <http://quara.woerdpres.com/audit> consultation le: 01/01/2017.

02- www.IFACI.com/AFACI/connaitre- / - audi- et - le-contrôle intrene / definifions-de-audi-et-decontroleinterne-78hrml 02-11-2016,15:00

الملاحق

خطاب الإستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى السيد الكريم:.....

تحية طيبة وبعد:

تتعلق هذه الإستبانة بأطروحة دكتوراه بعنوان "أهمية نظام الرقابة الداخلية في الرفع من كفاءة نظام المعلومات المحاسبي

في المؤسسة الإقتصادية"

إننا نعهد بكم الإهتمام والإستعداد الدائمين لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم تطور مجتمعاتنا، فكلنا أمل في تعاونكم معنا من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الإستبانة.

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية، سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة، علما أنه سيتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا فائق الإحترام والتقدير.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث : كريفار مراد

المحور الأول: محور البيانات الشخصية والمستوى الوظيفي :

ضع علامة (X) في المكان المناسب.

- أولاً- الجنس: ذكر أنثى
- 1- العمر: أقل من 30 سنة من 30 سنة إلى 45 سنة أكثر من 45 سنة
- 2- المؤهل العلمي: ثانوي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية بيسانس
- ماستر ، ماجستير ، دكتوراه
- 3- الخبرة المهنية : أقل من 10 سنوات من 10 إلى 20 سنة
- أكثر من 20 سنة
- ثانياً- المؤهل الوظيفي:.....

المحور الثاني: نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يتوفر في المؤسسة نظام معلومات محاسبي باستخدام الحاسب الآلي					
2	نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المؤسسة يمكن أن يفهمه أي موظف في المصلحة بشكل جيد					
3	يتميز نظام المعلومات المحاسبي المطبق داخل المؤسسة بالبساطة					
4	يتم إعداد السجلات والدفاتر المحاسبية بطريقة آلية					
5	تتميز السجلات والدفاتر المحاسبية المعدة من قبل المؤسسة بالوضوح					
6	تقوم المؤسسة بالتأكد من جميع وثائقها المحاسبية قبل إرسالها إلى كافة المصالح المعنية					
7	يوفر نظام المعلومات المحاسبي لمستخدميه التقارير المالية بشكل دوري منتظم					
8	يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرار					
9	يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات ذات قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية اتخاذ القرار					
10	يتضمن الافصاح عن المعلومات في القوائم المالية المعدة بواسطة نظام المعلومات المحاسبي باستخدام الحاسب الآلي بثقة عالية من إدارة المؤسسة					

المحور الثالث: مدى فعالية مكونات نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تدفع الرقابة الداخلية الموظفين على الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات واللوائح التي تحث الموظفين بالتمسك بالقيم الأخلاقية في أدائهم للمهام المكلفين بها					
	2	تلتزم الرقابة الداخلية بأن يعمل كل موظف تحت رقابة مسؤول يشرف عليه ويقيم كفاءة أدائه داخل المؤسسة				
	3	تفرض الإدارة المسؤولة عن المؤسسة عقوبات مشددة وراعدة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم النزاهة في أداء المهام				
4	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية، والمؤشرات المالية وغير المالية					
	5	توفر الرقابة الداخلية حماية للأصول، الملفات للمعلومات والأجهزة داخل المؤسسة				
6	تدرس الرقابة الداخلية المخاطر الناتجة عن تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية الجديدة للمؤسسة					
	7	تستطيع الرقابة الداخلية دراسة المخاطر الناتجة عن الموظفين داخل المؤسسة				
8	تستطيع الرقابة الحصول على معلومات داخلية وخارجية وتزويد الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعية					
	9	توفر الرقابة الداخلية المعلومات للموظفين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية				
10	يقوم مجلس الإدارة بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية،					

المحور الرابع : الإجراءات الرقابية الداعمة لنظام المعلومات المحاسبي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرقابة على المدخلات						
1	يتم التأكد من دقة وصحة المستندات والبيانات المرسله من قبل الإدارات لقسم المعالجة الإلكترونية					
2	المستندات والبيانات التي يراد إدخالها متسلسلة ومرفقة					
3	يتم إستخدام إجراءات الرقابة بالمجاميع عند إدخال البيانات					
4	تتم عملية الرقابة على المدخلات بواسطة شخص آخر غير الذي قام بعملية الإدخال					
5	يتم التوقيع أو الختم على المستندات التي أدخلت لعدم التكرار					
6	يتم مقارنة عينة من المستندات الأصلية مع المستندات المعدة إلكترونيا للوقوف على الأخطاء والانحرافات					
الرقابة على عملية معالجة البيانات المحاسبية						
1	يتم الفحص اليدوي لكافة المخرجات التي تم معالجتها إلكترونيا					
2	يتم التأكد من معالجة كل المستندات في ملف العمليات قبل إقفال هذا الملف					
3	يتم التأكد من وجود إجراءات كافية تتضمن تصحيح وإعادة معالجة البيانات التي رفضت البرامج معالجتها					
4	يتم إستخدام الرقابة بالمجاميع لغرض إكتشاف الأخطاء أثناء عملية المعالجة					
5	تتضمن عملية المعالجة فترات راحة يتم خلالها تصحيح الأخطاء وإعادة المعالجة على أساس سليم					

					6	يتم فحص كل العمليات التي تم معالجتها ومقارنتها مع العمليات الأصلية
الرقابة على المخرجات						
					1	يتم التأكد من مدى مصداقية تقارير المخرجات وذلك بمقارنتها مع تقارير سابقة
					2	يتم فحص كافة التطبيقات التي تم تشغيلها مع التي تم إدخالها
					3	تحتوي المخرجات على بيانات كافية لتتبع مصادر المعلومات من المستندات الأصلية
					4	التأكد من عدم إمكانية تعديل محتويات الملفات أثناء التخزين
					5	يتم مطابقة مجاميع المخرجات الناتجة عن الحاسب الآلي مع المجاميع المعدة يدويا
					6	تتم مراجعة تقارير المخرجات قبل توزيعها على الجهات المستخدمة لها
					7	يتم التأكد من إيصال كافة التقارير إلى الأشخاص الذين يملكون حق الإطلاع

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,986 ^a	,972	,971	,07461	,972	1564,010	1	45	,000

a. Prédicteurs : (Constante), X3

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,707	1	8,707	1564,010	,000 ^b
	Résidus	,251	45	,006		
	Total	8,957	46			

a. Variable dépendante : X2

b. Prédicteurs : (Constante), X3

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	-,296	,113		-2,625	,012
	X3	1,072	,027	,986	39,548	,000

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,866	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,841	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,871	19

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	39